عدد 170 — 16 محرم 1446 (22 يوليو 2024)

ISSN 2458–5785

# المملكة المغربية

# الجريدة الرسمية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

**السنة التشريعية 2023–2024 : دورة أبريل 2024**

**تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور**

## فهرست

دورة أبريل 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 172 ليوم الثلاثاء 3 محرم 1446هـ (9 يوليوز 2024م)..... 14554

صفحة

**جدول الأعمال**: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني".

• محضر الجلسة رقم 173 ليوم الثلاثاء 10 محرم 1446هـ (16 يوليوز 2024م)..... 14578

**جدول الأعمال**: جلسة مخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول "**السياسة اللغوية بالمغرب**".

## محضر الجلسة رقم 172

**التاريخ**: الثلاثاء 3 محرم 1446هـ (9 يوليوز 2024م).

**الرئاسة**: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت**: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

**جدول الأعمال**: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني".

---

**المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

أطلب من السادة المصورين أن يغادروا القاعة.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني".

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

تفضل السيد الأمين.

**المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أودع أعضاء الفريق الحركي لدى مكتب المجلس مقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يتعلق بإحداث وكالة تثمين وحماية التراث المادي واللامادي؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- مقترح قانون يقضي بإحداث صندوق خاص بصيانة الطرق والمسالك القروية غير المصنفة، المنجزة بالجماعات الترابية الجبلية والقروية.

كما أودع المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى علوي لدى المكتب أيضا، مقترح قانون يتعلق بالمنظمات النقابية للأجراء والمنظمات المهنية للمشغلين.

وأحال مجلس النواب على المجلس مشاريع ومقترحات القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور؛

- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022؛

- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها؛

- مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255، الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري؛

- مقترح قانون بتغيير وتميم بعض أحكام الظهير الشريف 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

بناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 9 يوليوز 2024، تقدم به السيد مبارك السباعي رئيس الفريق الحركي، وبعد إحالة هذا الطلب إلى الحكومة أعربت عن تعذر التفاعل معه.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم

التوصل في الفترة الممتدة من 02 يوليوز 2024 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛

- الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 12 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد الأمين المحترم.**

ونشرع الآن في مناقشة.. في سير الجلسة؟ في سير الجلسة؟

**المستشار السيد يحفظه بنمبارك:**

في إطار المادة 168..

**السيد الرئيس:**

لا، المادة 168 لا تتكلم عن سير الجلسة، السيد المستشار المحترم.

لا أسيدي، اسمح لي، السيد المستشار المحترم اسمح لي باش.. السيد المستشار المحترم، اسمح لي نقاطعك، وأذكرك، السيد المستشار المحترم..

اسمح لي باش نقاطعك، السيد المستشار شكرا، شكرا..

السيد المستشار، شكرا السيد المستشار.. تفضل السيد المستشار، تفضل السيد المستشار، تفضل السيد المستشار، تفضل.

ليس.. السيد المستشار، أنت خارج القانون، السيد المستشار.. السيد المستشار، أنت خارج القانون..

تفضل وخليني نجاوبك، تفضل نجاوبك.. السيد المستشار، واخا السيد المستشار.. تفضل خليني نجاوبك.

إذن.. السيد المستشار.. السيد المستشار، السيد المستشار أش هاذ الشي؟

هذا غير.. ما تقوله السيد المستشار هو خارج نقطة نظام وخارج القواعد المعمول بها وما تقوله يلزمك أنت وحدك..

تفضل، تفضل.. تفضل.. تفضل.. كلامك.. كلامك.. السيد المستشار.. السيد المستشار، واش بغيتينا نخليوك تتكلم حتى لغدا السيد المستشار؟

السي.. السيد المستشار واش بغيتينا نخليوك تكلم حتى لغدا؟

كلامك خارج السياق وكلامك خارج..

واش نخليوك.. شكرا، شكرا.. شكرا.. شكرا.. السيد المستشار، شكرا.. السيد المستشار، أخذت..

السيد المستشار.. تصنت.. ريح نقول لك.. تفضل، تفضل، السيد المستشار، السيد المستشار.. تفضل السيد المستشار، تفضل السيد المستشار.. تفضل السيد المستشار..

السيد المستشار المحترم.. السيد المستشار المحترم.. تفضل بلاصتك.. تفضل السيد المستشار المحترم، تفضل لبلاصتك.. السيد المستشار المحترم، اقعد، السيد المستشار.. السيد المستشار، السيد المستشار المحترم، السيد المستشار المحترم.

السيد آيت ميك، السيد آيت ميك، السيد آيت ميك أنا غادي نجاوب، خلي.. هاذي.. السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار اسكت.. السيد المستشار، اعطيتك السيد المستشار.. خليني نجاوب أنا، غادي نجاوبك السيد المستشار.

أولا، السيد المستشار، كلامك خارج الإطار القانوني.. اسمح لي أسيدي، ما تجاوبنيش، أنا خليتك حتى تكلمت، أنا خليتك حتى تكلمت، ما تجاوبنيش وخليني أعقب، خليني.. إذا كنت تحترم هذه الرئاسة وتحترم هذا المجلس.. تكلمت كلامك كامل خلينا نجاوبوك، لأنك الناس زادوغوتو، لأنك إتهمتهم اتهاما مباشرا، وهذا غير أخلاقي داخل مجلس المستشارين، غير أخلاقي داخل مجلس المستشارين، اسمح لي، اسمح لي، اسمح لي، اسمح لي غير أخلاقي، غير أخلاقي.. نحن نحترم كل مكونات المجلس، والكل لديه الحق في أن يعبر عن رأيه خارجا عن المس بالآخرين، أولا.

ريح، ريح، السيد المستشار، ريح الله يرحم باك.. خليني نجاوبك.

ثانيا، السيد المستشار.. ريح، ريح نجاوبك، ريح نجاوبك، ريح نجاوبك، قعد فبلاصتك.. هاذي من أخلاقيات المستشارين أنك تريح نجاوبك.. تريح نجاوبك.

ثانيا، السيد.. أنا أخاطب.. أنا أخاطب السيد المستشار.. السيد المستشار..

السيد المستشار آيت ميك..

سيدون..

السيدات والسادة المستشارين..

السيد المستشار.. السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار..

أنا أعي ما أقول، أعي ما أقول.. أعي ما أقول، أعي ما أقول..

السادة المستشارين،

لا ما نرفعهاش، السي يحفظه، السيد المستشار السيد يحفظه، السيد المستشار يحفظه، ريح فبلاصتك، ريح فبلاصتك، ريح فبلاصتك، وريح فبلاصتك، ريح، ريح.. وريح فبلاصتك، وريح فبلاصتك، واجلس

فالمكان ديالك.. واجلس فالمكان ديالك.. واجلس فالمكان ديالك.. اجلس فالمكان ديالك.

إذن.. أنا اخاطب.. السي السباعي السيد رئيس الفريق الحركي، أعتقد..

السي.. السي.. إذن السي السباعي تفضل، السي السباعي تفضل، السي السباعي تفضل.

السي السباعي تفضل..

السادة المستشارين.. السي السباعي.. السي السباعي، تفضل السي السباعي.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

السيد الرئيس.. الله يجازيك بخير، السيد الرئيس، تنطلبو منكم رفع الجلسة واحد 10 دقائق، الله يجازيك بخير.

**السيد الرئيس:**

أش كتقول السيد الرئيس؟

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

رفع الجلسة.

**السيد الرئيس:**

أرفع الجلسة لمدة 5 دقائق.. أرفع الجلسة لمدة 5 دقائق.

(استئناف الجلسة بعد مرور ست دقائق)

**السيد الرئيس:**

**السيدات والسادة المستشارين،**

سنستمر في الجلسة.

أريد فقط أن أؤكد فقط على أن الاتفاق الذي حصل بين – لا اسمح لي مهمة جدا – الاتفاق الذي حصل بين رؤساء الفرق والمجموعات على أن طلبات تناول الكلمة لا نقول الموضوع فيها، لأن إذا قلنا الموضوع ستكون الحكومة مضطرة أن تجيب وفقا للدستور، ولذلك أنا ما غاديش ندير مخالفة دستورية ونتكلم.

قلنا بأن الإحاطة ديال الفريق الحركي لم تقبلها الحكومة فالتجاوب معها فقط، لا نثير المواضيع هنا، واللي باغي يدير حاجة أخرى راه اللجان كاينة والاشتغال داخل اللجان، ويشتغلو الناس تعبر عن آرائها بكل حرية وديمقراطية، كما عهدناه في هذا المجلس، والسيد المستشار المحترم هذا هو الضوابط اللي خصنا نعملو بها داخل المجلس.

شكرا.

إذن نشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه: **"الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني"**.

وقد توصلتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، كتابة في وقت سابق بكل الأسئلة الإثنى عشرة وأطلبكم للإجابة عليها.

تفضلوا، السيد رئيس الحكومة المحترم، مع اعتذاري لتضييع بعض الوقت.

**السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس مجلس المستشارين المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

أتشرف اليوم بالحضور أمامكم للجواب على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في هاذ الموعد الدستوري الهام، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، والتفاعل معكم حول الأوراش الوطنية الكبرى اللي كتعيشها بلادنا.

أريد أن أشكركم على اختياركم **"الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني"**، موضوعا لهذه الجلسة، الذي يتزامن مع مرور سنتين ونصف على تنصيب هذه الحكومة.

وهي فرصة كذلك نستحضر من خلالها المسار الإيجابي للتجربة الحكومية في مجال الحوار الاجتماعي والنهج القويم الذي سلكناه، تجسيدا لالتزاماتنا السياسية الهادفة إلى إرساء دولة الحق والقانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية التي انخرطت فيها المملكة للجواب على الانشغالات والتحديات الكبرى اللي كتعرفها بلادنا على غرار باقي دول العالم.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن إيماننا العميق بأهمية الحوار الاجتماعي داخل منظومتنا المؤسساتية، يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السديدة، حيث أكد جلالته، بمناسبة الذكرى 19 للتربع على عرش أسلافه المنعمين، على الضرورة ديال الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، داعيا جلالته مختلف الفرقاء الاجتماعيين إلى استحضار المصلحة العليا والتحلي بروح المسؤولية والتوافق قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن مستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص.

وأمام هاذ الحرص المولوي على موضوع الحوار الاجتماعي، وضمان استدامة جولاته، فقد أولت الحكومة عناية خاصة لهذا الموضوع

المحوري ضمن الأجندة ديالها، بقناعة راسخة، أسسنا لنموذج مغربي خالص للحوار الاجتماعي بأرضية واضحة واختيارات شمولية، مع توفير كل الشروط الضرورية لضمان انتظام دوراته وإرساء آليات تنفيذ مخرجاته، وفي ذلك توجه حكومي واضح، نريد من خلاله المساهمة في مواصلة استكمال بناء الصرح الديمقراطي ببلادنا وتكريس أسس الدولة الاجتماعية اللي كتستمد مرجعيتها من التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

كما أستغل الفرصة ديال المرور أمامكم للتأكيد على الوطنية الصادقة التي تجمعنا بالفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والتي أسهمت في بلوغ الحوار إلى مراحل نضج، الشيء الذي حقق نتائج ملموسة خلال كل جولات الحوار الاجتماعي.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن السياق العام اللي عاشتو بلادنا بعد مرحلة الأزمة الصحية العالمية كان له وقع خاص في إعادة ترتيب أولوياتنا الاستراتيجية، وإيلاء أهمية قصوى للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، والذهاب بعيدا نحو ابتكار حلول جديدة لإشكالات التعليم والصحة والتشغيل وضرورة بلورة تصور جديد للتحديات اللي كتمس القضايا ديال السيادة، وجعل العنصر البشري في صلب برنامجنا الحكومي، وبالتالي تحقيق التصور العام للدولة الاجتماعية في شموليتها، كما يطمح إليها المغاربة.

فالحكومة منذ تنصيبها، وفي ظل الحالة التي طالت الحوار الاجتماعي في السنوات السابقة، كانت مطالبة بإعادة تحريك هاذ الآلية المؤسساتية، وخلق جو تسوده الثقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة للحوار والرغبة الحثيثة لإنجاح جولات الحوار الاجتماعي، بما يخدم تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تقوية تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني.

فالحكومة منذ تعيينها، وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، كانت على موعد تاريخي للوفاء بالتزاماتها المعبر عنها في البرنامج الحكومي، حيث باشرت جولات الحوار الاجتماعي منذ تنصيبها وبناء مرحلة جديدة من التوافقات الوطنية مع مختلف الشركاء، وتحقيق مستويات متقدمة من الانسجام والتكامل على المستويين الوطني والترابي، وكذا على المستوى القطاعي.

هذه الإرادة المشتركة والانخراط الاجتماعي لكل الأطراف تجلت في التوقيع على الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي، وتوفير كل الضمانات المؤسساتية، لاستدامة وفق أجندة محددة ومضبوطة، وتوجت بالتوقيع التاريخي على محضر 29 أبريل 2024.

وهي اتفاقات اجتماعية غير مسبوقة في تاريخ الحكومات المغربية، لما تضمنته من التزامات واضحة، هدفها الرئيسي تحسين الدخل في القطاعين العام والخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الطبقة العاملة وحمايتها من كل التقلبات الظرفية والطارئة.

فخلال المحطة الأخيرة، كنا مصرين على مناقشة كل القضايا وطرحها على طاولة الحوار المؤسساتي المسؤول، ومواصلة التفكير الجماعي الذي سيمكن من تحسين الأوضاع المادية والاعتبارية للشغيلة المغربية.

وقد أفضت هذه الجولة إلى الاتفاق على مجموعة من النقط، همت بالأساس:

- ✓ أولا، الزيادة العامة للأجور في القطاع العام بقيمة 1000 درهم صافية على مرحلتين بالنسبة للفئات التي لم تستفد بعد من أي زيادة؛
- ✓ ثانيا، تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة لجميع الموظفين والأجراء، والتي ستصل إلى 400 درهم بالنسبة للفئات متوسطة الدخل، اللي غادي يجي هاذ الشي في قانون المالية، إن شاء الله؛
- ✓ ثالثا، الرفع من (SMIG[1]) بنسبة 10% جديدة خلال هذه الجولة؛
- ✓ رابعا، الرفع من "سميك" الفلاحي بنسبة 10% جديدة خلال هذه الجولة كذلك.

إن هذه المكتسبات المحققة تبرز بالملموس إدراكنا الجماعي لمركزية الحوار الاجتماعي، باعتباره خيارا استراتيجيا للدولة وحجم المجهودات المبذولة في سبيل تدعيم أسس الدولة الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات على مختلف مستوياتهم وفئاتهم.

كما أريد في هاذ المقام، حضرات السيدات والسادة، التذكير بالحصيلة الإيجابية للحكومة، إلى جانب شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين الواردة في اتفاق 30 أبريل 2022، واللي همت القطاعين العام والخاص.

فعلى مستوى القطاع العام، تم:

- ✓ الرفع من الحد الأدنى للأجور، هاذ الشي في 2022، إلى 3500 درهم صافي، هذا هو ولى (SMIG) في الإدارة، بالإضافة إلى حذف السلم السابع بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئة المساعدين والإداريين والمساعدين التقنيين؛
- ✓ الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33 إلى 36%؛
- ✓ الرفع من قيمة التعويضات العائلية للأبناء الرابع والخامس والسادس اللي دازو من 36 درهم إلى 100 درهم؛
- ✓ منح إجازة أبوية لمدة 15 يوما؛

أما على مستوى اتفاق القطاع الخاص، تمكنت الحكومة من تنفيذ عدد من الالتزامات مع ممثلي القطاع الخاص:

[1] Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.

• الزيادة في الحد الأدنى للأجرة في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 10% هاذيك الأولى تكلمت على ديال 24 دابا تنتكلم على أش وقع في 22، و5% ابتداء يعني كانت على جوج ديال دفعات: 5% في سبتمبر 2022 و5% ابتداء من فاتح سبتمبر 2023؛

• التوحيد التدريجي للحد الأدنى القانوني للأجور بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي من خلال زيادة 10% للحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي في سبتمبر 2022، وزدنا 5% في سبتمبر 2023؛

• كذلك، تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة ديال من 3240 يوم اشتراك إلى 1620، وهذا واحد (la mesure) اللي هي مهمة، لأنه كان اللي ما وصلش لـ 3000 كانت تتمشي له (la retraite) ديالو ما تيخذشاي، إذن، هذيك 3000 يوم هبطناها لـ 1320وهاذوك اللي تحت من 1320 يمكن لهم أنه إلى ما عندهومش الحق يعاودو ياخذو الاشتراكات ديالهم ويديرو الاسترجاع ديال هاذ الحصة ديال الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل.

**حضرات السيدات والسادة،**

شكل البرنامج الحكومي الوثيقة المرجعية لاختياراتنا السياسية التي تبرز التوجه الاجتماعي لهذه الحكومة، والمتمثلة أساسا في قطاعات استراتيجية ديال التعليم والصحة والتشغيل.

ولبلوغ مستويات متقدمة في تفعيل وأجرأة البرنامج الحكومي كنا ندرك تمام الإدراك أن أي إصلاح للأوراش الاجتماعية المتعاقد بشأنها يمر لزاما عبر تحسين الوضعية المهنية للموارد البشرية وضمان شروط حمايتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك، التزمت الحكومة منذ سنتها الأولى بإطلاق جولات الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية من أجل التوافق والتواصل على حلول معقولة لتحسين الوضعية الاجتماعية الاقتصادية للعاملين بالقطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها قطاع التعليم والصحة والتعليم العالي.

**حضرات السيدات والسادة،**

نحن على مشارف بداية النصف الثاني من عملنا في الحكومة، يمكنني التأكيد أمامكم بكل افتخار أن هاذ الحكومة هي حكومة اجتماعية بامتياز، شكل فيها الحوار الاجتماعي مدخلا رئيسيا لبلوغ أهداف الدولة الاجتماعية في شموليتها.

فالمملكة المغربية أصبحت أكثر من أي وقت مضى تتميز بوجود نقابات ومنظمات مهنية مسؤولة وحكومة قوية بإرادة سياسية طموحة، الشيء الذي أكسبنا مناعة حقيقية لتجاوز كل الإكراهات والصعوبات التي كان يعرفها الحوار الاجتماعي الوطني والقطاعي خلال الفترات السابقة.

فإرساء جيل جديد من الحوارات الاجتماعية في القطاعات الاستراتيجية مكن من تحقيق مكاسب تاريخية لفائدة الشغيلة المغربية والتوصل إلى حلول جذرية للملفات التي ظلت عالقة، وقد أفضت هذه الجولات الحوارية في قطاع التربية الوطنية إلى اتفاق ثوري بين المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والحكومة وفي ظرفية اقتصادية ومالية صعبة، وهو تتويج لمسار إيجابي، مؤطر بنقاش مسؤول وانخراط وطني فعال لكل الفرقاء.

فالحكومة كانت تحذوها رغبة جامحة في جعل الحوار الاجتماعي محطة أساسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الأسلاك التعليمية، وفق مقاربة شمولية مبنية على الإنصات والمسؤولية والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف والتزامها الراسخ في إنجاح ورش إصلاح المدرسة المغربية، انطلاقا من المرتكزات التي رسمتها الحكومة لمستقبل المدرسة العمومية.

ولذلك، كنا حريصين على التجاوب الإرادي مع الملفات المطلبية لكل الهيئات داخل الحقل التربوي وضرورة التوصل إلى حلول واقعية كتعكس وفاءنا بتعهداتنا السياسية، لاسيما إعادة النظر في وضعيتها المادية والاعتبارية، باعتبارهم شركاء أساسيين في إصلاح المنظومة التعليمية في بلادنا.

هاذ المسار التوافقي مع شركائنا الاجتماعيين في القطاع توج بالتوقيع على محضر 26 ديسمبر 2023، الذي عزز من المكاسب التاريخية لرجال ونساء التعليم على اختلاف مستوياتهم، والذي بالمناسبة ستصل تكلفته الإجمالية إلى أزيد من 17.5 مليار ديال الدرهم في أفق 2028.

وقد مكن هذا الاتفاق التاريخي من استفادة ما مجموعه 340 ألف من الأطر الإدارية والتربوية العاملة بقطاع التربية الوطنية.

وبنفس الطموح والإرادة التي أخذناها على عاتقنا لمعالجة كل الملفات الاجتماعية، جعلت كذلك الحكومة من الحوار الاجتماعي في القطاع الصحي مدخلا مركزيا ضمن التوجه الاجتماعي للإصلاح الجذري للمنظومة الصحية الوطنية وتوفير كل الشروط اللازمة لهاذ الورش الوطني وإقرار حكامة جديدة، يتم من خلالها رد الاعتبار للموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي.

فالوعي الراسخ بأهمية الحوار الاجتماعي ودوره في تحقيق السلم الاجتماعي جعلنا ملزمين منذ بداية الولاية الحكومية بإطلاق مسلسل الجولات الحوارية مع ممثلي الشغيلة الصحية ومواصلة النقاش حول الملفات المطلبية التي تروم تحسين الوضعية المادية لمهنيي الصحة، بما يخدم تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هاذ القطاع الاستراتيجي.

فعلى امتداد السنتين الماضيتين، حققت الشغيلة الصحية مكتسبات اللي هي جد مهمة، تم التنصيص عليها بموجب القوانين

والأنظمة الجديدة المهيكلة للمنظومة الصحية، وذلك بتوافق تام مع المركزيات النقابية بالقطاع.

فالحكومة خاضت جولات حوارية مع النقابات في القطاع الصحي بكل مسؤولية وتجرد، أفضت خلال سنة 2022 إلى تسوية عدد من المطالب الأساسية كتهم هيئة الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والبياطرة، وتخويلهم الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته.

كما عملنا على التسريع من وتيرة الترقي للممرضين وتقنيي الصحة وصرف مستحقاتهم المالية، في نفس الوقت قمنا بالرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية لتصل إلى 1400 درهم.

وبالنظر للرؤية الحكومية الجديدة، التي يحملها المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة البحث العلمي والابتكار، (le PACTE ESRI[2]) وحرصنا الجديد للنهوض بهاذ القطاع، كان لا بد من توفير كل الضمانات الضرورية لإنجاحه، وعلى رأسها تأهيل العنصر البشري لمنظومة التعليم ومنظومة التعليم العالي والابتكار.

وفي هذا الإطار، تأتي مخرجات الاتفاق الموقع بين الحكومة والنقابة الوطنية للتعليم العالي كتتويج لمسار طويل من الحوارات المتتالية، التي تهم عددا من الملفات المطلبية، حيث مكنت المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة من إقرار نظام أساسي تاريخي ومحفز لفائدة الأساتذة الباحثين، والذي تضمن مقتضيات غير مسبوقة همت بالأساس:

- ✓ تحسين الوضعية المادية لهذه الفئة؛
- ✓ الرفع من التعويضات المخولة لها اللي وصلت حتى لـ 3000 درهم شهريا على 3 ديال الدفعات؛
- ✓ والاتفاق كذلك على إحداث درجة جديدة في إطار أستاذ التعليم العالي؛
- ✓ والرفع من حصيص الترقي ليصل إلى 40% من الأساتذة المستوفين للشروط المطلوبة؛
- ✓ بالإضافة إلى منح أجرة تكميلية للأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان.

على هذا الأساس، سيبلغ عدد المستفيدين من تحسين الدخل منذ انطلاق جولات الحوار الاجتماعي، أي منذ تنصيب هاذ الحكومة إلى ما مجموعه 4.250.000 مواطن، يعني 1.250.000 موظف في القطاع العام و3.000.000 في القطاع الخاص.

[2] Plan d'Accélération de la Transformation de l'Écosystème d'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de l'Innovation.

**حضرات السيدات والسادة،**

إنكم تدركون تمام الإدراك أن الظرفية اللي تحملنا فيها مسؤولية التدبير الحكومي كانت ظرفية صعبة ومعقدة، تقف وراءها عدد من التحديات والإكراهات الدولية والوطنية، والتي تعرفون آثارها ومخلفاتها، سبق أن تداولنا معكم في هذا المجلس الموقر.

لذلك، نعتبر أنفسنا ربحنا جميعا رهان الحوار الاجتماعي في شموليته وأهدافه الاجتماعية النبيلة والتي أدت في نهاية المطاف إلى تحسين الوضعية السوسيو-اقتصادية لفئات عريضة من المواطنات والمواطنين، الذين نعتز بدورهم الريادي في بناء مسلسل الدولة الاجتماعية، حيث كنا في الموعد وتحلينا بالمسؤولية السياسية الكافية وتحملنا التكلفة المالية لتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، والذي بالمناسبة كلف ميزانية الدولة ما يعادل 45 مليار ديال الدرهم في أفق 2026، وهو مبلغ يفوق ما تم تخصيصه للحوار الاجتماعي على امتداد 3 ولايات حكومية سابقة.

وبذلك، تكون هاذ الحكومة هي أول حكومة في التاريخ السياسي للمملكة المغربية اللي توصلت مع المركزيات النقابية وأرباب المقاولات إلى اتفاقين تاريخيين خلال نصف ولاياتها الحكومية فقط، وهي إشارة قوية تبرز التوجه الديمقراطي الاجتماعي اللي اتخذناه منهجا ومقاربة تشاركية في تعاطينا مع الملفات الاجتماعية والاقتصادية للمغاربة عموما وللفئات الهشة والمتوسطة على وجه الخصوص.

**السيد الرئيس المحترم،**

**حضرات السيدات والسادة،**

إذا كانت الإرادة السياسية المشتركة والمتقاسمة مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين ساهمت في تطوير نموذجنا المغربي للحوار الاجتماعي، راكمنا من خلاله نتائج جد متقدمة لصالح كل من الفئات والطبقات الاجتماعية المغربية، فإننا اليوم مطالبين بخلق فضاءات جديدة بمقاربات مبتكرة للحوار وتقريب التصورات والقناعة للتعاطي مع بعض الملفات الاجتماعية المستعجلة.

فمن موقع المسؤولية ومن باب قول الحقيقة، نؤكد أمامكم أنه حان الوقت لفتح نقاش جدي ومسؤول حول إصلاح أنظمة التقاعد ببلادنا، والتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتراعي مصالح الطبقة العاملة وكتضمن ديمومة ديال الصناديق ديالو.

فهاذ الإصلاح الذي سنباشره هو الذي ناقشنا بعض المبادئ ديالو الأساسية مع النقابات والمهنيين، يشكل جزءا لا يتجزأ من مسار استكمال وتدعيم أسس الدول الاجتماعية.

وفي نفس الوقت، كنعتبرو أنه لم يعد مقبولا أن تبقى بلادنا، وهي التي راكمت مسارا ديمقراطيا نموذجيا، دون قانون تنظيمي يؤطر

ممارسة حق الإضراب، فبعد أزيد من 60 سنة على الإقرار الدستوري للحق في الإضراب ولتجاوز حالات التعثر الذي عاشه النقاش حول تنظيم ممارسة الإضراب ببلادنا، قررنا بكل شجاعة ومسؤولية إعادة إدراج القانون التنظيمي للإضراب ضمن أولويات الجولة الجديدة للحوار الاجتماعي وعرض مضامينه على أنظار البرلمان، وإن شاء الله، نتمنى أنه في هاذ الأسبوع السي السكوري اللي كانت عندو لقاءات مع (la CGEM[3]) ومع (les syndicats) أنه في هاذ الأسبوع نعاودو ندخلو النقاش داخل البرلمان ونبداو نشوفو التصور ديالنا ونشوفو فين غادي نمشيو ونشوفو أشنو هوما المسائل اللي يمكن لنا نتوافقو عليها باش يكون واحد القانون اللي يرضي الجميع، والحكومة غادي تكون دائما في الوسط باش تأخذ العصا من الوسط، باش يكون واحد اسميتو..

هذا لا يعني أنه غادي ننتهيو في هاذ (la session) ولكن غادي نبداو في هاذ (la session) دابا إن شاء الله، ونبداو النقاش فيه، ونبداو نتكلمو، ونمتناو على الله أنه يكون البرنامج ديال 2024 إن شاء الله.

وذلك راجع لإيماننا القوي في كون ممارسة الإضراب وسيلة حضارية للدفاع عن الحريات النقابية وتحقيق مطالب الشغيلة وحماية حقوق جميع الأطراف، وجب تأطيره وتنظيمه بالقانون وتبني فلسفة جديدة كتضمن هوامش مهمة لحرية الرأي والتعبير، وفي نفس الوقت تحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي داخل المؤسسات والمقاولات المغربية.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن التصور الحكومي لمفهوم الحوار الاجتماعي ما كيقتصرش فقط على الجوانب المالية والتقنية الضيقة وكيفية توزيعها القطاعي، لكننا نحمل رؤية متكاملة، استقرت عليها أدبيات الحوار الاجتماعي على الصعيد الدولي واللي كتستحضر أدوارا جديدة للحوار في مسار بناء الأفق الكبير للدولة الاجتماعية وتنمية الرأسمال البشري، وبالتالي ضمان الأمن والاستقرار الاجتماعي لمختلف الفئات ببلادنا.

لذلك، كنا دائما نعتبر أن الحوار الاجتماعي سيكون صمام أمان لدعم الدولة الاجتماعية وتنمية الرأس المال البشري والحفاظ على كرامته وصون حقوقه، الشيء الذي جعلنا نسير في اتجاه تقوية هاذ المنظومة ديال الحوار الاجتماعي وفتح آفاقه نحو مواضيع جديدة تشمل العمل اللائق والشامل وتأهيل العنصر البشري، بالإضافة إلى تكريس مبادئ المساواة ومقاربة النوع في العمل.

لا شك أن السنتين الماضيتين من الحوار الاجتماعي، اللي قمنا بها بمعية شركائنا، ساهم بشكل كبير في تحسن مؤشرات التنمية البشرية، وهو ما يؤكد المجهود الحكومي المتواصل والنجاح الجماعي في عدد من الأوراش الاجتماعية الكبرى، اللي انخرطنا فيها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله.

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

وفي نفس السياق، نملك في الحكومة اليوم قناعة مشتركة مع أرباب العمل لجعل الحوار الاجتماعي محطة متميزة لتقوية المقاولة المغربية وتحصينها من كل الصدمات الداخلية والخارجية.

وإذا كانت بلادنا قد قطعت أشواطا مهمة في إرساء نموذج تشريعي متقدم للحوار الاجتماعي داخل المقاولة، على أساس مدونة الشغل لسنة 2003، واللي كرست عددا من الآليات تتعزز وظيفة الحوار الاجتماعي في المقاولة وتتعمل على تشجيع المفاوضة الجماعة وإبرام الاتفاقيات الجماعية وتنظيم التحكيم في نزاع التشغيل، فإن الممارسة العملية لهذه المدونة، على امتداد 20 سنة الماضية، أبانت عن قصور كبير في تنزيل عدد من المقتضيات، اللي تهم المأسسة الفعلية للحوار كقاعدة لتدبير كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية داخل المقاولة وبين الأطراف الثلاث ومدى قدرتها على تحقيق نجاعته ودفع أرباب العمل إلى التقيد بالأحكام والمقتضيات القانونية.

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

إننا نؤمن إيمانا راسخا أن الحوار الاجتماعي أصبح يتجاوز النقاش الكلاسيكي حول قضايا الشغل، التي كانت تطرح عشية فاتح ماي من كل سنة.

لا شك أن الحكومة استطاعت أن تجعل من الحوار الاجتماعي معبرا حقيقيا للجواب على إشكالية الحد من اللامساواة والعدالة الاجتماعية، وإطارا مرجعيا للنقاش حول قضايا تطوير نموذجنا الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية مع النقابات أرباب العمل، وبالتالي جعلنا من الحوار الاجتماعي أرضية أساسية، حتى تكون قضايا التشغيل على رأس اهتمامات الحكومة خلال المرحلة المقبلة، باعتبارها أولوية وطنية ملحة ومستعجلة.

فالحكومة اليوم تحذوها إرادة حقيقية للتشغيل، من وثيرة برنامج التشغيل وتطوير معدلات البطالة وتوفير فرص الشغل اللائق لأبناء المغاربة، بشكل يضمن المساواة وتكافؤ الفرص في الحصول على شغل قار ومستدام، وهو ما يستلزم تضافر الجهود لإعداد جيل جديد من السياسات العمومية الموجهة للتشغيل وضمان تجانسها وتفعيل برامج التكوين وملاءمتها مع سوق الشغل وتسهيل عملية الولوج إليه من قبل الشباب وكل الفئات الاجتماعية.

فالحكومة، من خلال آلية الحوار الاجتماعي، تريد خلق جسور التواصل مع المركزيات النقابية وأرباب العمل، للتفاعل الإيجابي في القضايا ذات الأولوية في بلادنا، على رأسها قضية التشغيل بهدف خلق الاستثمار المنتج للعمل اللائق وضمان استدامته.

فالرؤية التي نملكها اليوم، مبنية على ثنائية الاستثمار المنتج وعلاقته بالدينامية الوطنية للحوار الاجتماعي، بما يشكل قاطرة حقيقية للإقلاع الاقتصادي، وبالتالي التسريع من وتيرة خلق فرص الشغل لفائدة المواطنين والمواطنات، ولعل المؤشرات الاقتصادية النهائية لسنة 2023

تبرر بالملموس حجم المجهود الحكومي لتجاوز كل التراكمات التي أثرت على وضعية التشغيل ببلادنا، حيث تمكن الاقتصاد الوطني ولله الحمد من تحقيق نتائج جد إيجابية فاقت كل التوقعات، بالرغم من توالي السياقات الوطنية والدولية الصعبة، ونحن على يقين تام أن الجميع سيساهم، كل من موقعه، في تعبئة الموارد والإمكانات اللي غادي تسمح بتطوير المنظومة الاقتصادية ديالنا المنتجة لفرص الشغل واللي غادي تضمن الكرامة والعيش لجميع المغاربة.

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيد الرئيس،**

أود في الختام، التأكيد مرة أخرى على أن هاذ الحكومة جعلت من الحوار الاجتماعي مكسبا حقيقيا ولحظة متميزة من لحظات التوافق الوطني لإعادة بناء الثقة بين مختلف المؤسسات، حول مجموعة من القضايا والرهانات الآنية والمستعجلة.

كما جعلنا منه فضاء مؤسساتيا للتجاوب مع الإشكالات اللي كتطرحها المركزيات النقابية للمساهمة في تكريس الاستقرار الاجتماعي اللي تتنعم به المملكة، وفرصة مهمة كذلك للتفاعل مع الهيئة المهنية والتدخل الإيجابي لحماية المقاولة المغربية والجواب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية اللي تتفرضها الظرفية الوطنية والدولية في زمان اللايقين الاقتصادي.

ومما يؤهلها للقول وبكل شجاعة سياسية أن الحكومة بمعية شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين، أسست لنموذج مغربي للحوار الاجتماعي، سيكون حلقة مهمة في مسار استكمال المشروع الحداثي الديمقراطي لبلادنا وآلية مركزية لخدمة أسس الدولة الاجتماعية، كما يريدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لرعاياه الأوفياء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس مشارك.

**المستشار السيد مصطفى مشارك:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

أتشرف بِاسمِ فريق التجمع الوطني للأحرار بأن أتفاعل مع جوابكم على سؤالنا حول حصيلة الحوار الاجتماعي.

وأود في البداية، أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على الاهْتِمَام الذي خَصَصْتُمُوه لهذا الموضوع، اهْتمَام تبين لنا من خلال:

- المنهجية المُوَفَقَة في تقديم الجواب؛

- دِقَةَ المعلومات وانْسِجامِها؛

- التَّحَلِّي بالموضوعية والصدق في التَطَرُق لمُخْتَلَف الجوانب المرتبطة بموضوع الحوار الاجتماعي.

فالحرص على هذا الاهتمام يعكس، بكل صراحة، مَا عَهِدْنَا في الحكومة من احترام مُسْتمِر للمؤسسة التشريعية.

ولَئن كان جَوَابُكم اليوم مُفَصَّلا ومُعَبِرًا عن إرادة الحكومة في الارْتِقَاء بِمَأْسَسَة الحوار الاجتماعي، فإنه وبالنظر لشموليته، نَعْتبِره في فريق التجمع الوطني للأحرار اِسْتِكمَالا للحصيلة المرحلية للحكومة.

هذه الحصيلة التي خَلَقَت الحدث بامتياز، ليس فقط بالنظر الى كونها اسْتَأْثَرَت باهتمام النقاش العمومي على نطاق واسع، بَل لأنها أَدت الى إحداث وَقعٍ ملموس على مُختلَف مكونات المجتمع بِحُكم شمولية الإصلاحات واستهداف البرامج لفئات واسعة من المجتمع، مما يُثْبِتُ بُعْدَ نَظَرِ الحكومة ومُقَارَبتِها المتميزة في التفاعل السريع مع التَوْجِيهَات والإشارات الملكية السامية.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

اِسْتَمَعنا بإمعان إلى جوابكم المُدَقَق، والذي يُعْفِينَا من التَطرق الى نتائج ومُخْرَجات الحوار الاجتماعي، إذ لا يَسَعُنَا إلا التأكيد على أن حصيلة هذا الحوار حصيلة تاريخية وغير مسبوقة، سواء فيما يتعلق بِمَضمون النتائج، أو في نوع المُقَارِبة المُتَبَعَة والمتأَسسة على الانصات والاستماع والنقاش، أو فيما يتعلق كذلك بِوَقْعِ وأَثَرِ هذه النتائج على مُختلَف الفئات النشيطة في المجتمع، ما جَعَلَهَا تَخْلُقُ ارتياحا لدى هذه الفئات.

ومن المؤكد أن هذه النتائج المُثْمِرة تؤكد بأن هذه الحكومة هي:

- حكومة التحديات؛
- هي حكومة الكلمة والوفاء بالالتزامات؛
- هي حكومة القول والفعل؛
- كما هي حكومة المبادرات وابتكار الحلول.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

منذ تنصيب هذه الحكومة، التي جَعَلَتْ الحوار الاجتماعي خيارا استراتيجيا، هَدَفُهُ بِنَاء تَعَاقُد اجتماعي مَتِين ودَائم ومُتفق عليه، قائم على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال مَأْسَسَته وجَعْلِه فَضَاء للإصلاح المَبْنِي على التوافقات الاجتماعية مع الفرقاء الاجتماعيين

والاقتصاديين، بِاعْتِبَارِه صَمَّامَ أَمَانْ السِّلمِ الاجتماعي ومُحَفز على تعزيز مَنسُوب الثقة وتَعمِيق الإصلاح لتنشيط الاستثمار.

طبعا، السيد الرئيس، تَحَملَت الحكومة مسؤولية تدبير الشأن العام في ظرفية وطنية ودولية جد صعبة:

• توالي سنوات الجفاف؛

• مستوى عالي من التضخم المستورد؛

• مُخلفات جائحة كورونا؛

• أزمات دولية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني.

إضافة لهذا، وجدت الحكومة رصيدا سلبيا في موضوع الحوار الاجتماعي تطبعه:

• أزمة حوار مع فئات اجتماعية امتدت لسنوات طويلة، خلفت جمودا في الوضعية المادية؛

• حوار اجتماعي ظرفي وغير منظم غالبا ما كان يجرى تحت الضغط؛

• جمود أجور الموظفين لسنوات طوال، رغم ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وهو جُمود امتد لأكثر من 17 سنة؛

• جمود الحد الأدنى للأَجر بالنسبة للعمال في القطاع الخاص الفلاحي وغير الفلاحي.

لَكنَّ، السيد رئيس الحكومة، الحكومة لم تَتَستَّر وراء الأزمة، ولَم تَجعَلهَا ذَرِيعَة للتملص من مسؤوليتها، بل على العكس من ذلك واجهتم التحديات بعَزِيمَة وحَزْم، وبإرادة وجرأة، وباشَرْتُم مُعالجة الملفات والقضايا الاجتماعية، التي كانت عالقة منذ سنوات، واستمعتم للجميع – قلت السيد رئيس الحكومة استمعتم للجميع – وتفاعلتم مع المطالب الاجتماعية بكل اهتمام وجدية.

وفي النهاية:

• مَأْسَسَة الحكومة الحوار الاجتماعي؛

• حَقَقَتْ الحكومة إصلاحات اجتماعية رَصِينَة تَخْدُم ورش الدولة الاجتماعية واسْتَجَابَتْ للمطالب المشروعة التي ظَلَّت تُؤَجَلْ لسنوات؛

• وقدمت أقصى ما يمكن تقديمه، للدلالة على ذلك تحملات جديدة برسم الزيادة في الأجور بمفرد تصل إلى 45 مليار درهم.

اليوم، السيد الرئيس المحترم ما حققته هذه الحكومة في هذا الظَّرف الوَجيز أثار ذهول البعض، لا سيما أولئك الذين طالما شَكَّكُوا في قدرات الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، للأسف لاحظنا كيف كانت هذه الحصيلة المتميزة صدمة لهؤلاء.

لكن، تأكدوا السيد الرئيس أنكم بهذه المُنجزات رفعتم السَقف عاليا–قلت رفعتم السقف عاليا–لا سيما في ظرفية غير مساعدة، ولذلك طبيعي أن يُصَاب خصوم النجاح بالهذيان والارتباك.

اليوم، نحن أمام حصيلة حكومية مُشرفة ونتائج مذهلة للحوار الاجتماعي لم تتحقق للطبقة العاملة منذ سنوات، وكانت بِمَثَابَة حُلم صعب المَنال، لكن بفضل الإصلاحات الجِبَائِية للحكومة، التي بَثَّتْ رُوحْ الابتكار في موارد الدولة، تمكّنتم من تحويل هذا الحلم الى حقيقة، فهنيئا للطبقة العاملة بهذه المكتسبات، وهنيئا لها بِمَأْسَسَة الحوار الاجتماعي، من خلال انتظام دَوْرِيَة هذا الحوار ومن خلال تَخْصِيصِ كل دورة لقضايا وملفات مطلبية محددة.

وارتباطا بالزيادات الاستثنائية المُقَرَرَة في الأجور والتي تَلَقَتْها كل فئات المجتمع بارتياح كبير، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، لن نَنْسَاقَ لمحاولات البعض إِفْسَاد فرحة الشغيلة المغربية وإطلاق تَوْصِيفَاتْ قَدْحِيَة لِمُخْرجات الحوار الاجتماعي، ولن نستغرب من هذه الممارسات التي تَنْزَحُ دائما نحو تَبْخِيسِ عمل المؤسسات التي آلِفْنَاهَا وَتَعَوَدْنَا أن نَسْمَعَهَا، من طرف بِعَيْنِهِ دون غيره ما يُؤَكِد أنه يعيش حالة شرُود شديد عن المشهد الاجتماعي والسياسي.

في هذا الإطار، نود تَثْمِين جهود الحكومة لإصلاح منظومة التعليم الرَامِي الى تأهيل المدرسة العمومية لمواجهة تحديات اقتصاد المَعرفة، فهذا الإصلاح أدى إلى القطع بشكل كامل ولا رجعة فيه مع ما كان يُصْطَلَحُ عَلَيْهِ بأساتذة التعاقد، من خلال ادْمَاجِهِم، ومَنْحِهِم صِفَةَ الموظف الرسمي العمومي في حدث وطني غير مسبوق.

قَدَرُ هذه الحكومة السيد الرئيس، أن تَتَحَمَلَ تكاليف اصلاح ما أَفْسَدَهُ من سَبَقَهَا وأن تتحمل أيضا وِزْرَ مواصلة تفعيل ورش الدولة الاجتماعية.

نعم، نعم، ستظل محطة 15 فبراير لحظة تاريخية – قلت ستظل محطة 15 فبراير لحظة تاريخية–خالدة في ذاكرة نساء ورجال التعليم بفضل إحداث نظام مُوَحَد ومُحَفز يحفظ كرامة نساء ورجال التعليم، ويُساهم في تحسين ظروف اشتغالهم.

كذلك الشأن بالنسبة لإصلاح وضعية العاملين في قطاع الصحة، وهو إصلاح يدخل في إطار تأهيل هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي بهدف تجويد مختلف الخدمات الصحية لفائدة المواطنين والمواطنات، إيمانا منكم بدور الأطر والكفاءات الطبية في تَنزِيلِ مختلف السياسات العمومية والتوجهات الملكية لهذا القطاع، وعلى رأسها تعميم الحماية الاجتماعية.

**السيد رئيس الحكومة،**

إن هذه النتائج لم تكن لتتحقق لولا الانخراط المسؤول والجِدي للمركزيات النقابية التي لا تَفُوتني الفرصة للتنويه بمجهوداتها وتعاونها المثمر لإنجاح الحوار الاجتماعي بكل مسؤولية.

والشكر موصول أيضا للاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومن خلاله

المقاولات الوطنية المُسَاهِمَة بِمُقَارَبَتِها الجديدة في الحفاظ على السِّلْمِ الاجتماعي.

ولا بد كذلك، من التأكيد أن انْسِجام مكونات الحكومة، يُشَكلُ عنصرا أساسيا في نجاح المبادرات الحكومية، فهنيئا لكم السيد الرئيس، على قُدْرَة هذه الحكومة بكل أغلبيتها في الحفاظ على هذا الانسجام وتَوْفِير ضمانات استمرَارِه بكل ثبات وعزم.

لقد أَرْجَعَت الحكومة لمؤسستها الاعتبار من خلال التدخل والتحكيم وتَبْدِيدِ سوء الفهم وبسرعة في عدد من القضايا، منها الملف المطلبي لرجال التعليم العالي، والمحامون، وموظفو وزارة التربية الوطنية وغيرهم.

إنها بالفعل دِينَامية غير مسبوقة تُسَاهِم في تنشيط التدبير العمومي وابتكار الأفكار والحلول لمعالجة القضايا والملفات.

إن الانسجام الحكومي يَجْعَل الحكومة لا تتكلم كثيرا، ولكنها تشتغل كثيرا وَكُلماَ وَعَدَتْ حَرِصَتْ على الالتزام بالوفاء والإنجاز، ولنا اليقين أنه إذا كانت إنجازات نصف الولاية متميزة، فإن النصف الثاني من هذه الولاية سيكون إن شاء الله وَاعِدًا ومُثْمِراً، سيما أنكم أَغْلَنْتُم على إعطاء الأولوية للتشغيل والاستثمار، وإننا على استعداد لدعم ومساندة كل مُبَادَرَاتِكم في هذين المجالين.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن الحوار الاجتماعي مَسَار مُسْتمر ومُتَوَاصِل بغاية استكمال بناء الدولة الاجتماعية في شموليتها، بما يَكْفَلُ تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المُنْدَمِجَة لكل مكونات المجتمع.

ونحن إذ نثمن عاليا في فريق التجمع الوطني للأحرار مُخْرَجَات الحوار الاجتماعي، فإننا نُؤكد دَعْمَنَا لكم في مباشرة كل الإصلاحات التي بادرت اليها الحكومة، وبناء عليه نطالب بالتسريع الفوري مناقشة القانون التنظيمي للإضراب.

إن هذا القانون التنظيمي يَكْتَسِي طابعا استعجاليا، ولنا اليقين أنه بذكائنا الجماعي قادرون على إيجاد التوافقات المطلوبة بين مختلف الفاعلين وبروح وطنية عالية يَضمن مراعاة المصلحة العامة للبلاد.

وفقكم الله لما فيه خير مصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، محمد السادس، أدام الله عزه.

والسلام.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد عبد الكريم الهمس:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة الدستورية الهامة، المخصصة لموضوع اجتماعي ذي أولوية قصوى بالنسبة لبلادنا، ألا وهو موضوع "الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني"، في عنوان اختاره مجلسنا الموقر بدقة عالية، إذ لا خير في حوار اجتماعي ينهض بأوضاع الشغيلة ويضر بالاقتصاد الوطني أو العكس، أي لا خير في حوار اجتماعي يخدم الاقتصاد الوطني على حساب عرق جبين الشغيلة، فلابد من إعمال التوازن بين الاعتناء بوضعية الشغيلة وصون كرامتها وفي نفس الوقت النهوض بالاقتصاد وعدم الإضرار به، وهذه هي الفلسفة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة للحوار الاجتماعي الذي يبتعد عن الحسابات السياسوية الضيقة.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن المسؤولية والموضوعية تقتضيان أن نهنئ الحكومة على ما حققته من مكاسب اجتماعية هامة لفائدة الشعب المغربي عامة، حتى حملت عن جدارة واستحقاق لقب "الحكومة الاجتماعية"، بدءا بالتنزيل المسؤول والناجح للورش الملكي الاستراتيجي، ورش الحماية الاجتماعية، حتى أصبح الحلم حقيقة، هذه الحقيقة التي تعززت بحقيقة أخرى وهي تخصيص دعم مادي مباشر للأسر المعوزة، ثم حقيقة ملموسة أخرى، تمثلت في تخصيص الحكومة لدعم مالي مباشر للمواطنين في مجال السكن اللائق، استفاد منه حتى بداية يوليوز الجاري 16.300 مواطنة ومواطن من داخل المغرب وخارجه، من الحواضر والقرى، حيث توصلت الأسر بمساعدة مادية مباشرة لاقتناء سكن لائق.

وقد تعزز الحوار الاجتماعي أيضا، بإقرار دعم مادي هائل لفائدة رجال التربية والتعليم، لفائدة الأساتذة الجامعيين، لفائدة رجال ونساء قطاع الصحة، ولفائدة ملايين الأسر من الموظفين والمستخدمين من باقي القطاعات، في نتائج مادية غير مسبوقة، برهنت على حجم الثقة العالية والشراكة الحقيقية التي تتعامل بها الحكومة مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، بعدما جعلت لأول مرة من الحوار الاجتماعي مؤسسة قائمة الذات، وفضاء مواتيا للحوار والتعاون بمسؤولية وشفافية، ويعكس بحق الإرادة السياسية الإصلاحية والاجتماعية للحكومة الحالية.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إن الحكومة الملتزمة دستوريا وسياسيا هي الحكومة التي تقدر مسؤوليتها أمام جلالة الملك وأمام الشعب المغربي، وهي الحكومة التي لا ينتهي مبتغاها عند لحظة التوقيع على الاتفاق، بل الحكومة المسؤولة هي التي توقع في صمت، وتفي بصمت أكبر بالعهود والمواثيق والوعود، لذلك نقدر عاليا قيام الحكومة بتخصيص جميع الاعتمادات المادية لتطبيق نتائج الحوار الاجتماعي، ومنها تخصيص موارد مالية جديدة تنضاف للموارد القائمة بهدف تنفيذ كل ما التزمت به في إطار الحوار الاجتماعي وتنفيذ كافة اتفاقات الحوار الاجتماعي حتى التي وقعها من سبقوها.

لذلك، نحن مرتاحون أكثر لأسلوب الشفافية في توفير هذه الاعتمادات التي تم صرفها عبر مرسوم صادقت عليه الحكومة الشهر الماضي وأخبر به السيدات والسادة ممثلي الأمة في الغرفتين المشكلتين للبرلمان.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن قيمة هذه النتائج المحققة اليوم في الحوار الاجتماعي تزداد عند قراءتها في سياقها العام، إذ أن الحكومة ورغم مواجهتها للأزمة العالمية الجديدة اختارت فتح الحوار الاجتماعي، وأقرت زيادات ملموسة لفائدة الشغيلة رغم الظرفية غير المواتية وغير المناسبة بسبب الكثير من التحديات والصعوبات الاقتصادية الدولية التي لم يسلم منها أي بلد من بلدان العالم، إذ لم تكتف الحكومة بالإجراءات المستعجلة لمواجهة الأزمة الطارئة فقط، بل انكبت على تقديم أجوبة شافية وكافية وغير متوقعة في الوقت الراهن للمطالب المشروعة للشغيلة، وهي مطالب كانت تواجه سابقا بالتماطل والتسويف رغم أن السياقات والظروف كانت مواتية آنذاك.

لذلك، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، سوى التنويه بالحكومة والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب على هذا النفس الوطني الوحدوي لجلب مكاسب مهمة لفائدة الشغيلة، مع التأكيد عن استعدادنا للتعاون من موقعنا لمواصلة تنزيل مختلف المخرجات، وفي مقدمتها استكمال التشريعات وملاءمتها مع تحولات سوق الشغل الوطنية والدولية لما سيكون له من وقع إيجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إن إصرار البعض على ترويج المغالطات بخصوص الحوار الاجتماعي، يدفعنا رغم ضيق الوقت للتوقف بالدليل وبالتحليل المفصل لنتائج حوار أبريل الأخير، وما أسفر عنه من نتائج حسنت الدخل لفائدة الملايين من موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وأجراء القطاع الخاص كما يلي:

- في القطاع العام: تم إقرار زيادة عامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

- في القطاع الخاص: تمت الزيادة في مبلغ الحد الأدنى للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية؛

- وإضافة إلى هذه الزيادات المباشرة، تقرر كذلك مراجعة نظام الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025 بالنسبة للأجراء، من خلال اعتماد تدابير خاصة تتوخى تحسين دخل الطبقة المتوسطة مع الحفاظ على الوضعية الحالية بالنسبة للمهنيين.

ومن موقع المقاربة الشمولية التي تنهجها الحكومة للإصلاح الاجتماعي، لم يتوقف الحوار الاجتماعي على تحسين الوضعية المادية للأجراء فقط، بل انطلق بشكل تشاركي نحو التفكير في إصلاح ملف اجتماعي لا يقل أهمية، وهو إصلاح منظومة التقاعد التي يؤكد الجميع على أنها ضعيفة وباتت تتطلب عملية إصلاحية شمولية وجريئة، وهو ما قررت الحكومة مباشرته باتفاق مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث الاتفاق على إرساء منظومة للتقاعد في شكل قطبين (عمومي وخاص).

**السيد الرئيس المحترم،**

إن تأكيدنا على أن المنهج الإصلاحي للحكومة في المجال الاجتماعي هو منهج شمولي ليس ترفا فكريا أو إدعاء سياسيا، بل هي حقيقة يؤكدها انكبابها كذلك على إخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب إلى الوجود، من خلال الاتفاق على المبادئ الأساسية لهذا القانون التنظيمي، لاسيما ضمان انسجام هذا المشروع مع أحكام الدستور، ومع التشريعات الدولية المتعلقة بممارسة حق الإضراب، وهي التفاصيل التي تناقشها الحكومة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين باعتماد منهجية الحوار والسعي إلى التوافق.

وفي نفس سياق المقاربة الشمولية، انتقلت الحكومة إلى معالجة الملفات الفئوية وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها، بطريقة موازية مع المراجعة التدريجية لبعض مقتضيات مدونة الشغل وفق مقاربة تشاركية تروم تحقيق التوازن بين إنتاجية المقاولة والحفاظ على تنافسيتها وبين محاربة الهشاشة في التشغيل وخلق مناصب الشغل اللائق وتشجيع الاستثمار، وكذلك مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي المؤطر للتكوين المهني المستمر من خلال تغيير القانون رقم 60.17.

**السيد الرئيس المحترم،**

لذلك، اسمحوا لنا بهذه المناسبة أن نعبر في فريق الأصالة والمعاصرة عن شكرنا وتقديرنا العالي للجهود التي تقوم بها الحكومة عامة في مجال الحوار الاجتماعي، وخاصة الوزراء الذين يدبرون جولاته، وعلى رأسهم كل من السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات الذي تعامل بهدوء وحكمة عالية وإنصات منفرد ومهارة

الحديث.

والشكر كذلك موصول للسيد الوزير المكلف بالميزانية والسيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالرقمنة وإصلاح الإدارة على الدور الجبار الذين قاموا بإخراج الاتفاق الاجتماعي مما أسهم في إعطاء مكانة خاصة لقضايا الشغل والشغيلة خلال الولاية الحكومية الحالية، والشكر والتقدير كذلك لباقي الوزراء على ما حققوه من تقدم ملموس في القضايا الاجتماعية للشغيلة والشعب المغربي عامة.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكرا لكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين.**

**السيد رئيس المجلس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**الأخوات والإخوة الوزراء المحترمين،**

**الأخوات والإخوة،**

شرف لي أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأتجاوب باسم الفريق مع ما سردتموه وما تدخلتم به، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع كاد أن يكون الوحيد في عصرنا هذا، وهو "الحوار الاجتماعي".

نعم، الحوار الاجتماعي، الذي بذلتم فيه جهدا غير مسبوق، ليكون ثمرة اجتهاد هذه الحكومة، فالحوار الاجتماعي والذي نعتبره في الفريق الاستقلالي تمرينا ديمقراطيا يختبر الإرادة الجماعية والقدرة على التوافق حول أرضيات مشتركة لتلبية الانتظارات المختلفة لأطراف الحوار، في أفق تحقيق المجتمع التعادلي المبني على القيم الديمقراطية والتشاركية ببعدها الإنساني.

لقد نجحتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، في تنزيل العديد من الالتزامات المرتبطة بالبرنامج الحكومي من جهة، ومعالجة العديد من الإشكالات والإشكاليات الطارئة، لم تظلوا حبيسي الأزمات، لم تستكينوا للحلول السهلة التي فرضتها الظروف والسياقات المختلفة.

والحقيقة، السيد الرئيس، الحقيقة الواضحة للعيان هي أن الحكومة نجحت في تدبير زمن الحوار الاجتماعي، وانتصرت فيه للغة الحوار والحكمة والتبصر في معالجة مختلف الإشكاليات، وحق لنا القول أنه بعد مرور سنتين ونصف من الولاية الحكومية، لم يعد الحوار الاجتماعي مجرد تدبير شكلي للعلاقة بين الحكومة وشركائها، بل أضحى خيارا استراتيجيا ومقوما أساسيا من مقومات الدولة الاجتماعية، وأن الشغيلة أضحت شريكا أساسيا لإرساء السلم الاجتماعي وفي تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وفي بناء قطاعات أكثر إنتاجية وفعالية واقتصاد أكثر كفاءة.

ولئن كانت قيمة مسار الحوار الاجتماعي تتمثل في قيمة نتائجه، فإن ما تحقق، السيد رئيس الحكومة في نصف الولاية، يعزز قناعتنا ويقوي إيماننا بقدرة هذه الحكومة على النهوض بأوضاع الشغيلة، خاصة وأننا أمام سابقة من نوعها في تاريخ الاتفاقات المنبثقة عن جولات الحوار الاجتماعي منذ انطلاقها سنة 1996، والتي لا تتجاوز إلى حدود اليوم 7 اتفاقات اجتماعية كبرى فقط، منها اتفاقيين اجتماعيين كبيرين تمكنت هذه الحكومة من عقدهما مع الشركاء وفي مدة لا تتجاوز السنتين والنصف، ونحن نتذكر كيف أن ولاية بعض الحكومات استكملت من دون إنتاج أدنى اتفاق جماعي مع الفرقاء.

أجل، حضرات السيدات والسادة، أقل من نصف ولاية تم خلالها تنزيل العديد من الإجراءات والتدابير التي سردتموها مشكورا، السيد رئيس الحكومة، والتي تهم تحسين القدرة الشرائية للعاملين في القطاع العام والخاص، من خلال:

- ✓ الرفع من الحد الأدنى للأجور الصناعي والحد الأدنى بالقطاع الفلاحي (SMAG[4]) على التوالي بـ 20% و50% منذ مجيء هذه الحكومة؛
- ✓ الرفع من قيمة التعويضات العائلية؛
- ✓ توسيع الاستفادة من معاش الشيخوخة لفائدة أجراء القطاع الخاص غير المستوفين لشروط 3240 نهار إلى 1300 يوم في الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ✓ الزيادة العامة في أجور العاملين في القطاع العام الذين لم يستفيدوا؛
- ✓ تخفيض الضريبة على الدخل؛
- ✓ حذف السلم السابع بالنسبة للمساعدين التقنيين والإداريين؛
- ✓ الرفع من حصيص الترقي إلى 36%.

هذه أراد الفريق عمدا أن يكررها لإبراز المجهودات التي قامت بها هذه الحكومة.

**حضرات السادة والسيدات،**

إن إنجاح الأوراش المهيكلة لبلادنا في الحماية الاجتماعية إلى جهوية

[4] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

متقدمة وخلق اقتصاد قوي وتنافسي ومتضامن وغيرها من الأهداف يتطلب تحقيق سلم اجتماعي، وما أحوجنا إلى سلم اجتماعي، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، سيما وأن بلادنا مقبلة على حدثين في كامل الأهمية، لذا أصبح السلم الاجتماعي شرط من شروط النجاح.

كما لا أنسى قانون الإضراب الذي لازلنا ننتظر دعمكم واتخاذه ضمن أولويات حكومتكم، السيد رئيس الحكومة.

"**إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب**". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد نبيل اليزيدي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة،**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

في الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى المشاركين في الندوة الدولية للعدالة الاجتماعية، التي عقدها مجلس المستشارين خلال سنة 2017، قال جلالته" **إن نجاعة آلية الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها ومدى انتظام عملها، وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللائقة، وتحقيق السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والدامجة لمختلف فئات المجتمع، وبلوغ العناية المثلى، وهي تحقيق العدالة الاجتماعية**". انتهى كلام جلالة الملك.

وإذا كان، السيد رئيس الحكومة، منطق الموضوعية السياسية يقتضي أن نشيد بالمجهودات التي بذلتها الحكومة في هذا الموضوع، سواء على مستوى مأسسة الحوار الاجتماعي بضمان انتظامه واستمراريته، أو على مستوى المجهودات المبذولة لتجويد مخرجاته في بعض القطاعات، كما هو الحال بالنسبة لقطاع التعليم، فإن نفس المنطق يلزمنا بأن نبدي مكامن الخلل في العمل الحكومي في هذا الموضوع، وأن نتساءل حول ما إذا كان الحوار الاجتماعي، الذي قادته الحكومة، قد أدى إلى تحقيق نتائج أكثر عدالة في سوق العمل ووسع نطاق الحماية الاجتماعية وحقق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، التي نصبو إليها جميعا؟

وإذا كان العديد من هذه الأمور، خاصة في الشق المالي قد تحققت، بفضل مجموعة من القرارات التي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بالزيادة في أجور الموظفين، كما هو الحال بالنسبة للقرار الأخير للحكومة بزيادة بملغ 1000 درهم، فإن الكلفة التي أدتها الحكومة لتسوية مجموعة من النزاعات كانت جد مرتفعة.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما وقع في قطاع التعليم، حيث أن قيام الحكومة بحل الأزمة التي ضربت هذا القطاع كان بتكلفة بيداغوجية باهظة، تمثلت في حرمان التلاميذ في وطننا من 15 أسبوع من التمدرس، في غياب أي مقاربة واقعية لتعويض هذا الهدر المدرسي الضخم.

وإذا كانت الحكومة قد حققت هذه الإنجازات المالية في القطاع العام، فلأنها تملك قرار تحسين الدخل، ولكن في غياب القدرة الاستباقية لآليات الوساطة، أصبحنا نعاني اليوم مجموعة من الإضرابات التي لحقت قطاع الصحة، قطاع العدالة وكليات الطب، في غياب أية مقاربة واقعية لإيجاد حلول لهذه الظاهرة.

واليوم نتساءل:

- ما هي المقاربة التي ستقوم الحكومة باعتمادها لحل مجموع هذه المشاكل؟

- وأين هي حقوق المواطن الدستورية في الولوج لهذه المرافق التي تضرب اليوم؟

إذا كانت الحكومة – كما قلت – قد استطاعت أن تحل المشاكل المالية في القطاع العام، لأنها تملك قرارات تحسين الدخل، فإن الأمر ليس كذلك في القطاع الخاص، حيث قرار الزيادة في الأجور يملكه طرف ثالث.

واليوم، السيد رئيس الحكومة لا أحد يستطيع أن يجادل في الهشاشة الأجرية التي يعاني منها القطاع الخاص، وأكيد أن مبلغ 3112 كحد أدنى للأجور في القطاع الصناعي والتجاري، ومبلغ 2303 دراهم في القطاع الفلاحي لا يمكنه أن يضمن للأسرة المغربية العيش الكريم، والمشكل أنه رغم مجموعة من التحفيزات الضريبية التي يتمتع بها القطاع الخاص والامتيازات، فإن الحكومة لم تستطع أن تزيد في أجور الشغيلين بالملايين في هذا القطاع إلا في حدود 10% مقسمة على سنتين ما بين سنة 2025 و2026.

والأكيد أن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الهشاشة في القطاع الخاص، وتضرب بعمق الطبقة المتوسطة التي تعتبر العمود الفقري للسياسات الاجتماعية والسياسية في بلادنا وأحد المصادر المهمة للضريبة في هذا الوطن العزيز.

بالإضافة إلى كل هذا، السيد رئيس الحكومة، فإن الحوار الاجتماعي لم يشمل القطاع غير المهيكل في بلادنا رغم استفادته من

الحماية الاجتماعية، كما أنه لم يشمل فئة عريضة من المواطنين وهم المتقاعدون الذين يعانون الأمرين، ضعف الأجرة التي يتقاضونها شهريا والتعرض أو الخطر المحدق بصناديق التقاعد التي أكد المجلس الأعلى للحسابات أنها على وشك الإفلاس، ونتمنى اليوم، بناء على ما سمعناه في خطابكم، أن تنجز الحكومة مقاربة لـ:

- أولا، إنصاف هذه الفئة من المغاربة بتحسين أجرهم من التقاعد؛

- وثانيا، بإيجاد حلول لصناديق التقاعد التي هي على شفى الإفلاس.

لكل هذا، السيد رئيس الحكومة، ولأسباب أو لمعطيات أخرى لم نستطع أن نبسطها لضيق الوقت، أصبحنا اليوم بحاجة إلى نموذج جديد في الحوار الاجتماعي وأن نستلهم النموذج الملكي في الحوار، نموذج أساسه خلق مؤسسات جديدة للوساطة، أن نطور البدلاء وأصحاب أو المشاركين في الحوار الاجتماعي لوجود آليات جديدة للتأطير، أن نخلق عدالة بين القطاع العام والخاص إذا ما كنا نريد أن نحث الشعب على التخلي عن الفكرة التي يسميها السوسيولوجيون بأبوية الدولة، أن نطور الحوار إلى مواضيع جديدة تهم المساواة بين المرأة والرجل، تهم الأطفال الذين يشتغلون، وتهم سوق الشغل وكيفية توفيره للمغاربة الذين يوجدون في حالة إعاقة.

والأكيد أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا بمجموعة من القوانين وعلى رأسها قانون الإضراب ومدونة الشغل.

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد السالك الموساوي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

دائما ما كان النقاش حول السياسة العامة في هذه القبة الموقرة آلية من آليات النقاش العمومي المرتبط بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، والتي تدخل في صلب العمل الرقابي للبرلمان.

ولعل أبرز هذه المجالات هو موضوع جلستنا اليوم المتعلقة بالحوار الاجتماعي الذي يفتح الباب للحديث عن أوضاع الشغيلة وانشغالاتها ووضعياتها الاجتماعية والاقتصادية.

لكن، السيد الرئيس المحترم، ما نشهده اليوم في تدبير هذا الملف من قبل حكومتكم يجعلنا نرى أن ممارساتكم ظاهرها رحمة وباطنها العذاب، اتفاقات مغلفة بشعاراتٍ حمالة أوجه لا تعكس الواقع ولا تستجيب لنداءات الشارع بالشكل المطلوب، على اعتبار أن كل ما تم العمل عليه لا يرقى لحجم تطلعات الشغيلة المغربية ولا يسعى إلى الحفاظ على مكتسباتها، لأن المكتسب الاجتماعي يقاس بمدى انعكاسه على الحياة الاجتماعية والمعيشية للمواطن بمستوى الأسعار وحجم التضخم.

وبالحديث عن التضخم، نسجل أنه رغم تراجع مؤشر التضخم فإن الأسعار بقيت على حالها، إن كل ما نراه لا يعدو أن يكون إلا مقايضة داخل ملفات الحوار الاجتماعي حيث أن الحكومة كما لو أنها تمنح بيد وتأخذ بيد أخرى، ودليلنا على هذا الكلام، على سبيل المثال لا الحصر، هو ما يقع على مستوى قطاع التعاضدية الذي شهد إجهازا على الخدمات المجانية المقدمة للمنخرطين، وانقلابا للحكومة على المنهجية التي أقرتها سابقا والقاضية باعتبار الحوارات القطاعية رافدا أساسيا للحوار المركزي، وهو الأمر الذي تجلى في تنكرها لنتائج بعض الحوارات القطاعية، خاصة وأن مجموعة من القطاعات الحيوية توصلت إلى اتفاق، لكن بقيت معلقة، منها قطاع الصحة وقطاع العدل.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

نظرا لأهمية موضوع الحوار الاجتماعي، فإننا في الفريق الاشتراكي، نرى بأنه كان جديرا بالحكومة أن تتعاطى معه وفق منظور أكثر شمولية حتى تنعكس نتائجه على الشغيلة المغربية.

كما نشدد أيضا على أن يكون الحوار موازيا لعمل عدة لجان موضوعاتية متعددة الأطراف ترتكز على ضرورة إعطاء مقترحات دقيقة ملائمة في الأجور والأسعار وتعميم وتقوية الحماية الاجتماعية، وإصلاح صناديق التقاعد التي عرفت عدة إشكالات نتيجة عدم أجرأة الاختيارات المقترحة سابقا، كتوحيد الأنظمة بسبب المتغيرات الزمنية والسياسية والاقتصادية.

فضلا عن الاختلالات الموجودة في النموذج المالي لصناديق التقاعد التي أنهكت المحفظة المالية، وتدهور المؤشر الديمغرافي، وعدم تناسب مستوى المساهمات مع المعاشات وغيرها من الإشكالات، التي بدورنا واعون بها.

ونطالب بأن يكون الإصلاح المنشود لهذا الورش، عبر حوار وطني صريح مسؤول وشفاف، هدفه الوصول إلى توافق لإصلاح عادل

يتحمل الكل المسؤولية في تدبيره عوض تحميل الطبقة الشغيلة وحدها مسؤولية إصلاح أنظمة التقاعد.

كما لا يفوتنا التذكير بفئة المتقاعدين الذين جرى اقصاؤهم من أي زيادة تذكر، ولم يحضوا بأية التفاتة رغم هشاشة أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

ومن جهة أخرى، نرى ضرورة مراجعة نظام الوظيفة العمومية بما يحمي حقوق الموظفين وتطبيق مقتضيات مدونة الشغل وتعديل بعض مقتضياتها، بما يتماشى مع متغيرات العصر وتحدياته، وكذا التوافق على قانون الإضراب، بالإضافة إلى ضرورة احترام ممارسة الحق النقابي وإقرار قانون النقابات المهنية.

**السيد الرئيس المحترم،**

تحدثتم سابقا واليوم عن أهمية دور النقابات وثمنتم دورها في تأطير الشغيلة وتمثيلها والدفاع عن مصالحها لكن، للأسف، السيد رئيس الحكومة، الأرقام والإحصائيات أمامنا تشير إلى واقع مختلف تماما، حيث لا تتجاوز نسبة المنخرطين في التنظيمات النقابية 4.7% من المغاربة النشيطين.

وبالتالي، نتساءل عن مَن له المصلحة في أن يستمر هذا الوضع كما عليه؟ حيث أننا نسمع النقاش حول قانون النقابات في كل الحوارات الاجتماعية وداخل النقاش العمومي لأزيد من 15 سنة، ومع بدء الاحتجاجات الاجتماعية في كل من قطاعي التعليم والصحة، وما تعانيه من تأزم واضح، نأتي ونقول أن النقابات ضعيفة، والحال أننا لم نمكنها من آليات العمل الضرورية وأرضية الاشتغال الأساسية المتمثلة في قانون النقابات.

**السيد رئيس الحكومة،**

وعلى هذا الأساس، نعيد طرح السؤال، من يستفيد من الفوضى في المشهد النقابي؟ إضافة إلى تبخيس العمل النقابي ووضع النقابات في موضع يهدد استمرار المقاولة والسير العادي للعمل، أضحت إشكالية داخل التركيبة الفكرية لدى فئات واسعة من المجتمع، وهو ما يجب معالجته، كما يجب..

شكرا جزيلا.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار.**

السيد المستشار، شكرا جزيلا.

أعتذر على المقاطعة، تجاوزت..

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

**المستشار السيد عبد الإله السيبة:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة في موضوع "الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني".

إن تخصيص مكتب مجلسنا الموقر لموضوع الحوار الاجتماعي للمرة الثانية على التوالي خلال هذه الولاية التشريعية ضمن هذه الجلسات الشهرية، ليؤكد من جهة الطبيعة الاجتماعية لاهتمامات المجلس بمختلف تجلياتها، كما يؤكد من جهة أخرى أن ما تحقق بالنسبة للحوار الاجتماعي خلال سنتين ونصف أمور غير مسبوقة ونهنئ الحكومة وجميع أطراف الحوار الاجتماعي عليها.

**السيد الرئيس المحترم،**

أولا، نحن فخورون بما حققناه معا لصالح الشغيلة المغربية، إن تكلفة الحوار الاجتماعي ستبلغ مع نهاية هذه الولاية الحكومية 45 مليار درهم، هذا الرقم لوحده يكفي للبرهنة على أن منطق النقابة المواطنة واليد الممدودة الذي نتبناه في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو المقاربة الأنجع لصالح الشغيلة المغربية؛

ثانيا، إن ما حققناه لصالح الطبقة الشغيلة المغربية هو نتيجة مأسسة الحوار الاجتماعي، ودعوني أقولها بكل وضوح، هو أيضا نتيجة تعامل الحكومة الحالية مع النقابات والتي تعتبرها شريكا وليس خصما، هذه الشراكة الاستثنائية التي نعول عليها ونراهن عليها في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمواصلة العمل على الملفات التي ينتظرنا عمل كبير حولها، سواء ما يتعلق بالتشريعات الاجتماعية أو التقاعد؛

ثالثا، على خلاف من شكك في توقيت هذه الزيادة التاريخية في الأجور، واصفينها دون حياء بالرشوة الانتخابية، فإننا نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنه "وقت ما جا الخير كينفع"، وأن هذه المكتسبات ستساعد على تقوية القدرة الشرائية للشغيلة المغربية؛

رابعا، ولأن الشيء بالشيء يذكر، فإنه لا يسعنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بالعمل الحكومي الجبار والمهم الذي تم القيام به طيلة العامين والنصف الماضيين لدعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، حيث بلغت تكلفة ذلك، وفق العرض الذي قدمه السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية في لقاء الأغلبية، مبلغ 88.8 مليار درهم؛

خامسا، إن هذا الاتفاق، وكذا المكتسبات المهمة التي تمخضت عنها

لصالح الشغيلة المغربية يؤكد الحاجة الماسة إلى تقوية العمل النقابي الجاد، والوقوف بكل حزم ضد مسلسل استهداف العمل النقابي تارة عبر خطاب ضعف معدل التنقيب، وتارة أخرى عبر محاولة خلق بدائل غير مؤسساتية، قد تتحكم فيها أجندات لا علاقة لها بالتأطير النقابي كما أقره الدستور؛

سادسا، وبالوضوح اللازم الذي يسم عملنا وخطابنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإننا أيضا مستعدون وجاهزون لدراسة مشاريع القوانين المندرجة في اتفاق 29 أبريل، وفي مقدمتها قانون النقابات، نحن نقولها على رؤوس الأشهاد، نحن مع إطار قانوني عصري وحديث يقوي العمل النقابي ويمتح من مبادئ الدستور، ومن الحقوق والحريات التي أقرتها الوثيقة الدستورية.

ولأن تقوية الاقتصاد الوطني وتقوية المقاولة المغربية في مقدمة انشغالاتنا، فإننا مع احترام الأجندة التشريعية التي تم الاتفاق عليها بخصوص المصادقة على القانون التنظيمي للإضراب الذي طال انتظاره، طبعا في إطار صون حق الإضراب الذي أقره الدستور، وبعد مراجعة الصيغة غير التشاورية التي أحالتها الحكومة سنة 2016 على مجلس النواب، وهنا نريد أن نتساءل معكم السيد رئيس الحكومة عن متى سنشرع في ذلك؟

سابعا، ولا يساورنا شك في أن الجدية التي تتعاطى بها الحكومة مع المطالب النقابية سوف توصلنا إلى نتائج مرضية في العديد من الملفات، ومنها مثلا حسن تنفيذ مخرجات العديد من الحوارات القطاعية، وعلى رأسها قطاعي الصحة والتعليم، وكذا ما يتعلق بتحسين وضعية المتقاعدين؛

ثامنا، تابعنا ونتابع النقاش الدائر حول التشغيل في بلادنا، وإذ نعتبر أن إشكالية الجفاف وما ترتب عنها كان لها بالغ الأثر في المعدلات والمؤشرات المسجلة، فإننا نؤكد أن تحسين أداء الاقتصاد الوطني والذي يعد الحوار الاجتماعي آخر مداخله، يكتسي أهمية قصوى.

وفي الأخير، وإذ نجدد تهنئتنا للطبقة الشغيلة وللحكومة بهذا المسار الإيجابي الذي أفضى إلى نتائج إيجابية غير مسبوقة، ندعو إلى ضرورة تضافر المجهودات لحماية الحريات النقابية واحترام القوانين الاجتماعية، وذلك من خلال تقوية جهاز مفتشي الشغل ليضطلع بمهامه على الوجه الأمثل.

ووفقنا الله جميعا لما فيه الخير والمصلحة لوطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار، السي بوسلخن.

**المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يَطيبُ لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل المُساهمة في هذه الجلسة الدستورية الشهرية المتعلقة بالحوار الاجتماعي.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

لقد سَعدنا في الإتحاد العام لمقاولات المغرب بمأسسة الحوار الاجتماعي ووضع خارطة طريق تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل مأسسة الحوار الاجتماعي، كما أكد على ذلك جلالته في رِسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية، بتاريخ 20 فبراير 2017.

وتتويجا لهذا المسار، استطعنا في 30 أبريل 2022، التوافق على ميثاق الحوار الاجتماعي الذي قَبِلَتْهُ مُختلف الأطراف المعنية، والذي قَدَّمَ إجابات دقيقة وآليات قادرة على زَرعِ وتعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي بطريقة أكثر تنظيمًا، من خلال اقتراح آليات للمواكبة.

بالإضافة إلى ذلك، السيد رئيس الحكومة نَوَدُّ أن نُشِيد بجهود حكومتكم، وجهودكم الخاصة، عبر قيادة الحوار، في تعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية، على اعتبار أن انعدام الثقة يمكن أن يكون عائقًا كبيرا أمام التعاون الفعَّال، ونحن نُقَدِّرُ مُبادراتكم لبناء جُسور التواصل وتعزيز الحوار المفتوح والمستمر، فعلى سبيل المثال شهد العام الماضي انخفاضا ملحوظا في عدد أيام الإضراب نتيجة للمفاوضات الجماعية الناجحة بين النقابات وأرباب العمل.

كما ننوه بالاتفاق الموقع بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية في آخر جولة للحوار الاجتماعي، والذي أقر عددا من النقط التي نذكر من بينها:

أولا، تحسين الدخل عبر الزيادة في أجور الموظفين؛

ثانيا، الزيادة في الحد الأدنى للأجور (SMIG et SMAG)، لتصل إلى نسبة 20% خلال أربع سنوات كما جاء في حوار 2022 و2024؛

ثالثا، تخفيض الضريبة على الدخل لتحسين القدرة الشرائية لجميع الموظفين والأجراء.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إننا نؤكد ضِمن سياق العمل الإيجابي لحكومتكم على ضرورة الاهتمام بالفاعل الاقتصادي الذي يُعَدُّ ركيزة أساسية في تنمية أي بلد ومحركا أساسيا للتنمية الاقتصادية، فهو المسؤول عن إنتاج الثروة وخلق فرص العمل، علاوة على ذلك، يساهم الفاعل الاقتصادي في تنمية المجتمع من خلال دفع الضرائب التي تدعم الميزانية العامة للدولة وتمويل المشاريع التنموية والاستثمار في المبادرات الاجتماعية.

لذا نقترح عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما يلي:

**- مراجعة مدونة الشغل:**

**السيد رئيس الحكومة،**

إن الحاجة إليها أصبحت مُلِحَّة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم بصفة عامة، والمغرب بصفة خاصة، فالمدونة الحالية تحتاج إلى تحديث وتطوير نصوصها لتواكب المستجدات في عالم الشغل.

كما أن هناك حاجة لمراجعة بعض المواد لتعزيز حماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل، مع مراعاة إكراهات ومتطلبات المقاولات وتنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تشجيع المقاولات على خلق المزيد من فرص الشغل والاستثمار.

**- تسريع إخراج قانون الإضراب، كما جاء في الاتفاقيات 22 و أكده اتفاق أبريل 2024:**

الذي يعتبر من الأولويات التشريعية المُلِحَّة، بحيث أن غياب قانون تنظيمي يُؤَطِّر هذا الحق يخلق العديد من الإشكالات، فمن جهة، يحتاج العمال إلى ضمانات قانونية لممارسة حقهم في الإضراب، وإلى التأكيد أيضا على مبدأ تحصين الحق في العمل بالنسبة للعمال الذين يختارون ذلك.

ومن جهة أخرى، تحتاج المقاولات إلى إطار قانوني واضح يحمي مصالحها ويضمن استمرارية الخدمات الأساسية أثناء الإضرابات.

**- مشروع القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي:**

بالمناسبة، فإننا نرحب بالمضامين التي جاء بها مشروع القانون رقم 02.24 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، خصوصا:

- ✓ خفض نسب احتساب الذعائر والغرامات؛
- ✓ الصلاحيات المخولة للمدير العام للصندوق المتعلقة بالإعفاء الجزئي أو الكلي من الذعائر والغرامات.

ورغم إيجابيات مشروع القانون، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل في إعادة النظر في بعض المقتضيات التي نخاف أن تؤثر سلبا على السير العادي للمقاولات، والمتعلقة:

• بتطبيق مقتضيات مدونة تحصيل الديون العمومية، وخصوصا فيما يتعلق بـ "مسطرة الإشعار للغير الحائز" (ATD[5]) والتي يتعين ضبطها وتدقيقها بشكل لا يؤثر على السير العادي للمقاولات؛

• التنصيص على ضبط مسطرة حجز أعوان الصندوق المحاسبين على الحسابات البنكية للمقاولات إلا بعد إحالة الأمر على اللجان الجهوية واللجان الوطنية للطعون المتعلقة بنتائج المراقبة والتفتيش في مجال الضمان الاجتماعي، حتى نتفادى التأثير السلبي على المقاولة.

**- إصلاح التقاعد:**

من خلال إرساء منظومة في شكل قُطبين عمومي وخاص، يَتِمُّ التوافق على تفاصيل مضمونها وفق منهجية تشاركية.

**- ضرورة مراجعة منظومة التكوين المهني.**

وختاما، فإننا نُجَدِّدُ تَثْمِينَنا، السيد رئيس الحكومة، للأجواء الإيجابية التي مَرَّ بها الحوار الاجتماعي والتعاطي المسؤول لشركائنا الاجتماعيين، كما نعرب لكم، باسم الإتحاد العام لمقاولات المغرب، عن دعمنا الكامل لرؤيتكم حول الحوار الاجتماعي التي تتماشى مع تطلعات الشعب المغربي والإرادة الملكية الراسخة، في ضمان الرخاء والرفاه والاستقرار بهذا الوطن العزيز على قلوبنا.

وشكرا لكم.

**<u>السيد الرئيس:</u>**

**شكرا للسيد المستشار المحترم.**

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس، الأستاذ سليك.

**<u>المستشار السيد نور الدين سليك:</u>**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

كما تعلمون، فالحوار الاجتماعي المهيكل والمؤسس، أحد المرتكزات الأساسية الهامة لمفهوم الدولة الاجتماعية، فهو الآلية المؤسساتية الديمقراطية ليس فقط لتدبير الخلافات والنزاعات الاجتماعية أو الاستجابة للمطالب المشروعة للطبقة العاملة، بل أيضا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتوزيع المنصف للثروات وحماية مناصب الشغل اللائق وضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وقناعتنا، في الاتحاد المغربي للشغل، أن نجاعة الحوار الاجتماعي، لا تقاس فقط بوجودها، وبمدى انتظام عملها، وإنما أيضا بما تنتجه

[5] **A**vis à **T**iers **D**étenteur.

من آثار ومخرجات ملموسة على مستوى الممارسة، وإيجاد حلول عملية ومنصفة لكل القضايا الاجتماعية الاقتصادية، حلول تخدم مصالح الطبقة العاملة.

واليوم، الاتحاد المغربي للشغل واستثمارا لتاريخه الحافل بالنضال والكفاح، وبوعيه بمسؤوليته التاريخية وبدقة المرحلة، استطاع بعد مفاوضات عسيرة الوصول إلى اتفاق اجتماعي اعتبرناه مهما، وإن كان لا يرقى إلى طموحات وانتظارات الاتحاد المغربي للشغل والطبقة العاملة وعموم المأجورين.

من بين أهم نتائجه:

- اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين الدخل؛

- الالتزام بعدم المس بمكتسبات كافة الأجراء فيما يتعلق بالتقاعد، وبممارسة الحق الدستوري في الإضراب.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها رفضنا القاطع لمسودة المشروع التنظيمي التي سبق إحالتها على البرلمان من طرف الحكومة السابقة سنة 2016، والذي هو في حقيقة الأمر مشروع يُجْهِزُ كليا على هذا الحق الدستوري والإنساني، ويُكبل ممارسته، ويذهب الى حد تجريمه.

مشروع تم وضعه دون أية استشارة مع من يهمهم الأمر بالدرجة الأولى في الحركة النقابية، ودون أي مقاربة تشاركية، والذي كان سيضع المغرب في خانة الدول التي تخرق حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، نؤكد رفضنا لأي مشروع يحاول الالتفاف على هذا الحق الدستوري المقدس لدى الطبقة العاملة، المضمون بدستور 2011 وبالتشريعات الأممية والدولية، وإن أي مشروع قانون تنظيمي لهذا الحق لابد أن يكون الهدف منه هو حمايته وتحصينه، وألا يتجه نحو مصادرته أو تكبيله تحت أي ذريعة كانت.

وهي مناسبة لنؤكد من خلالها أن أي إصلاح لأنظمة التقاعد لابد أن يلتزم بمخرجات الاتفاق الاجتماعي، المتمثلة أساسا في الحفاظ على كل المكتسبات التي راكمتها الطبقة العاملة وعموم الأجراء، وحماية حقوق الأجيال المقبلة في تقاعد يضمن الكرامة الإنسانية، والرفض القاطع لأي إصلاح مقياسي، وعلى الدولة أن تتحمل مسؤولياتها في ضمان تدبير وحكامة جيدتين لأنظمة التقاعد، وعدم إلقاء الثقل على ظهر الطبقة العاملة التي تواجه الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعي.

ورغم تقدم الحوار الاجتماعي مركزيا، اسمحوا لنا أن نعبر لكم عن أسفنا من تعثر تنزيله:

**على المستوى القطاعي:**

فالعديد من المسؤولين الإداريين على رأس بعض الإدارات والمؤسسات العمومية يَسْتَقْوُونَ على القانون ويَتعنتون في فتح الحوار القطاعي، رغم ارتفاع درجة الاحتقان الاجتماعي، ضدا على كل التشريعات الدولية والوطنية، وعلى كل الاتفاقات الاجتماعية، وعلى ضد إرادتكم والتزامكم السيد رئيس الحكومة التي تمت ترجمتها بمذكرات توجيهية، ورغم كل المساعي والخطوات وكل الاحتجاجات التي قام بها إخواننا في الاتحاد المغربي للشغل، مثال (l'autoroute) والفوسفاط وغيرها، التي اختار مسؤولوها معاداة العمل النقابي وسد باب الحوار الاجتماعي القطاعي، إدارات تعتبر نفسها فوق القانون، ولا تُعِير اهتماما للسلطات الحكومية الوصية ولا السلطات العمومية.

**وعلى المستوى الترابي:**

مع كل أسف، ليست هناك أي استجابة لمأسسة الحوار الاجتماعي على المستوى الجهوي والمحلي، وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمام إيجاد حلول للنزاعات الاجتماعية جهويا ومحليا.

فمحنة ضرب الحريات النقابية، والانتقام والتعسف على المناضلين النقابيين، لاتزال سِمة من سِمات بعض الشركات بالقطاع الخاص، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، كالشركة التي طردت مؤخرا مندوبين نقابيين منضوين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء، رغم تدخل السيد الوزير الوصي والسيد العامل.

أيليق هذا بمغرب دولة الحق والقانون؟

فالمطلوب، السيد رئيس الحكومة، وبإلحاح شديد:

✓ فرض احترام القوانين وفرض احترام الحريات النقابية؛

✓ وفتح حوارات اجتماعية وتشجيع المفاوضات الاجتماعية، والتشجيع الفعلي على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية بمختلف مواقع العمل؛

✓ تصفية الأجواء النقابية باعتبارها أرضية خصبة وذلك من خلال:

• نسخ كل التشريعات التي تجرم العمل النقابي وفي مقدمتها الفصل 288؛

• فرض احترام التشريعات والقوانين الوطنية وفي مقدمتها مدونة الشغل؛

• تعزيز احترام تأسيس المكاتب النقابية من خلال الحصول على الوصولات القانونية فور وضعها لدى السلطات المحلية.

وفقكم الله السيد رئيس الحكومة.

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار، السي عرشان.

**المستشار السيد محمود عرشان:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد رئيس الحكومة،**

**السيدات والسادة أعضاء الحكومة،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**السيد الرئيس،**

احنا فالمجموعة ديالنا ما يمكن لنا إلا ننوهو بالعمل اللي كتقوم به الحكومة تحت رئاستكم وبتوجيهات من جلالة الملك.

المغرب يعرف حاليا نهضة رائدة وهائلة، وكنتمناو على أن في 10 سنين اللي جايا إن شاء الله غادي يكون المغرب كيفاجأ العالم بالنمو ديالو، وبالمشاريع اللي غادي ينجزها إن شاء الله.

وكنبغي نقول للرئيس ديالنا ديال الحكومة، الصديق السي عزيز أخنوش، بعض الخطرات كنسمعو على أنك تتوجه له بعض النعوت غير اللائقة، له شخصيا ماشي الحكومة، وأنا تنقولو على أن هاذ الشي عادي، كلما عملت واجتهدت وكان الرضا ديال جلالة الملك والمساعدة ديال الوزيرات والوزراء ديالك، كلما غادي ينعتو فيك الناس، ولكن كما قال الرسول: "الرجل الشجاع هو الذي يملك نفسه عند الغضب".

ولذلك، نتمناو لك إن شاء الله توفق فالعمل ديالك، لأن نحن كلنا معنيين، ماشي فالحكومة ولكن كنعتبرو نفوسنا احنا كذلك كوزراء كخدام ديال صاحب الجلالة وديال المغرب.

وبغيت غير فقط أنصح، إيلا كانت النصيحة تليق اليوم هو أن الشغيلة والطبقات الضعيفة لابد الواحد يهتم بهم فهاذ الوقت هاذي، لابد تهتمو السيد الرئيس بالبسطاء، لأن ما خصناش المسافة تزيد تعمق بين الطبقة الغنية وبين الطبقة الفقيرة.

وأنا غادي نعطيك واحد المثال بسيط، ناخذو المواطن فالعالم القروي، هاذي 25 عام، وأنتوما من العالم القروي السيد الرئيس، هاذي غير 25 عام ولا 30 عام كيمشي عند البقال ولا عند الحانوت، أش كياخذ؟ تياخذ لوقيد باش يشعل العافية، تياخذ شوية دالسكر وشوية دأتاي، وإيلا اقتضى الحال شوية دالعطرية، ذاكشي لاخر كله تينتجو هو، لأن كانت المياه موجودة كان كولشي موجود، الحليب عندو، الزبدة عندو، الدقيق عندو، البصلة ديالو عندو، ماطيشة ديالو عندو، الآن ما نكروش اللي تدار فالبادية، كاين الطريق، كاين الضو، كاين الماء، ولكن الجيب ديالو خاوي، الماء والضو وذاكشي زادو غير فالفاكتورة، واخا هو فرحان به، ولكن فاش تتقلب، فاش تتجي تقلب تتصيبو ما عندوش.

ولذلك، هاذ الدعم المباشر مدا بكم تزيدو توسعو المستهدفين منه وتوقفو مع هاذ الناس هاذو باش الاستقرار ديال المغرب والتلاحم ديال الأمة المغربية تكون فالمستوى اللي تنطمحو ليه كلنا.

وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

شكرا جزيلا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار، السي نازهي.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يعتبر الحوار الاجتماعي إطارا مؤسساتيا للنقاش والتعاقد حول كل القضايا المهيكلة للدولة الاجتماعية، وعنصرا أساسيا من عناصر البناء الديمقراطي الحقيقي، وآلية رئيسية من آليات إعادة التوزيع العادل للثروة، والتماسك والتضامن المجتمعي، والحد من توسيع العجز الاجتماعي واللامساواة بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجالات الترابية.

لذلك، ظلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حريصة على مطلب بناء نموذج وجيل جديد للحوار الاجتماعي التعاقدي، بناء على قراءة عناصر القوة والضعف المتصلة بالتجربة الوطنية منذ 1996 في أفق ضمان استدامته ودوريته المنظمة ومخاطر إفراغه من بعده التعاقدي، حيث أن نجاحه يقاس بمدى تنفيذ التزاماته وأثره الاجتماعي الملموس.

**السيد رئيس الحكومة،**

لقد كان من بين أهم مخرجات الحوار الاجتماعي أو جولة الحوار الاجتماعي ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، والذي ينص على تنزيل الحوار بين أطراف الإنتاج على المستوى القطاعي والترابي ووضع هياكل لحل النزاعات الاجتماعية وتشجيع المفاوضات وإبرام اتفاقيات جماعية.

لكن للأسف، السيد رئيس الحكومة، لم يتم لحد الساعة تفعيل مضامين هذا الميثاق الذي يجب أن يتحول إلى قانون ملزم لكل الأطراف، كما تنص على ذلك مقتضياته، كما أن النزاعات الاجتماعية المزمنة في مجموعة من الوحدات الإنتاجية لم تجد طريقها إلى الحل، وحصيلة الاتفاقات الجماعية مازالت هزيلة، بالإضافة إلى التضييق على الحريات النقابية وعدم الالتزام بقانون الشغل والحد الأدنى

للأجر والتصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني الاجتماعي، وغيرها من الخروقات والتجاوزات التي تحدث في القطاع الخاص، في ظل غياب أي ردع أو فرض تطبيق القانون.

لقد استطعنا هذه السنة انتزاع بعض المكتسبات الاجتماعية، من خلال الزيادة العامة في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل لمواجهة تدهور القدرة الشرائية ومواجهة الغلاء والمستويات الاستثنائية للتضخم، لكن للأسف، استمرار ارتفاع الأسعار سيعمل على امتصاصها، كما لاتزال هناك قضايا استراتيجية خلافية، تعتبر امتحانا للحوار الاجتماعي بالمغرب، تستوجب التفاوض بمقاربة توافقية وأنظمة التقاعد للحفاظ على المكتسبات وجعل المعاشات تواكب ارتفاع الأسعار ونسب التضخم.

نجدد التأكيد على أننا، نرفض أي إصلاح على حساب الطبقة العاملة، ولن نقبل المس بأعمار وأجور العمال والموظفين، كما نجدد التأكيد على رفضنا التام لمشروع القانون التنظيمي للإضراب، الذي يتناقض مع المواثيق الدولية ومع الدستور كذلك، لابد من ضمان الحق في ممارسة الإضراب، بدل تقييده وتكبيله، لذلك نؤكد على ضرورة الاستمرار في الحوار حول هذا القانون التنظيمي للوصول إلى صيغة متوافق حولها، تنسجم مع المرجعية الدولية.

وبالمناسبة، فإن الحكومة مطالبة بالمصادقة على الاتفاقية الأساسية 87، والتي نعتبر أنها تشكل مرتكزا أساسيا لحماية وضمان الحق في الاضراب.

**السيد رئيس الحكومة،**

على المستوى القطاعي، لم يتم الالتزام بتنفيذ مجموعة من الاتفاقات الموقعة مع الحكومة، وعلى رأسها اتفاق قطاع الصحة، حيث يعيش احتقان منذ أشهر في غياب تفاعل جدي من طرف الحكومة وإنصاف شغيلته، التي كانت في مقدمة القطاعات التي واجهت الأزمة الصحية.

كما أن من التزامات الحوار الاجتماعي المركزي، ضرورة الإسراع بإخراج الأنظمة الأساسية لموظفي التعليم العالي وموظفي العدل والأنظمة الأساسية للمتصرفين، المهندسين، التقنيين، المحررين، المساعدين التقنيين، الإداريين، وما يقتضيه من مراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، واستمرار الحوار المسؤول والجدي في قطاع الجماعات الترابية والأشغال العمومية وتسوية وضعية مربيات ومربي التعليم الأولي، عبر إدماجهم كأساتذة التعليم العمومي.

وفي الأخير، نؤكد على أن ضرورة بناء دعائم عقد اجتماعي جديد يضمن للجميع قواعد الانصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأن إرساءه مرهون بمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية في إطار ديمقراطية حقيقية تجسد التحرر، وتضمن شروط المواطنة الكاملة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السي نازهي.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار السي شاكر.

**المستشار السيد سعيد شاكر:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

سأتطرق في مداخلتي لشق الحوار الاجتماعي المتعلق بالقطاع الخاص، أي الحوار الاجتماعي بين المشغلين والأجراء.

إذ نثمن يعني المجهودات الحكومية في هذا الإطار، مستنيرين بالتوجيهات الملكية لصاحب الجلالة نصره الله، وبالمعايير الدولية ذات الصلة بعالم الشغل، مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث راقبنا المجهودات الحكومية المتعلقة بالإرادة السياسية التي تستجيب للرهانات الكبرى، كذلك بمأسسة الحوار الاجتماعي وبمحاولة استيعاب ثقافة وقيم المقاول المغربي.

راقبنا كذلك تخفيض الضريبة على الدخل (IR[6]) الرفع من (SMIG) ومن (SMAG) خفض عدد الأيام إلى 1320، يعني من أجل الاستفادة من التقاعد، يعني هاذ الشي كيبقى حيز التنفيذ إن شاء الله لاحقا.

لكن فالمقابل، السيد الرئيس المحترم، نلمس منكم مجموعة من الإجراءات الجريئة، لكي يكون لهذه الزيادة فالدخل أثر على المستوى المعيشي، بحكم ارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة التضخم، لأن المؤشر الواقعي هو الزيادة في الدخل الحقيقي وليس الدخل الإسمي، كاين فرق ما بين الدخل الحقيقي والدخل الإسمي، (revenu nominal et le revenu réel).

المزيد من الابتكار لكسب مزايا الحوار الاجتماعي المتمثلة في الأهداف الاستراتيجية التالية:

- ✓ تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؛
- ✓ العمل على تخفيض نسبة البطالة؛
- ✓ تحسين رتبة المغرب بين دول العالم في مجال التنافسية وجودة العلاقات الاجتماعية لدى المقاولات بالمغرب؛

[6] **I**mpôt sur le **R**evenu.

✓ تحسين التحكم في إشكالية التضخم بالمغرب.

الاقتراحات، السيد الرئيس المحترم، كنطالبو يعني كمساهمة متواضعة منا، كنطالبو:

✓ برفع الاتفاقيات الجماعية بين المشغلين والأجراء؛

✓ تعزيز الأسبقية للاتفاقيات الجماعية على الاتفاقيات القطاعية؛

✓ إحداث محاكم اجتماعية متخصصة على غرار يعني قضاء الأسرة والمحاكم التجارية؛

✓ إصلاح جهاز مفتشي الشغل؛

✓ مراجعة وتعديل مدونة الشغل بالمغرب، سيما وأن بعض بنودها لا تتلاءم ولا تستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم.

هذه البنود من مدونة الشغل تؤثر سلبا على العلاقات بين الأجراء والمشغلين، وعلى مردودية المقاولة والتنافسية، والتي لا تتماشى مع الاتفاقيات الدولية، ومنها الاتفاقية رقم 87، هذه البنود أصبحت غير صالحة، نذكر منها مثلا البند 12؛ 16؛ 17؛ 37؛ 38؛ 59؛ 62؛ 184؛ 185؛ 304؛ 312؛ 313؛ 500 و528.

نطالب كذلك، بإلغاء أو تعديل الفصل 287 من القانون الجنائي المقيد لحرية الإضراب بالمقاولات.

نطالب كذلك، بالتسريع بإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتفادي إفلاسه في أفق 2038.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

الكلمة للمستشار خاد السطي.

**المستشار السيد خالد السطي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد رئيس الحكومة،**

ما يمكنش نختالفو في أهمية الحوار الاجتماعي والعرض ديالك فيه مجموعة ديال المعطيات، صراحة، احنا كاتحاد وطني للشغل بالمغرب سبق ثمنها، ولكن كنقولو غير كافية، لأن كاين ارتفاع الأسعار ديال المحروقات، ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، كذلك النسبة ديال التضخم.

المسألة الثانية هو أن هاذ الحوار الاجتماعي خص يجاوبنا على عدد من الأسئلة، السيد رئيس الحكومة.

اليوم كاين إضراب، هيئة كتابة الضبط، قطاع الصحة، المراكز الجهوية للاستثمار الفلاحي بقطاع الفلاحة، التقنيين.

بمعنى خص الأجوبة على بعض القطاعات، علاش أنتوما درتو مجهود كبير، ولكن باقية كاينة إشكاليات، الطلبة ديال الطب المشكل ديالهم حتى هو ما ذكرتوهش لينا وكنعتبروه من صميم الحوار الاجتماعي، لأن هاذوك كيهمو ولاد المغاربة وخص يتفك المشكل ديالهم.

بالنسبة للقطاع ديال الصحة اللي هو قطاع حيوي، راهم قربو للتعليم، راه وصلو لـ 27 يوم ديال الإضراب، وبالمناسبة سؤال مباشر السيد رئيس الحكومة: الاتفاق اللي شرفت عليه في ديسمبر 2023 واش هاذ الاتفاق ساري المفعول ولا لا؟

حيث أنت أشرفت على الاتفاق بحضور السيد وزير الصحة والسادة وزراء المالية والوظيفة العمومية والناس كيتسناو التحكيم ديالك، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، السيد رئيس الحكومة، الحوار الاجتماعي استافدو منه، صحيح الإخوان ديال القطاع العام، ولكن القطاع الخاص ما استافدوش مزيان باستثناء (SMIG).

نعرفو على أن التمثيلية النقابية راه النقابات اللي كتحضر معكم الأكثر تمثيلية، السيد رئيس الحكومة، اللي تيعطيها التمثيلية هو القطاع الخاص، (38.000 délégués ) من أصل 48.000، 10.000 كتبقى الباقي للوظيفة العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

ولكن القطاع الخاص ما استافدش باستثناء (SMIG) كنقول، وبعض الأمور اللي عندها علاقة بـ (CNSS[7]) وملفات التعويضات العائلية، ولكن خصكم تقويو المقاولات، تشجعو المقاولات وحتى هوما يشجعو العاملين فيها، بغض النظر على (le SMIG).

وكذلك، كاين بعض المقاولات اللي هي مواطنة وكاين مقاولات اللي كتشرد العمال ديالها، النموذج ما يحصل في طنجة، ما غندخلش فالتفاصيل ولكن السيد وزير الشغل راه عندو الملف، يتطردو العمال ففاتح ماي ويطردو العمال ويتكرفصو عليهم، مرارا وتكرارا هاذ الأمر كذلك غير مقبول بتاتا.

النقطة الثالثة، السيد رئيس الحكومة، ودائما كنجبدها ليك، آش عندك مع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؟ احنا كنمثلو 10% في مجلس المستشارين، 2 من 20، ما عندناش 6% قلت لينا، راه عندنا 6% فقطاع الفلاحة وما بغاش يجلس معانا السيد وزير الفلاحة.

إذن إيلا عندنا 6% مشكل، وإيلا ما عندناش 6% راه مشكل، هاذ النقطة نتمنى نكون آخر مرة كنهضرو فيها، السيد رئيس الحكومة.

[7] Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

كذلك، راه هضرت مرارا على المؤسسات الدستورية، ولعل منها هي المجلس الأعلى للتربية والتعليم اللي اعطيتو مقعد لواحد النقابة عندها 1% واحنا ما اعطيتوناش مقعد، إقصاء ما نقدرش نقولو ممنهج، ولكن خص تراجعو هاذ الأمر هذا.

ثم النقطة الأخرى، ما ذكرتيش قانون النقابات فالعرض ديالكم، واحنا تقدمنا بواحد المبادرة تشريعية ديال قانون النقابات المهنية وكذلك ديال المشغلين، نتمناو على أنه يلقا التجاوب.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد المستشار.**

أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السادة المستشارين.

تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

**السيد رئيس الحكومة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

أولا، كنشكركم على التفاعل ديالكم وعلى الاختيار ديال هاذ الموضوع اللي هو عنده أهمية قصوى وبالخصوص فهاذ الجلسة الدستورية.

لابد ما نرجع لواحد الخطاب ديال سيدنا الله ينصرو والمضمون ديالو ديال سنة 2018، وقال حرفيا:

"أقول للحكومة بأن الحوار الاجتماعي واجب ولابد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع، وعليها أن تجتمع بالنقابات وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عن ما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج". انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة الله ينصرو.

وبغيت نقول لكم أنه يعني هاذ الفقرة من الخطابات المتعددة اللي كتهم يعني الحوار الاجتماعي ديال سيدنا الله ينصرو، كتشكل بالنسبة للحكومة واحد البوصلة، هذا هو (la marche) ديالنا.

فلهذا، احنا كنجتمعو، عملنا جوج اتفاقات فعامين ونص، اجتمعنا واحد الاجتماعات اللي هي كبيرة لا تعد، أنا شخصيا ماشي فقط فالاجتماعات المركزية، نزلنا حتى للاجتماعات اللي هوما على المستوى القطاعات، اللي كانوا فيهم إشكاليات وحضرت غير ما مرة يعني في الاجتماعات، والسادة الوزراء، طرف من الحكومة كبير واللي كان كيتوجد لا المالية ولا الشغل ولا القطاعات اللي هي معنية، الوقت اللي كيكون الصحة أو لا التعليم أو لا التعليم العالي، الكل حاضر وبانتظام، ويعني (en mode de solution) يعني كيقلب على الحلول بالنسبة للإشكاليات اللي هي مطروحة.

قبيلة، أولا، سمعت الكلام ديال بأنه بعض الوعود وهذا.. كاع الاتفاقيات اللي توقعو احنا راه كنزلو فيهم وحدة بوحدة، ونعطيك آخر مثل أنه اتفقنا فالاتفاق ديال ماي على الزيادة ديال 1000 درهم، 500 درهم، 500 ديال الدرهم، دوزنا الأسبوع الماضي واحد 31 نص تنظيمي (les décrets) اللي هوما التطبيق ديال سميتو.. والناس فالآخر ديال الشهر غادي يقبطو إن شاء الله 500 ديال الدرهم اللي هوما موجودين في القطاع العام.

القطاع الخاص، عملنا كذلك إجراءات كبيرة، راه ما كاينش يعني فشي حكومة أن(les salaires) تزادو بـ 20% ديال القطاع العام، غادي يتزادو 5 بـ 5، وغادي يتزادو بـ 5 وغادي يتزادو بـ 5 أخرى، (donc) فهاذ (mandat) هذا 20% وهذا شيء جد إيجابي، الفلاحة 25% يعني (c'est quand même, des records) اللي (grâce) للعمل الجاد ديال النقابات، وكذلك الشكر ديال التفهم ديال القطاع الخاص يعني والمؤسسات يعني بالخصوص نذكر (la CGEM)، على العمل وعلى الثقة اللي عملو في الحكومة وفي.. عملو فالنقابات أنه تواجهو معنا.

وفعلا، كانت ظروف غير عادية في البلاد، ولا في العالم ولا ديال (l'inflation) أن الأمور كلها تبدلات، الحمد لله، الأمور الآن هي في استقرار اللي باقي كيهضر على التضخم، هنا نذكر بأن هاذ 5 أشهر الأولى اللي دازت، راه احنا في (0.9%)، (1-%) بالنسبة ديال التضخم، وما نظنش أنه من هنا لآخر السنة نفوتو 1.5%، يعني 1.5 إن شاء الله في المستقبل.

إذن كاين واحد، الحمد لله، التضخم اللي هو ولى مستقر، وكاين إمكانيات اللي كنحاولو أنه نتماشاو يعني مع المتطلبات ديال الناس اللي كيشتغلو والناس اللي ما كيشتغلوش كذلك.

ما تنساوش بأنه المجهود الكبير اللي جات به الحكومة اللي هو الورش الملكي الكبير ديال الدعم الاجتماعي، ما تنساوهش، را مهم راه 500 درهم ما ساهلاش، غدا غتولي 550 يعني 600 ديال الدرهم، راه كاين اللي غتوصلو لـ 900 ديال الدرهم على حسب العدد ديال الأطفال، فهذا يعني تحول نوعي كبير بالنسبة للبلاد، واللي حتى هو راه كيطرح الإكراهات ديالو بالنسبة للشغيلة وبالنسبة للعمال، راه واحد العدد ديال المناطق، الناس كيمشيو يقلبو، دابا كنتكلمو على(les problèmes) ديال التشغيل وديال (l'emploi) وديال (chômage).

ولكن، راه أنا كنت فطاطا مع واحد العدد ديال الوزراء، يعني هاذ الأسبوع الماضي، واحد العدد ديال الشركات اللي جاو باش ياخذو 500 ديال الأشخاص، 600 ديال الأشخاص، (parce que) محتاجين فالناحية ديال القنيطرة، أو لا فناحية أخرى، والناس ما بغاوش يمشيو

لهاذيك.. يخرجو من المنطقة ديالهم، ياله لقاو 100 اللي قبلات، لأنه ذيك المنطقة معروفة بأنه عندها واحد اليد عاملة اللي هي مؤهلة وتشتغل يعني بواحد المعقول وواحد العمل وكيحيهم الناس، فيعني هاذو إمكانيات اللي كاين واحد التحول.

وهاذ الشي ديال الدعم الاجتماعي فيه (les avantages) ديالو، ولكن كاين الإشكالية ديال الناس خصها تمشي تخدم، والناس خصها تفهم بأنه راه الحساب اللي كيتدار واش عندو الحق ولا ما عندوش الحق، ماشي هو آش كيدخل ليه فجيبو، راه إيلا خدم وذاك الشي، راه الإشكال أشنو هو يعني اللي كيتحسب ليه هو (les dépenses) ديالو و(le niveau de vie) ديالو اللي عايش فيه، فما يحرموش الشركات ديالنا من العمل، وعلى أي 3000 درهم راه ماشي هي 500 درهم ولا 600 ديال الدرهم، وغدا يمكن تكون 4000 درهم، والواحد خصو يدير رجليه فالشركة، لأنه الأمور كتطور، شكون اللي قال أنه فظرف 5 سنين غادي تزاد (les salaires) ديال 20%، شكون اللي قال آش غادي يوقع من بعد 5 سنين الأخرى، إذن الأمور غادي تطور أحسن وأحسن.

واحنا راه التجربة اللي بغينا أنه هاذ الناس اللي كاينين فهاذ الشي ديال (les allocations directes)، أنه نواكبوهم باش يلقاو الشغل ويشتغلو ويكونو (indépendants) ويخرجو ويخليو الواحد اللي هو حتى هو عندو يعني الغرض بذاك الشي وعندو مشاكل ديالو وياخذ المكان ديالو، (donc) هذا يعني تحول اجتماعي اللي هو كبير.

قبل هضرنا على هاذ (les augmentations)، اعطينا 5% ديال (la revalorisation) باش طلعنا (les pensions) ديال (la retraite) مست 600 ألف واحد، 600 ألف (retraités) تزادت ليهم 5% يعني فـ (les augmentations) ديال (les pensions) وغادي تكون بأثر رجعي.

كاين ثلاثة ديال القوانين اللي هوما كلهم مهمين، ولكن ما كاينش هاذ الشي، كاين نقابات طالبة، كل نقابة طالبة عندها واحد العدد ديال النقط اللي كاينة فالاتفاق الاجتماعي الكبير اللي وقعناه الأول، دابا أنا كنتكلم على (les grands projets structurants) وهذا لا يعني أن (le reste) غادي ننساوه، واحنا غادي نشتغلو فيه.

أنا كيظهر لي بأنه اليوم واستمعت للجميع، واستمعت أن الكل يعني فهاذ الغرفة المهمة، كتقول بأن جاء الوقت، يعني بأنه بلادنا غادة تمشي فالاستثمارات وغادي تمشي فالإنتاجية وبغينا نشغلو الناس أكثر، بغينا تكون عندنا يعني واحد الأمور اللي هي واضحة، وبغينا يكون عندنا واحد التوازن بين ممارسة الإضراب وحرية العمل، وكذلك تعزيز آليات الحوار والمفاوضات في حل النزاعات ديال الشغل.

واحنا بغينا، سمعت الإخوان ديال النقابات ولا هذا، بأنه المشروع اللي كاين اليوم ما مقبولش، ياك هاذ الشي اللي فهمت؟ ولكن هاذي شهور واحنا فنقاش، باش تشوفو كيفاش نفتحو هاذ الشي، يعني نفتحو الآفاق باش يكون التوازن بين القطاع الخاص وبين القطاع ديال الشغيلة.

وإن شاء الله احنا فالوسط، واحنا كيظهر لي بأنه غادي نتوصلو مع السيد الوزير، اللي قال لي بأنه نهار الخميس إن شاء الله فالعشية غادي يبدا أول من بعد مباشرة من بعد الحكومة، غادي يبدا أول اجتماع ديال هاذ الشي ديال القانون ديال الإضراب، ونتمناو أنه نمشيو بسرعة، يعني إن شاء الله فالتنزيل ديالو إما نكملوه دابا، إما نكملوه فـ (la rentrée) في سبتمبر إن شاء الله ويكون واجد لأكتوبر، وغادي نمشيو بالتوازن ديال.. أش غنقول ليكم؟ ما تكونو لا نقابيين ولا (hommes d'affaires)، كونو رب أسرة مسؤول، واحد بغا يستثمر أشنو هوما الضمانات اللي خصو، والعامل خصو يخدم ويشتغل ويمارس الحق ديالو اللي عندو هاذي 60 عام خصو حتى هو يكون عندو الضمانات ديالو إيلا بغا يدير الإضراب، أو لا إيلا بغا يتوقف، أو لا إيلا ما تخلصش، أو لا عندو مطالب اللي هي مشروعة وما كاينش اللي كيتفاهم معاه (en face).

فأنا كنقول هذا مشروع قانون الإضراب ديال نهاية 2024 غادي نكونو إن شاء الله مع النقابات، غادي نتسالمو ونتعانقو ونقولو إن شاء الله بأنه فضينا هاذ الإشكالية، لأن غادي نكونو (logique)، احنا ما كاينش (les extrêmes)، ولا نديها لواحد البلاصة، ولا واحد البلاصة غادي نحاولو نلقاو المسائل في حل أوسط.

من بعد 2025، ولكن، خصنا نبداو فالحوار اللي غادي يجي إن شاء الله في سبتمبر، خصنا نهضرو على إصلاح الأنظمة ديال التقاعد، لأن إيلا خلينا الأنظمة ديال التقاعد غادية بوحدها غتمشي للحيط، (donc) ما يمكنش، (donc) هاذي مسؤولية ديال الجميع، (donc) خصنا نبداو فهاذ سبتمبر وأكتوبر، راه ابدينا وتناقشنا، عرفتو الدولة شنو هو التوجه ديالها، يعني فهاذ النظام وعرفنا شنو هو التوجه ديال النقابات، واش اللي مقبول واش اللي ما مقبولش، دابا خص ابتداء من سبتمبر يبداو (les négociations, les discussions) باش هاذوك الصناديق يمشيو للمدى ديالهم اللي خصهم يمشيو ليه، ونشوفو شنو الدولة آش غادي تعمل، وشنو المشغل غادي يعمل، وشنو العامل غادي يعمل وكل واحد آش غيعمل، ويكون واحد التوازن وما يكونش الثقل على واحد الجهة.

وهاذ الشي إيلا بديناه في سبتمبر، أنا كنتمنى أنه هذا مشروع خصنا نفضيوه في أفق 2025، (c'est l'année 2025) اللي نمشيو فيها ديال الإصلاح ديال الأنظمة ديال التقاعد.

من بعد، كتبقى مدونة الشغل، مدونة الشغل غندخلوها في 2026، نبداوها، عندنا الوقت نكملوها، كملناها، ما عندناش الوقت، خصنا نخليو للحكومات اللي جاية آش تدير حتى هي خصها باش تشتغل.

شكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد رئيس الحكومة.**

وأشكر الجميع على مساهمته.

**ورفعت الجلسة.**

## محضر الجلسة رقم 173

**التاريخ**: الثلاثاء 10 محرم 1446هـ (16 يوليوز 2024م).

**الرئاسة**: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت**: ساعتان وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والأربعين صباحا.

**جدول الأعمال**: جلسة مخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول "**السياسة اللغوية بالمغرب**".

---

**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

تطبيقا لأحكام المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب هذا المجلس ذات الصلة، وعلى مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد في 15 يوليوز 2024، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "السياسة اللغوية بالمغرب" على السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، وإحالة هذا التقرير على الحكومة، تخصص هذه الجلسة لمناقشة هذا التقرير.

للإشارة، فإن إحداث هذه المجموعة جاء اعتبارا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة جعلته يستأثر باهتمامات جميع مكونات مجلس المستشارين.

فيما يتعلق بدور السياسة اللغوية كأداة لحفظ وصيانة الهوية الوطنية وتحقيق التواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، كما ينص على ذلك الفصل 5 من الدستور، أو فيما يتعلق بتنزيل النموذج التنموي الجديد على مستوى مكانة تعلم اللغات بكفاءة في تطوير النظام التعليمي ببلادنا.

قبل أن نمر إلى مناقشة هذا التقرير، أذكر بترتيب هاذ الجلسة، كما أقرته ندوة الرؤساء، إذ أننا سنستهل هاذ المناقشة بكلمتين، الأولى للسيدة رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، والكلمة الثانية لمقررة هذه المجموعة.

بعد ذلك، سنستمع إلى تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

وبعد ذلك سنفسح المجال لتدخل أعضاء الحكومة.

بهاذ المناسبة إذن، لابد أن نتقدم بالشكر والثناء باسم جميع مكونات مجلس المستشارين إلى كافة السيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة التي اشتغلت على هاذ الموضوع الهام وعلى المجهودات التي بذلت من أجل إنجاز المهمة المسندة إليها.

كما نشكر أيضا، كل الأطر الإدارية التي عملت بالجدية المطلوبة في إطار عمل هذه المجموعة الموضوعاتية.

الشكر موصول، إذن كذلك، إلى أعضاء الحكومة الذين سهلوا مأمورية هذه المجموعة من خلال مدها بالمعلومات وحضور هؤلاء في أشغال هذه المجموعة.

إذن لكل من ساهم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز التقرير المرفوع إلى هذه الجلسة، نرفع نحن كذلك الشكر والثناء للجميع.

إذن، في البداية نعطي الكلمة للسيدة المستشارة فتيحة خورتال، رئيسة المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، لتقديم هاذ التقرير ولتوضيح منهجية اشتغال المجموعة في مدة لا تتعدى خمس (5) دقائق.

تفضلي السيدة الرئيسة.

خمس دقائق.

**المستشارة السيدة فتيحة خورتال، رئيسة مجموعة العمل الوضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب:**

**بسم الله الرحمان الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

في البداية، اسمحوا لي أن أعبر باسمي وباسم جميع أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة عن خالص الشكر والامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم على دعمه المتواصل والمحفز لجهود المجموعة الموضوعاتية، وعلى مواكبته المباشرة لمختلف أطوار عملها.

الشكر طبعا للسيدات والسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تعاونهم وعلى كل ما بذلوه من مجهودات وما قدموه من أفكار ومقترحات ساهمت في إعداد مضامين هذا التقرير.

من باب الاعتراف والامتنان كذلك، لابد من تقديم الشكر للقطاعات الحكومية التي تفاعلت بإيجابية مع طلبات ورسائل المجموعة الموضوعاتية وعلى كل الدعم المقدم لنا في هذا الموضوع.

كما نغتنم هذه المناسبة، لتوجيه الشكر كذلك إلى كل من السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والسيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية، والسيد رئيس المجلس الأعلى للتربية

والتكوين والبحث العلمي، والسيدة رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والسيد مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب على الاستقبال الذي خصصوه للمجموعة الموضوعاتية وما قدموه من معطيات ومعلومات ووثائق كانت جد مهمة ساهمت في إثراء وإغناء مضامين التقرير.

**السيد الرئيس المحترم،**

وعيا منا في المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بالأهمية البالغة لموضوع المسألة اللغوية، ومن منظور المقاربة التشاركية التي يرتكز عليها مجلس المستشارين في علاقته مع مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، لاسيما بمناسبة إنجاز تقاريره الموضوعاتية، كان لزاما علينا اعتماد منهجية علمية تزاوج بين عمليات التوثيق وتجميع المعطيات والتقارير الرسمية كمرحلة أولى.

ثم في مرحلة ثانية الشروع في الانفتاح والتشاور مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، وربط الاتصال بمختلف الفاعلين الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالمجال اللغوي، بالإضافة إلى إعداد جدولة زمنية لتنظيم اللقاءات الدراسية وعقد جلسات استماع توزعت على الشكل التالي:

- فبتاريخ 06 مارس 2024: تنظيم ورشة عمل داخلية حول موضوع السياسة اللغوية بالمغرب، كان الهدف الأساسي من تنظيمها تحديد المفاهيم والإطار المرجعي وتوضيح الرؤى والاشكالات المرتبطة بموضوع السياسة اللغوية بصفة عامة؛

- بتاريخ 26 مارس 2024: تنظيم جلسة عمل بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط، ترأسه عميد المعهد السيد أحمد بوكوس مرفوقا بثلة من المسؤولين وخبراء المعهد؛

- بتاريخ 27 مارس 2024: تنظيم جلسة عمل بمقر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالرباط، ترأسه السيد لحبيب المالكي رئيس المجلس مرفوقا ببعض أعضاء المجلس؛

- بتاريخ 24 أبريل 2024: تنظيم جلسة استماع مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بمقر مجلس المستشارين، وهي ثاني جلسة عمل مع هاته الهيئة المحترمة؛

- بتاريخ 13 ماي 2024: تنظيم جلسة عمل بمقر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، أشرف عليها كل من السيد البشير تامر بصفته المدير التنفيذي لأكاديمية المملكة، والسيد مصطفى الزباغ بصفته مقرر أكاديمية المملكة المغربية؛

- بتاريخ 22 ماي 2024: تنظيم زيارة لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، تميز بتقديم السيد محمد ظافر الشريف الكتاني بصفته مديرا للمعهد نبذة عن عمل المعهد ودوره في خدمة اللغة العربية وتطويرها؛

- بتاريخ 05 يونيو 2014: تنظيم لقاء دراسي في موضوع "السياسة اللغوية بالمغرب: الأسس-البرامج-التحديات"، تميز بالكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس المستشارين وبمشاركة خبراء وفعاليات أكاديمية ومؤسساتية، وذلك في إطار توسيع دائرة النقاش وضمان تمثيلية متنوعة لمختلف الرؤى والتوجهات، علاقة باللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، وكذلك بالثقافة الحسانية ومختلف اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب؛

- بتاريخ 12 يونيو 2024: تنظيم جلسة استماع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي قدم خلالها السيد الوزير حصيلة عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المجال اللغوي.

**السيد الرئيس المحترم،**

قبل أن أترك المجال للسيدة فاطمة زكاغ مقررة المجموعة التي ستفصل في حدود الحيز الزمني الضيق المخصص لها، المقاربة المعتمدة، والتي تم الارتكاز من خلالها على منهجية متعددة الأبعاد، قصد الإحاطة بمختلف الأسئلة المرتبطة بالموضوع، سواء في أبعادها النظرية، أو المقارنة والبرنامجية أيضا.

واستشرافا للمستقبل، أفردنا في هذا التقرير بابا خاصا بالتوصيات.

وقبل اختتام هذه الكلمة المقتضبة، تعمدت تخصيص الفقرة الأخيرة لتقديم شكر من نوع خاص، مفعم بالامتنان والعرفان للسيد الأمين العام للمجلس ولكل أعضاء الطاقم الإداري الذي أشرف وواكب كل مراحل إعداد هذا العمل المتواضع بتفان ونكران للذات، وبدرجة عالية من الجدية والمسؤولية.

لذلك، نغتنم هذه المناسبة للاعتراف والافتخار في آن واحد بالكفاءة العلمية والإدارية المتميزة لأطر مجلس المستشارين والتي تدعونا جميعا إلى الاعتزاز بها وتثمينها.

وفي الأخير، أجدد مرة أخرى شكري الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا التقرير، والشكر موصول لكم جميعا على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الرئيسة.**

إذن ننتقل إلى كلمة السيدة المقررة.

الأخت فاطمة زكاغ، تفضلي.

**المستشارة السيدة فاطمة زكاغ مقررة مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب:**

**آيثما ايسما أزول إفلاون.**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارون،**

قبل أن استعرض أمامكم هذا التقرير المقتضب المتعلق بأشغال المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، اسمحوا لي أن أعبر عن بالغ شكري لكل من ساهم من قريب أو من بعيد من مستشارين أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة وأطر إدارية ومؤسسات، وكذلك لكل القطاعات الحكومية التي حرصت على التفاعل مع المجموعة الموضوعاتية، وكنا نأمل أن نلقى نفس التفاعل من قبل قطاعات حكومية أخرى لها صلة مباشرة بالمسألة اللغوية وفي أبعادها الحيوية من أجل إنجاح هذه المهمة.

**السيد الرئيس،**

لقد اعتمدنا في إعداد هذا التقرير، الذي يعد ثمرة عمل جماعي على منهجية استقرائية، تنطلق من استعراض أهم الاجتهادات النظرية والمعرفية ذات الصلة بموضوع السياسة اللغوية، عبر التطرق لأهم التعاريف المتداولة والبحث في المعايير المعتمدة لوضع السياسة اللغوية في ارتباطها بمختلف المستويات القانونية واللغوية، وتلك المتعلقة بسياسات التعليم والثقافة والاقتصاد وتكنولوجية المعلومات والمعرفة، وهي مستويات تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض.

ثم بعد ذلك، توقفنا عند خصوصية المشهد اللغوي المغربي المتميز بالتعدد وبالتعايش بين اللغات المحلية (العربية والأمازيغية) واللغات الأجنبية، حيث تتمتع كل لغة من هذه اللغات بمكانة معينة بين أفراد المجتمع.

وانطلاقا من كون السياسة اللغوية شأنها شأن كل سياسة عمومية أخرى (السياسة التربوية؛ السياسة الصحية؛ السياسة البيئية وغيرها) لا تتوقف عند مرحلة "إعلان النوايا"، بل لابد أن تمر إلى الفعل بإقرار ترسانة من الآليات والأدوات المرتبطة بالفعل المباشر والملموس، كان من الضروري البحث في أنماط وأسس السياسة اللغوية بصفة عامة، وقد استعرضنا في هذا الباب أنماطا متنوعة من السياسات اللغوية المعتمدة في العديد من التجارب الدولية.

**السيد الرئيس،**

لقد مكننا الاشتغال على موضوع السياسة اللغوية استقراء مجمل المسارات التاريخية التي عرفتها المسألة اللغوية ببلادنا في علاقتها بالأهداف التي رسمتها بلادنا منذ مطلع الاستقلال إلى اليوم، والتي تترجم الوعي الوطني المبكر الذي دفع بلادنا لإقرار العديد من البرامج الرامية إلى تعزيز مكانة الهوية المغربية الأصيلة، من خلال سلسلة من المخططات والبرامج.

بعد ذلك، تم رصد المنجز الوطني في علاقته بالتهيئة اللغوية التي اعتمدها المغرب باستعراض أهم البرامج والخطط والقرارات المرتبطة بمجال السياسة اللغوية، خصوصا على مستوى المنظومة التعليمية والتربوية، وعلى مستوى الإدارة والإعلام والقضاء.

وعلاوة على ذلك، تم استعراض أهم الاجتهادات القضائية في هذا المجال، كما كان ضروريا إبراز أهم الآليات المؤسساتية التي أوكل لها المشرع مهام النهوض بالمسألة اللغوية بالمغرب.

وقد أفردنا محورا خاصا ببعض التجارب المقارنة، وأساسا الممارسات الفضلى منها، وذلك حتى نستنير بها لاستشراف سيناريوهات المستقبل.

الملاحظ، أنه رغم هذه الجهود المبذولة على مستوى تدبير التعددية اللغوية ببلادنا، فإن العديد من التحديات لازالت تقف أمام تطبيق المغرب لسياسة لغوية أكثر وضوحًا وفعالية، مع توفير الموارد اللازمة لدعم التعددية اللغوية وتعزيزها.

واستحضارا للمكتسبات التي يعرفها ورش السياسة اللغوية في المغرب، نرى في المجموعة الموضوعاتية المؤقتة أن المقاربة الموضوعية والعلمية للمسألة اللغوية تقتضي الوعي بمختلف رهاناتها.

وبخصوص السيناريوهات المستقبلية للمسألة اللغوية، ومن منظورنا في المجموعة الموضوعاتية، فإننا نقترح ثلاث سيناريوهات ممكنة تمتح من روح الوثيقة الدستورية، ولكل من هذه السيناريوهات إيجابياته وسلبياته:

السيناريو الأول: التعددية اللغوية المتوازنة؛

السيناريو الثاني: ثنائية لغوية معززة؛

السيناريو الثالث: التعددية اللغوية الديناميكية.

وبغض النظر عن السيناريو الذي سيتم اعتماده، يجب أن تهدف السياسة اللغوية التي سيتم نهجها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الوحدة الوطنية؛
- تحقيق العدالة اللغوية؛
- تعزيز التنمية المستدامة؛
- الانفتاح على العالم.

وعلاقة بالثقافة الحسانية وباقي التعبيرات الثقافية المغربية، فيمكن تدبير هذا المشهد المتنوع باستحضار المشترك بينها وبين اللغتين الرسميتين، وهو ما يشكل مساحة كبيرة جدا، مع تحديد الوظائف التي ينبغي أن تلعبها كل لهجة في إطار سياسة لغوية تستند إلى مبادئ الازدواجية اللغوية.

تأسيسا على ما سبق، فقد تم إعداد مجموعة من التوصيات، منها ما هو عام مرتبط أولا بتفعيل السيناريو الذي اعتبر الأقرب لروح

الدستور في تدبير السياسة اللغوية في بلادنا.

وثانيا، بتفعيل الهندسة اللغوية الواردة في دستور 2011 والمتكونة من اللغتين الرسميتين والتعبيرات الثقافية المغربية واللغات الأجنبية، ومنها ما هو قطاعي مرتبط بتفعيل السياسة اللغوية على صعيد القطاعات الوزارية الأساسية مثل التعليم والعدل والإدارة والإعلام.

نأمل أن تشكل مختلف التوصيات الواردة في التقرير مداخل عملية من أجل رفع كل التحديات الوطنية التي تستدعيها الهندسة اللغوية، كما هي واردة في الدستور المغربي، وكما تعبر عنها الإرادة الملكية بوضوح خلال محطات ومناسبات مختلفة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المقررة.**

إذن الآن أفتح باب المناقشة.

وأعطي الكلمة لأول متدخل من فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 12 دقيقة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

**صباح الخير.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية، مساهمة منا في إغناء النقاش العمومي والسياسي والمؤسساتي حول السياسية اللغوية ببلادنا، شاكرة بالمناسبة رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب على اتخاذ هذه المبادرة الشجاعة، لأننا فعلا في أمس الحاجة إلى نقاش فكري ومجتمعي وسياسي، هادئ وعميق، قادر على استيعاب كل المكونات اللغوية والثقافية المتعددة والمتنوعة للهوية المغربية الموحدة.

متفقون جميعا على أن السياسة اللغوية تحيل على القرارات التي تتخذها الدولة أو الحكومة لتأطير استعمال لغة معينة داخل المجال الترابي، بمعنى أدق بأن السياسة اللغوية تتضمن عناصر خاصة بالواقع القانوني للغات المستهدفة بوصفها لغات وطنية ورسمية، ولاستعمالاتها في مختلف مناحي الحياة العامة.

على هذا الأساس، فإن المرجعيات المؤطرة للسياسة اللغوية بالمملكة، تتمثل في:

- ✓ دستور الفاتح من يوليوز2011؛
- ✓ الخطب الملكية السامية؛
- ✓ القوانين المؤطرة والمرجعية:

- القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

- القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛

- القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- وأخيرا، النموذج التنموي الجديد.

هاته المرجعيات المؤطرة، أحدثت بموجبها داخل مجتمعنا دينامية لغوية مهدت الطريق للانتقال من الحالة الطبيعية للمكونات اللغوية الوطنية إلى التعددية كفعل سياسي ومؤسساتي، والتي قطعت بشكل واضح مع التيه اللغوي الذي ميز جزء كبير من التاريخ السياسي لبلادنا، لتنتقل بعد ذلك إلى بناء مشروع وطني ديمقراطي قائم على التعددية اللغوية للمملكة المغربية.

اختيارات سياسية وقرارات سيادية قطعت مع التردد ومع الارتجالية وعدم الوضوح في تدبير المكونات اللغوية ببلادنا، أحدثت بدون شك دينامية قوية همت بالأساس وضع ترسانة قانونية ساهمت بشكل كبير في بلورة مجموعة من التصورات والرؤى ووجهات النظر على مستوى مجموعة من القطاعات المرتبطة بموضوع نقاشنا اليوم.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

على الرغم من أهمية هذه المرجعيات والقرارات التي صاحبت تدبير هذا الورش المؤسساتي، إلا أننا سجلنا بكل أسف، في فريق التجمع الوطني للأحرار، عجز المدبر الحكومي خلال العشرية الأخيرة عن تنزيل هذه المرجعيات المؤطرة للسياسة اللغوية، مما أحدث نوعا من عدم التوازن في السياسة العمومية المرتبطة بالتدبير اللغوي، ارتباك واضح في أجرأة المضامين الدستورية والقانونية التي كانت لها تداعياتها السلبية في إنصاف الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية، باعتبارها مكونا أساسيا للهوية المغربية ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة.

هذا الاختلال الواضح في تحقيق التوازنات المطلوبة لاستكمال البناء المؤسساتي، تحكمت فيه هواجس إيديولوجية لم تستوعب بعد بأن المغرب اختار عن قناعة راسخة بناء نموذجه الوطني المنسجم مع هويته الحضارية والبعيد كل البعد عن كل التصنيفات الإيديولوجية المهترئة التي يحاول البعض يائسا فرضها على تربتنا الطاهرة، التي رفضت ولازالت ترفض كل مظاهر الاستيلاب الثقافي والهوياتي.

ومن مظاهر هذه الاختلالات والترددات التي رافقت السياسات اللغوية خلال العشرية السابقة، طريقة التعاطي الحكومي مع الهندسة اللغوية في التعليم، الإعلام، القضاء، الإدارة العمومية، حيث اتسمت بعدم الوضوح والتطبيق غير المتسق، حيث أن السياسة اللغوية في بلادنا تفتقر إلى الوضوح الكافي في تحديد الأدوار والمجالات واللغات المستعملة، ما يؤدي إلى عدم التوازن في توظيف اللغات الرسمية، لاسيما استعمال اللغة الأمازيغية في هذه المجالات السالفة الذكر.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل بكل ارتياح حرص هذه الحكومة منذ تنصيبها على إقرار سياسة لغوية قائمة على التوازن الوظيفي في استعمال اللغات الرسمية، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، التي عززت من مكانة وسمو اللغات المغربية، حيث حرص السيد رئيس الحكومة مشكورا على ترسيخ هذا التوجه الواضح، بعدما أشرف على أجرأة تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، رصدت الحكومة اعتمادات مالية وصلت إلى 800 مليون درهم في هذه السنة، وستصل إن شاء الله تعالى إلى مليار درهم بحلول سنة 2026، وذلك لتمويل مختلف الإجراءات الحكومية التي وصلت إلى 25 إجراء يرنو إلى تحقيق التوازن اللغوي في السياسة اللغوية المغربية في مختلف القطاعات الحكومية كالتالي:

**قطاع التربية الوطنية:** مكنت مختلف التدابير المتخذة من تحسين مؤشرات تدريس الأمازيغية، حيث بلغت نسبة تعميمها 31% في مدارس التعليم الابتدائي، كما تعمل الحكومة على تحقيق نسبة تغطية تصل إلى 50% خلال السنة الدراسية 2025-2026.

**على مستوى الإدارة:** خصصت الحكومة 460 من الأطر مكلفين بتسهيل التواصل مع المرتفقين الناطقين بالأمازيغية.

كما عملت الحكومة على إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الالكترونية الرسمية لجميع الإدارات والمؤسسات العمومية.

63 عونا مكلفين بالتواصل الهاتفي تم تعيينهم بمراكز الاستقبال التابعة لقطاعات وزارية ومؤسسات عمومية.

**في قطاع الثقافة الإعلام والتواصل:** عملت الحكومة على توفير الترجمة الفورية بالأمازيغية في اللقاءات الصحفية التي تعقب المجلس الحكومي عبر مترجمين متخصصين في اللغة الأمازيغية.

كما عملت الحكومة على دعم الأعمال الثقافية والفنية الأمازيغية.

**على المستوى القضائي:** عملت الحكومة على توظيف فوج من المساعدين الاجتماعيين الناطقين بالأمازيغية لمواكبة المتقاضين الناطقين باللغة الأمازيغية.

لا شك أن هذه الإجراءات التي ذكرناها آنفا، هي جزء من الإجراءات التاريخية وغير المسبوقة لعمل هذه الحكومة في تعزيز التعددية اللغوية وروح الانتماء المشترك لأمتنا المغربية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.

لذلك، فنحن مطالبون جميعا، كل من موقعه ومسؤوليته، في تعزيز هذا التراكم الإيجابي والمسار الذي قطعته بلادنا في ترسيخ روح الانتماء وثوابت الأمة المغربية، في إطار مشروع وطني ينتصر لقيم التعدد والاختلاف، وكيحتضن جميع مكونات هويتنا المغربية، مشددين في فريق التجمع الوطني للأحرار على التشبث الدائم والمطلق بالمرجعيات الدستورية والقانونية وبالتوجيهات الملكية السامية لإرساء سياسة لغوية قائمة على التوازن في استعمال اللغات الرسمية، لتكون بلادنا مرجعية إقليمية ودولية في احترام التعددية اللغوية والثقافية.

أمام هذا التراكم الإيجابي، والذي يريده جلالة الملك لمملكتنا الشريفة، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن مصداقية المغرب الكبيرة بوأت المملكة مكانتها الكبرى في المحافل الدولية، كان آخرها انتخاب المغرب على رأس مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، أدام الله عزه ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، في حدود 9 دقائق.

**المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**بسم الله الرحمان الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، والذي جاء نتاج عمل كبير قام به السيدات والسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية، برئاسة السيدة المستشارة المحترمة فتيحة خورتال، والتي أتشرف بعضويتها لتمثيل فريقي، فريق الأصالة والمعاصرة، الذين نشكرهم بالمناسبة على المجهودات الجبارة التي قاموا بها، عبر تنظيم عدة جلسات استماع ولقاءات وأيام دراسية بحضور

مسؤولين حكوميين ورؤساء مؤسسات دستورية وخبراء في مجال السياسة اللغوية، توجت بإعداد هذا التقرير الغني والمتكامل المعروض للمناقشة اليوم.

**السيد الرئيس المحترم،**

اسمحوا لي في البداية، سيرا على منهجية التقرير، أن أذكر بالمقتضيات الدستورية التي وضعها المشرع الدستوري خلال سنة 2011، والتي مر عليها ما يقارب ثلاثة عشر سنة، ورغم ذلك لازالت جملة من المقتضيات في مجال تنمية اللغات والتعبيرات الثقافية تراوح مكانها، مما يعني أن الحكومتين السابقتين واللتين جاءتا بعد دستور 2011، كان من المفروض أن تبذلا مجهودات في هذا المجال، وهو ما لم يحصل.

علما أن هذا الموضوع حضي باهتمام خاص ضمن دستور 2011، حيث تم التنصيص عليه في التصدير، وأنتم تعلمون أهمية ورمزية هذا الجزء من الوثيقة الدستورية، بالنظر لكون مضامينه هي التوجهات الكبرى للبلد خلال القادم من السنوات، وكذا مبادئ من المفروض أن تكون مؤطرة للسياسات العمومية، وقد جاء في تصدير الدستور أن "المملكة المغربية تصون تلاحم مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية، الاسلامية، الأمازيغية، الصحراوية الحسانية"، مما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن المغرب تبنى اختيارا واضحا وصريحا، أساسه الاعتراف بتعدد مكونات المجتمع المغربي، والعمل بكل الوسائل على صيانتها وحمايتها والنهوض بها.

فضلا عن ذلك، تم تخصيص الفصل 5 بكامله للشأن اللغوي والثقافي، ونص بصريح العبارة على دسترة اللغة الأمازيغية واعتبارها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، الشيء الذي جعل العديد من المدافعين عن الحقوق الثقافية إلى اعتبار الفصل 5 خطوة مهمة في مسار التطور الثقافي لبلادنا.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن أهمية العناية بالتنوع اللغوي ببلادنا، كان كذلك موضوع عدة تشريعات، والتي ألزمت بضرورة صيانة الحسانية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية مختلف اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، بمعنى أن الأمر لا يتعلق فقط بالمكون الأمازيغي بل بباقي المكونات خاصة الثقافة الحسانية، والتي تعرف انتشارا واسعا بأقاليمنا الجنوبية، ونحن على ثقة تامة بأن الاهتمام بهذه الثقافة وتقديم الدعم اللازم لها وصيانتها، من شأن ذلك أن يخدم القضية الوطنية ويساهم بشكل كبير في تعزيز روابطنا الثقافية بهذه الجهة العزيزة على قلوب جميع المغاربة.

**السيد الرئيس المحترم،**

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بارتياح كبير مجهودات الحكومة الحالية للقيام بتدارك التعثر الذي عرفه هذا الورش، خاصة فيما يتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية.

فعلى مستوى التعليم، يمكن القول أن الحكومة سائرة في طريق إدماج اللغة الأمازيغية في مختلف مستويات التعليم وكذا إدماج الهوية والثقافة الأمازيغية والحسانية في المقررات الدراسية، حيث سجلنا في فريق الأصالة والمعاصرة تطورا ملحوظا تمثل في طموح وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة إلى تحقيق نسبة 50% من تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، خلال الموسم الدراسي 2025-2026، انسجاما مع ما تمليه خارطة طريق 2026-2022.

ولأجل بلوغ هذا الهدف، تم تسطير إجراءات عملية تمثلت في تعيين 600 أستاذ متخصص في اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، بحوالي 600 مؤسسة تعليمية، كما سيتم تكوين 2000 أستاذ مزدوج على الأقل في تدريس هذه اللغة وغيرها من الإجراءات العملية التي تضمنتها خارطة الطريق، وكذا المذكرة الوزارية رقم 23/028 الصادرة في شهر ماي 2023.

إلى جانب ذلك، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة، أن الوزارة عملت على حث مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بصفة اختيارية على تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، انطلاقا من الموسم الدراسي القادم، وذلك عبر التحسيس بأهمية تدريس اللغة الأمازيغية وتوفير الأطر المؤهلة لتدريسها، وتوطينها ضمن الغلاف الزمني وغيرها من الإجراءات التي أنيطت بالمديريات الإقليمية، وكذا الأكاديميات الجهوية قصد مواكبتها وتأهيلها.

أما بخصوص حضور الأمازيغية لغةً وثقافةً بالإعلام المغربي، فيمكن القول أن الحكومة الحالية تبذل مجهودات استثنائية لتدارك التأخر الكبير الحاصل في هذا المجال طيلة العشر سنوات الأخيرة، وذلك من خلال اعتماد اللغة الأمازيغية بالقنوات الوطنية، وبحسب الإحصائيات التي تضمنها التقرير حول حضور اللغة الأمازيغية بالمشهد السمعي البصري، يلاحظ أن هناك تحسنا ملحوظا على هذا المستوى، حيث يسجل على مستوى اللغات والتعابير المعروضة بكل من القناة الأولى والثانية والقناة الأمازيغية وقناة العيون الجهوية والإذاعة الوطنية أن الدارجة المغربية تشكل 48.89% من الحصة الزمنية الإجمالية.

في حين تشكل العربية الفصحى 27.13% والأمازيغية 7.66%، متفوقة بذلك على اللغة الفرنسية التي حلت في المرتبة الرابعة بـ 3.9% فقط، متبوعة بالحسانية بنسبة 2.04% ثم الإسبانية بنسبة 0.39%، وهو ما يعكس تشجيعا واضحا لحضور الأمازيغية في المشهد الإعلامي السمعي البصري، إضافة إلى الحسانية التي نأمل أن يتعزز موقعهما في المستقبل بصورة أكثر وأكبر.

**السيد الرئيس المحترم،**

أما بخصوص إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارة المغربية، نسجل في

فريق الأصالة والمعاصرة بكل فخر واعتزاز تحسنا ملحوظا على مستوى عدة قطاعات عمومية، وعلى رأسها قطاع العدل، حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الملموسة في هذا الباب، بغية تفعيل توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، خاصة في العلاقة مع التوصية رقم 133 التي تنص على ضرورة تواصل المحاكم مع المتقاضين بلغة يفهمونها، لا سيما اللغة الأمازيغية والحسانية.

حيث تم التنصيص على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، وكذا توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل ضمان مساهمة المعهد في تكوين موظفي الوزارة والمحاكم في الترجمة إلى الأمازيغية وتوفير معاجم مختصة في مجالات العدل والعدالة.

ونثمن في الفريق توجه وزارة العدل كذلك نحو إدماج الأمازيغية في قانون الجنسية المغربية، حيث تفاعلت إيجابا مع مقترح القانون الذي تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، والذي تم بموجبه تتميم الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية، وذلك بإضافة المعرفة باللغة الأمازيغية إلى جانب العربية أو إحداهما ضمن الشروط المطلوبة في الراغب في الحصول على الجنسية المغربية، فضلا عن تعيين مساعِدات ومساعِدين اجتماعيين بالمحاكم، يتقنون الحديث باللغة الأمازيغية.

كما ذهبت الوزارة إلى حد اعتماد مخطط عمل لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالمحاكم 2022-2029، تم إعداده بناء على المقاربة التشاركية بتدخل مختلف الفاعلين في مجال العدالة.

**السيد الرئيس المحترم،**

من الواضح كما جاء في تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، أننا نتوفر على رأسمال ثقافي مهم وبالغ الغنى والتنوع لكنه لايزال يحتاج في نظر فريقنا إلى ما يلي:

- يجب أن يستفيد من الرأسمال الثقافي الوطني من عمليات التثمين المناسبة بما فيه الكفاية؛

- يجب تقوية التنسيق في بناء السياسات العمومية على مستوى الأداء الحكومي والمنهجية التي يدبر بها المجال اللغوي والثقافي في بلادنا؛

- يجب على مستوى وزارة التربية الوطنية تعزيز حضور اللغتين العربية والأمازيغية والثقافة الوطنية في المناهج والمقررات المدرسية؛

- يجب إحداث جسور التواصل بين الجامعة المغربية والشأن التنموي للغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.

**السيد الرئيس المحترم،**

تلكم بعض الاقتراحات التي لا تخفي حجم وقيمة التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال، كما أنها لا تنقص من أهمية وغنى هذا التقرير الذي يستحق منا كل التنويه والإشادة بالساهرين عليه من مستشارين محترمين وأطر إدارية كفأة، نجحت في جعل هذا التقرير لبنة أخرى تعزز من الأدوار الدستورية الرقابية والتشريعية والدبلوماسية التي يقوم بها مجلسنا الموقر.

وشكرا على حسن إصغائكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

الكلمة الموالية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم في حدود 8 دقائق.

السيد الرئيس، لك ذلك.

**المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب.

**السيد الرئيس،**

تشكّل اللغة المحور الأساس في الحياة الاجتماعية، باعتبارها رمزا من الرموز القيّمة التي تسهم بقوة في تثبيت الهوية العرقية وتكوين ثقافة الشعوب والأمم، ونظرا للمكانة الهامة التي تحتلها اللغة في كافة مجالات الحياة الإنسانية، أولت الدول عناية خاصة لها، تمحورت حول السياسة والتخطيط اللغويين، اللذين يهدفان إلى تنظيم أدوار اللغات واللهجات قصد المحافظة على الهوية الوطنية وتجنب الصراع اللغوي الذي يهدّد السِّلم الاجتماعي والسياسي وكذا التنمية الاقتصادية والبشرية.

**السيد الرئيس،**

إن السياسة اللغوية في المغرب تعكس التعددية اللغوية والثقافية في بلادنا، تسعى لتحقيق التوازن بين اللغات الرسمية والأجنبية وبلادنا مستمرة لتعزيز التعددية اللغوية وتحقيق التنمية المستدامة.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نهنئ أنفسنا وكافة مكونات مجلس المستشارين، رئيسا ومكتبا وفرقا ومجموعات ومستشارات ومستشارين غير منتسبين وأطر إدارية، على جدية ونجاعة انتقائية المواضيع التي كانت محط دراسات مجموعات عمل موضوعاتية مؤقتة خاصة مماثلة، احتضنت هذه القاعة مناقشة

تقاريرها.

وإذ نهنئ أنفسنا بهذه الحيوية، نعي جيدا أن السياسة اللغوية في المغرب موضوع مركب، يعكس التعددية والتميز اللغوي والثقافي الكبير لبلادنا، حيث تتعايش فيه عدة لغات رسمية حددها دستور 2011 في فصله الخامس وهي اللغتين العربية والأمازيغية.

كما ألزم نفس الفصل الدولة العمل على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر.

وقد كان جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وأيده، سباقا إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية وبالطابع المتعدد للمكونات المندمجة في الهوية المغربية، وذلك من خلال خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2001، ليتم بعد هذا التاريخ وبالضبط من خلال خطاب رسمي بمدينة أكادير (المقصود: أجدير) بتاريخ 17 أكتوبر 2001، أعلن عن صدور ظهير يحدث بموجبه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يتولى الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

وقد كان لإصدار هذا الظهير المحدث للمعهد، في تلك الظروف، تعبيرا عن موقف ايجابي من الأمازيغية، خاصة وأنه كان أول نص قانوني مكتوب يحدد، ولو بشكل مجمل، الالتزامات والأهداف والأدوات والوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالمهام المسندة للمعهد.

**السيد الرئيس،**

إن تعدد السياسات اللغوية في المغرب، هي جزء أساسي من الهوية الثقافية والاجتماعية لبلادنا، يتطلب ترسيخها في نظرنا تحقيق التوازن بين اللغات الرسمية والأجنبية من خلال الانتقال من التعدد اللغوي كحالة طبيعية عامة ومشتركة بين جميع البلدان إلى حالة التعددية اللغوية كفعل سياسي ومؤسساتي.

وبالتالي فإننا نؤمن أن ثوابت التنوع والغنى التي تعبر عنها الهوية المغربية هي التي تكمن في مراتب تجليها الإنساني الكوني من انخراط عميق في مبادئ الانفتاح والاعتدال والتسامح والتوافق الثقافي والحضاري، وهو أيضاً ما يضمن عمقاً للانتماء الإنساني وانخراطاً في مقتضيات بناء خصوصية الإنسان المغربي، حيث يبقى من الضروري مع هذا التحديد الهوياتي للمغرب والمغاربة، كما في الدستور 2011، أن توافق السياسة اللغوية تنوع الهوية ومتطلبات تمظهرها وتفاعلها لغوياً في المجتمع، لكن يبقى التساؤل المطروح، هل تجد هذه السياسة اللغوية مجالاً للتحقق والأجرأة في الواقع المغربي على الأقل في صيغته الحالية؟

يبدو أن التفاوت القيمي بين اللغات، في السياق المغربي، انطلاقاً من متغيري الاكتساب والتعلم وما تخضع له شروط تحديد هذه القيمة في السياق العالمي من إكراهات العولمة، يظهر تفاوتات الاستعمال ارتباطا بنوع المجال، وقد وجهتها محددات كثيرة.

إن قيمة اللغات في المغرب تتحدد بنوع المجال الذي تُعتمد فيه، ولعل المجالات الثلاث التي يتأسس عليها صرح الدولة هي مجال التعليم ومجال الإعلام والاقتصاد ومجال تسيير الدولة.

إذ يتحدد المجال الأول بقطاعات بناء الشخصية المجتمعية كالتربية والتعليم، ويشكل المجال الثاني مجموع القطاعات المنتجة اقتصادياً، في حين تؤلف المجال الثالث قطاعات تسيير الدولة، وهي القطاعات الضابطة لعلاقات الأفراد داخل المجتمع كالقضاء والعدل.

**السيد الرئيس،**

ينبغي أن تشمل السياسة اللغوية تخطيطا لغويا علميا تُبنى مقتضياته النظرية والإجرائية داخل المدارس والمؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث العلمي ومراكز ومعاهد الدراسات الاستراتيجية وبدعم مؤسساتي قوي، فتطبق تفاصيله في كل مرافق الحياة لإدارية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والإعلامية وغيرها.

كما يجب أن تخضع السياسة اللغوية–في نظرنا–للتقييم والتقويم بشكل منتظم وأن تسخر في ذلك كل الأدوات والإجراءات العلمية.

إننا في الفريق الاستقلالي، إذ نثمن ما جاء في تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، نؤكد أننا في حاجة الى تسريع الأوراش الإستراتيجية ذات الأولوية التي ينص عليها القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في كل مجالات الحياة، وبلورة سياسة عمومية متكاملة لضمان الإدماج الإيجابي لهذا المكون الأصيل في الهوية المغربية بوحدتها المتنوعة وفي حاجة ماسة كذلك، إلى سياسة لغوية تُوَجه نحو خلق منتوج علمي وفكري وتربوي، يوافق العمق الوطني، وينهل من الإنتاج العلمي، مع جعل المدرسة المغربية حاضنة أساسية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمختلف أجيالها، وتقوية روح الانتماء والهوية الوطنية والإنسية المغربية وتلقين السلوك المدني، بعيدا عن منطق التصادم والانكماش والهويات الحصرية التي تهدد العيش المشترك.

شكرا السيد الرئيس.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

**شكرا لكم كذلك.**

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس في حدود 7 دقائق.

**المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وخلاصات التقرير الشامل، الصادر عن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالسياسة اللغوية بالمغرب.

في البداية، أود أن أنوه بعمل المجموعة، رئيسة وأعضاء وأطرا، على عملهم الدؤوب والجاد وعلى ما بذلوه من مجهودات جبارة وبروح العمل الجماعي، في سبيل إنجاز هذا العمل المتميز، والشكر موصول إلى السيد رئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس، مكتبا وفرقا وأطرا، على مواكبتهم لهذه المجموعة وباقي المجموعات في إطار تعزيز وظيفة تقييم السياسات العمومية للبرلمان.

ومن موقعنا كفريق حركي يستمد مرجعيته من الحركة الشعبية التي كانت منذ ميلادها ولا تزال سباقة إلى الدفاع عن التعددية السياسية والثقافية واللغوية، ننوه باختيار موضوع السياسة اللغوية بالمغرب، كما نهنئ مجلسنا الموقر على انخراطه في مقاربة هذا الجيل الجديد من القضايا التي ظلت خارج الحوار المؤسساتي على مدى عقود.

**السيد الرئيس المحترم،**

لقد أسس الدستور منذ 2011 لتحول استراتيجي في مجال الهوية واللغات بعد عشر سنوات من المبادرات الملكية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كان مدخلها الخطاب الملكي التاريخي بتاريخ 17 أكتوبر 2001 بأجدير بكل رمزيته التاريخية والمجالية، والذي أسس لتغير جوهري لمكانة الأمازيغية في المشهد اللغوي والثقافي الوطني والذي وضع حدا لسياسة لغوية مبنية على الأحادية وعلى خيارات لم تستوعب مطالب التيارات السياسية والجمعوية، التي ناضلت من أجل مغرب موحد في تنوعه اللغوي والثقافي.

تجدر الإشارة كذلك، إلى أن خطاب أجدير أسس لمبادرات نوعية من قبيل إدماج الأمازيغية في التعليم، بما له وما عليه وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتأسيس القناة الأمازيغية، لتكون بذلك عشرية لإنضاج الحسم الدستوري وإقرار الثنائية اللغوية الرسمية المكونة من العربية والأمازيغية.

إلى جانب مصالحة المغاربة مع تاريخهم العريق وهويتهم المتنوعة بمكوناتها العربية والأمازيغية والإسلامية وروافدها الحسانية والإفريقية والعبرية والمتوسطية، ليشكل هذا التحول الدستوري منطلقا لميلاد سياسة عامة جديدة تنقل المغرب الشعبي إلى المغرب الرسمي، ولبروز وعي جديد بالذات والشخصية المغربية في تفاعل إيجابي مع الديناميات التي ناضلت من أجل بلوغ هذا المغرب الدستوري الجديد.

**السيد الرئيس المحترم،**

على هذا الأساس الدستوري، وبعد صدور القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بعد تعثر وتأخر، يبقى السؤال الكبير:

هل نملك اليوم سياسة عمومية متكاملة لتنزيل هذا الخيار الدستوري الاستراتيجي؟

فأين المخططات القطاعية المنصوص عليها قانونا والملزمة لكل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؟

وهي مناسبة للتنويه بمجلس المستشارين الذي كان سباقا إلى إنتاج هذا المخطط التوجيهي المتعلق بإدماج الامازيغية في أشغاله، وكذا وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي في نسختها السابقة، التي أعدت مخططا لهذه الغاية.

وهي مناسبة كذلك، السيد الرئيس المحترم، لنؤكد في الفريق الحركي بعد 13 عام عن اعتماد الدستور الجديد، وبعد 5 سنوات عن صدور القوانين التنظيمية المذكورة، والتي أشرفت الحركة الشعبية من موقعها الحكومي على صدورها، بما فيها القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، يحق لنا أن نطالب بتقييم موضوعي لحصيلة الإنجاز في تنزيل هذه القوانين المؤسسة، فنصوصها التنظيمية لم تصدر بعد، ومؤسسة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المعنية بالمساهمة في إنتاج السياسات العمومية اللغوية والثقافية لازال لم يتشكل بعد، أكاديمية اللغة العربية لم يكتب لها أن ترى النور حتى اليوم، القناة الأمازيغية لازالت تعيش في ظروف مهنية صعبة، الأمازيغية لازالت تنتظر التعميم في التعليم وفي مختلف مناحي الحياة العامة، رغم الجهود المبذولة ورغم الاعتمادات المخصصة لذلك.

كما نحتاج اليوم إلى سياسة ثقافية تعيد الاعتبار للحسانية وباقي التعابير اللغوية والثقافية، وضمنها البعد المتوسطي الذي يشكل علامة مميزة في الدستور المغربي داخل الفضاء المتوسطي.

**السيد الرئيس المحترم،**

لقد نبهنا دوما، في الفريق الحركي، إلى أن التنزيل الأمثل للتعددية اللغوية وضمنها إنصاف الأمازيغية لا يمكن أن يختزل في مقاربة مادية وإدارية وفي مجرد واجهات للوزارات والمؤسسات والوثائق، ولكن رهاننا أكبر من ذلك، فنحن نعتبر أن الهوية بتنوعها اللغوي والثقافي هي مدخل أساسي لنجاح كل الإصلاحات الكبرى، بل ينبغي جعلها في صلب تنزيل النموذج التنموي الجديد، فنحن مع الديمقراطية اللغوية والثقافية، وفي نفس الوقت نريد سياسة لغوية تنتج الشغل والتنمية البشرية والاجتماعية والمجالية.

نريد بناء أجيال من المغاربة يتقنون اللغتين الرسميتين ومنفتحون على اللغات الأجنبية، نتطلع كذلك إلى سياسات عمومية وقطاعية منسجمة تترجم أحكام الدستور ذات الصلة بالمجال اللغوي والثقافي في برامجها وفي مخططاتها.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره وأيده.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس في حدود كذلك 6 دقائق.

**المستشار السيد يوسف أيذي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسات اللغوية بالمغرب، والتي تأتي في سياق لا تزال فيه المسألة اللغوية تحمل في صلبها تحدي تاريخي يمتزج بتطور الدولة وركائزها، نظرا لكونها تعد أحد أهم المؤشرات للتقدم والتطور والتنمية بشتى أشكالها.

والمناسبة شرط للتأكيد على أنه في أدبياتنا السياسية دائما كانت حاضرة السياسة اللغوية في صلب الوثائق السياسية لتوجه الحزب وعمله وفق السياقات والمراحل التاريخية المحددة للحاجة إليها.

وفي هذا السياق، أحيلكم على ما جاء في التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني السابع لحزبنا، الذي أكد فيه أن السياسة اللغوية التي اتبعت في تلك الفترة تجاه اللغة العربية اتسمت بالارتجال وعدم التوازن، ما أدى إلى تبخيس موقعها الوظيفي والحضاري.

ولعلنا لا نزال نعيش على وقع هذه الكلمات إلى حدود الساعة، خصوصا إذا أخذنا بالمؤشرات المرتبطة بعجز التلاميذ على قراءة النصوص العربية بالشكل الصحيح في الوقت الحالي، ووقوعهم في فخ التشتت الهوياتي عبر محاولة التحدث بلغات أجنبية وإن كانت بدون قواعدها وتجاهل الروافد اللغوية لبلادهم.

وبالتالي فتأهيل العربية، أولا، لكي تتبوأ كلغة للعلم والحياة لن يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية مقتنعة بإمكانيات هذه اللغة على ربح التحديات والرهانات الحضارية، وذلك عبر تسخير الموارد اللازمة ومؤسسات البحث العلمي لخدمتها، فضلا عن ضرورة تحررها من الحمولة التقليدية التي تشل حركتها الفكرية.

وعلى مستوى البعد اللغوي للأمازيغية، التي سبق لنا وأن أشدنا بهذا التحول في بلادنا على مستوى التنصيص الدستوري لهذا الأساس اللغوي والهوياتي، والذي تُرجم بوضع القانون رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، فضلا عن إقرار السنة الأمازيغية والاعتراف بها، تحول كان بمثابة لحظة تاريخية، ناضل من أجل تحقيقها المغاربة لارتباطها الجذري بالهوية الوطنية للمملكة المغربية، وباعتبارها إرثا مشتركا ولغة تستحق كل التدابير للنهوض بها وحمايتها دون أي ميز أو مفاضلة، والمساس بها يعني المساس بكيان الدولة في حد ذاتها، وهذا ما أكده جلالة الملك في خطاب أجدير، أكتوبر 2001، على أن الأمازيغية هي مكون أساسي من مكونات الثقافة المغربية وأن النهوض بها هي مسؤولية وطنية.

**السيد الرئيس،**

**السيدة والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمون،**

باطلاعنا على ما جاء في صفحات التقرير، الذي نجده يعري واقع تنزيل مجموعة من التشريعات التي كان من شأنها أن تجنبنا هدر الزمن السياسي والزمن التدبيري للأساس اللغوي ببلادنا، فبالرغم من وجود ترسانة قانونية جد مهمة ومعها العديد من السياسات العمومية التي تندرج في سياق إدماج العربية والأمازيغية بشكل فعال، لا يزال الأثر جد ضعيف في صفوف التلاميذ والتلميذات، بل وحتى طلبة الجامعات، حيث يواجهون صعوبة في الكتابة والقراءة أحيانا، والاستيعاب والفهم أحيانا أخرى، فضلا عن طلبة الشعب العلمية أو الاقتصادية، الذين لا يفقهون في العربية إلى القليل، فما بالنا بتعلم وفهم الأمازيغية!

وعلى هذا الأساس، فإننا اليوم في حاجة ماسة وأكثر من أي وقت مضى إلى الاعتراف بموروثنا اللغوي داخل المجتمع بدءا من الأسرة، وداخل الدول بدءا بالمؤسسات الرسمية للدولة في علاقتها المباشرة مع المواطن وفي مجال التعليم بجميع أسلاكه وفي مجال التقاضي والإعلام والتأطير الديني، وتقوية عمق ثقافتنا وتمتين نسيج هوية أمتنا الغنية بتنوع روافدها.

وهو اعتراف من شأنه أن يعزز قدرات التنمية في بعدها الثقافي، ومن شأنه أيضا أن يمقت سلوك الكراهية والتعصب.

فورش التنمية المستدامة الشاملة الذي ننشده والذي انخرطت فيه بلادنا لا يتوقف عند ما هو اقتصادي أو سياسي، بل يتوقف أيضا على العامل التنموي للثقافة في بلورة النموذج التنموي المأمول وإقرار مبدأ المساواة بين جميع المغاربة بمختلف التعبيرات اللغوية واستفادة الجميع من المكتسبات المتاحة.

لهذا، حرصنا دائما – كتنظيم سياسي – أن نولي الوظيفة اللغوية والثقافية كامل اهتمامنا في جميع البرامج والتظاهرات الخاصة بنا،

ولهذا فإننا نساير ما جاء في توصيات هذا التقرير والتي نتمنى لها أن تتحقق على أرض الواقع في صيغة سياسة عامة أو سياسات قطاعية.

**السيد الرئيس،**

أخيرا، إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، نرى في المسألة اللغوية ببلادنا، إحدى أهم الأدوات التي تمكن من إثراء التنوع الثقافي الذي يطبع الهوية الوطنية من حيث الاعتماد على نسيج لغوي مهم يجسد التعبير الحقيقي عن مختلف الأبعاد الحضارية والتاريخية والفكرية والبيئية للإنسان المغربي، ويسهم في التنمية الثقافية العامة، غير أن الفضاء اللغوي المغربي، الذي يزخر بتعدد لغوي أساسي يتمثل في ما هو رسمي (العربية والأمازيغية) وما هو مجتمعي (الدوارج واللغات الأجنبية الوظيفية) لم يأخذ نصيبه من التعامل العقلاني والمعالجة الشاملة ضمن سياسة لغوية عمومية واضحة المعالم.

ولذلك يجب تدبير مختلف الأشكال اللغوية استنادا إلى المعطيات التقنية والوظيفية والمجالية، بما يعزز الوضعية الثقافية والاعتبارية للغتين العربية والأمازيغية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم كذلك السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، في حدود 6 دقائق كذلك.

**المستشارة السيدة سليمة زيداني:**

**السيد الرئيس،**

**السادة والسيدات المستشارون،**

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول موضوع السياسة اللغوية.

لا يسعنا في البداية إلا التنويه بأهمية المواضيع التي اختارها مكتب المجلس منذ بداية هذه الولاية التشريعية، كي تشتغل عليها اللجان الموضوعاتية المؤقتة، وتنجز حولها تقارير تعد اليوم مراجع أساس، سواء ما يتعلق بـ:

- ✓ الأمن الغذائي؛
- ✓ الأمن الصحي؛
- ✓ البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفيما يتعلق بالتقرير موضوع جلستنا هاته، نهئ السيدة رئيسة اللجنة وكافة أعضائها على أهمية مضامين التقرير وعلى عمق الخلاصات والتوصيات التي تضمنها، وقبل كل ذلك على العمل المضني الذي تم القيام به لإنجاز هذا التقرير الهام والعميق.

إن القارئ لهذا التقرير الهام لابد أن يلحظ المنهجية العلمية الرصينة التي تم الاستناد عليها في إعداده، سيما من خلال الاستناد على الأطروحات النظرية والفكرية التي تناولت موضوع التعدد اللغوي، وأن يتوقف كذلك عند أهمية تقنية المقابلات مع الفاعلين المؤسساتيين في بلوغ التوصيات التي توشح بها هذا التقرير.

إن المرجعيات فيما يتعلق بالسياسة اللغوية في بلادنا واضحة، يأتي في مقدمتها الدستور الذي أولى مكونات الهوية المغربية مكانة مركزية، سواء في الديباجة أو في الباب الأول المتعلق بالأحكام العامة أو الباب الثاني المتعلق بالحقوق والواجبات.

هذا، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الخطب الملكية السامية، وكذا القوانين المؤطرة لهذا المجال، غير أن ما يتعين التأكيد عليه في هذا المجال هو أن اللغتين الرسميتين لبلادنا مازالت تعاني، فاللغة العربية–وكما يعرف–الجميع مازالت في محنتها التاريخية والشواهد على ذلك كثيرة ومتعددة، واللغة الأمازيغية لسيت أفضل حال، إذ أن الطريق إلى ترسيمها وتنزيل مضامين القانون التنظيمي المتعلق بها لا يزال طويلا وشاقا.

ولأن انفتاح بلادنا على الحضارات والثقافات العالمية ظل أحد السمات التي طبعت الشعب المغربي عبر التاريخ، فإن العناية باللغات الحية يعد أيضا أمرا هاما، يجب أن تحظى بالأولوية في السياسة اللغوية في بلادنا، طبعا دون أن يكون ذلك على حساب اللغات الوطنية.

**السيد الرئيس،**

حسنا فعلت اللجنة حين خصصت الجزء السادس من التقرير لمحور آفاق المسألة اللغوية، وهي بذلك تؤكد وعي واضعي التقرير بأن التشخيص على أهميته غير كاف، ورصد التطور التاريخي مهم، ولكن الأساس اليوم استشراف الآفاق المستقبلية للمسألة اللغوية، خصوصا ما يتعلق بالتحديات، ولقد توفق هذا التقرير الهام في هذا المحور على غرار باقي المحاور، سيما عندما اعتبر بكل وضوح وجرأة، أن "السياسة اللغوية في المغرب تفتقر إلى الوضوح الكافي في تحديد الأدوار والمجالات لكل لغة (العربية، الأمازيغية، الفرنسية)، مما يؤدي إلى تطبيق غير متسق ولا متوازن في مجالات التعليم والإدارة والإعلام".

ولأن التقرير لا يقدم تحليلا سطحيا بل بسط تحليل عميق للإشكالية اللغوية في بلادنا، فإنه لم يتوقف عند تحدي غياب الوضوح والتطبيق غير المنسق، بل إنه خلص عبر منهجية علمية إلى واقع الإهمال الذي تعاني منه اللغتين الرسميتين في بلادنا، وهو إهمال يؤدي إلى هيمنة لغة أجنبية، هيمنة نعتقد أنه آن الأوان للتحرر منها لحساب اللغات الوطنية.

وعطفا على ذلك، إذ نؤكد أهمية ما ذهبت إليه اللجنة في توصياتها، خصوصا ما يتعلق بالإسراع في تفعيل القانون المتعلق بتحديد الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مختلف مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، نؤكد في هذا الإطار أن هذا القانون التنظيمي شديد الارتباط بالقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة، الذي لم يفرز له التقرير الحيز الذي يستحق.

وبالإضافة إلى كل ذلك، نشيد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأهمية التوصيات المتعلقة باللهجة الحسانية، ونعتبر أنه في انتظار إحداث الهيئة المكلفة بالحسانية المحدثة بموجب القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة، من الضروري أن تتفاعل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية مع هذه التوصيات، وذلك بالنظر إلى المكانة الدستورية التي تتبوأها الحسانية.

السيد الرئيس،

إننا اليوم أمام تقرير يشكل وثيقة رسمية مارس من خلالها مجلسنا الموقر اختصاصاته الدستورية، ويحذونا أمل كبير أن تعمل الجهات المعنية على حسن استثمار مضامينها والخلاصات التي تتضمنها.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، في حدود 6 دقائق كذلك.

**المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

اسمحوا لي في البداية، أن نُشيد ونُثمن العمل الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية، رئيسة وأعضاء وأطرا، بالأجواء الإيجابية التي طَبَعَت أشغال المجموعة، والتي ساهمت في إعداد تقرير غني بمعطيات وأرقام من شأنها الارتقاء بالسياسة اللغوية، لتعزيز إدراج مقومات تاريخنا وهويتنا الثقافية الوطنية ضمن السياسات العمومية، من خلال دعم أدوار السلطة التشريعية كسلطةٍ داعمة، وكسلطة مواكبة لهذا المشروع الإصلاحي الشامل الذي يرعاه صاحب الجلالةُ الملك محمد السادس، نصره الله، ونُؤْمِن به جميعاً، باعتباره أساس هويتنا المشتركة وركيزة من ركائز نجاح نموذجنا التنموي الجديد.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن التعدد اللغوي ليس ظاهرة حديثة، وإنما سنة من سنن الله في خلقه، إذ يقول الله تعالى في كتابه العزيز "**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**"، صدق الله العظيم.

وكما تعلمون، فإن المغرب من أكثر البلدان العربية ثراء بسبب تركيبته السكانية الغنية والمتنوعة، وهو الأمر الذي سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن عَبَّر عنه في مقابلة مع مجلة (Paris Match) الفرنسية سنة 2001 قائلا: "**إن المغرب هو مزيج من الثقافات، إنه أكثر بلدان شمال إفريقيا تمازجا، إذ نجد فيه الثقافة الأندلسية والثقافة الإفريقية والثقافة اليهودية والثقافة العربية الراسخة والثقافة الأمازيغية**".

رؤية ملكية ستتأكد من خلال دستور 2011 الذي شَدَّدَ في تصديره على أن "**المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، مُتشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية الموحدة، بانصهار كل مكوناتها، العربية، الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية**".

ومن تجليات هذا الاهتمام الذي يُعَدُّ بادرة غير مسبوقة، دسترة اللغة الأمازيغية، وجعلها لغة رسمية إلى جانب العربية وتأكيد حماية التراث الحساني، باعتباره جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية، واعتماد القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، استنادا إلى مقتضيات الدستور وتفعيلا لتوصية الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 التي أَقرها صاحب الجلالة والداعية إلى تحويل اختياراتها إلى قانون إطار يُجَسِّدُ تعاقدا وطنيا يُلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

وهنا نود أن نتوقف عند المادتين 31 و32 من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، واللتان تؤكدان على ضرورة إيلاء أهمية لتنويع لغات التدريس، خاصة في المواد العلمية والتقنية، وتحسين تدريس اللغات الوطنية والأجنبية وإتقانها، وكذا تشجيع التناوب اللغوي في التدريس، باستخدام أكثر من لغة في العملية التعليمية، وتطوير تعليم اللغات بطريقة وظيفية، أي ربطها بالاستخدام العملي في الحياة اليومية والمهنية، وهنا ننوه بالعمل الجبار الذي تقوم به وزارة التربية الوطنية لتنزيل مضامين القانون الإطار ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن المغرب معتز بلغتيه الرسميتين، الأمازيغية والعربية، وهذا لا يمنع من الانفتاح على اللغات الأجنبية الضامنة لولوج سليم إلى سوق الشغل والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ومواكبة التطورات التي تعرفها مُختلف مَنَاحِي الحياة، فاللغة الأم هي أساس التراث والدين والهوية والمجتمع، ولها أداور عدة، كرأس مال فكري ودور سيادي، إلا أن

الانفتاح على لغات أخرى أصبح ضرورة مؤكدة، لما لها من دور هام من الناحية الاقتصادية، كأداة اقتصادية لدعم عملية تحقيق التنمية، وهو ما أكده صاحب الجلالة، نصره الله، في خطاب العرش 30 يوليوز 2015، قائلا: "**إن الانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى لن يمس الهوية الوطنية، بل العكس يساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوربا إلى أعماق إفريقيا**".

وهنا نَوَدُّ التأكيد بأَنَّ إصلاح حَقْلِنا التربوي والتعليمي يُعَدُّ أهم مداخل إرساء سياستنا اللغوية، وأن مشروع إصلاح مجتمعنا لا يمكن أن يكون إلا إصلاحًا أفقيا وعموديا في الآنِ نفْسِهِ.

وفي هذا الإطار، نود أن نتقدم ببعض التوصيات، والتي سبق أنا قدمناها إلى المجموعة الموضوعاتية في مذكرة مفصلة تضم مقترحاتنا وتوصياتنا، وذلك عبر الدعوة إلى:

- إرساء سياسة لغوية تستحضر البعد الهوياتي والحضاري المنفتح؛

- الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجال، كمجموع القيم الرمزية والتعابير المادية وغير المادية للمغاربة و"تمغرابيت"؛

- إرساء آلية مبادئ العدالة الثقافية واللغوية ببلادنا، وجعلها رافعة أساسية للإدماج السوسيو-مجالي؛

- استحضار البعد الهوياتي والحضاري من خلال جعل السياسة اللغوية منفتحة على بيئتها المحلية، منفتحة وقابلة للتعايش في ارتباط تام بالسيادة الوطنية؛

- تشجيع التعدد اللغوي والتنوع الثقافي دون إغفال للبعد الجهوي؛

- التقيد بتنزيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17، خصوصا المادتين 31 و32؛

- العمل على تطبيق "التناوب اللغوي" داخل الجامعات المغربية من خلال إدراج مادة خاصة باللغة العربية كوحدة داخل الوحدات المدرسة بمختلف الجامعات، إضافة إلى لغات التدريس الأخرى.

وفي الختام، لا يَسَعُنَا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلا أن ننَوّهُ بمضامين التقرير التي أنجزته المجموعة الموضوعاتية، ونعبّر عن استعدادنا الأكيد والدائم للتعاون والانخراط في مبادرات دعم جهود بلادنا في مجال السياسة اللغوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، في حدود 6 دقائق كذلك.

**المستشارة السيدة زهرة محسين:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون؛**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون.**

بداية، نثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إحداث مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإعداد تقرير في موضوع "السياسة اللغوية بالمغرب"، ونشكر المجموعة الموضوعاتية، رئيسة وأعضاء وأطرا.

إن السياسة اللغوية بالمغرب التي تشكل واحدة من أهم التحديات التنموية، فهي الضامن للهوية الثقافية والاجتماعية وأساس الرأسمال الاجتماعي المشترك القادر على تجاوز كل أشكال التهميش الاجتماعي.

فنظرا للمكانة التي تحتلها اللغة في كافة مجالات الحياة، أولت الدول عناية خاصة للسياسة والتخطيط اللغويين للمحافظة على الهوية الوطنية، وتجنب الصراع اللغوي الذي يهدّد السِّلم الاجتماعي والسياسي، وكذا التنمية الاقتصادية البشرية.

وبلادنا تميزت تاريخيا بالتنوعات اللغوية والتعايش بين مختلف التعابير الثقافية الترابية واستقبالها للغات أجنبية والاستشرافات الجيوسياسية للتعددية اللغوية، مما منح الحقل اللغوي المغربي غنى وإشباعا لغويا:

- فكيف تمت إدارة وتدبير هذا التعدد، ونحن اليوم نتحدث عن سوق لغوية (واقعية وافتراضية)؟

- إلى أي حد تمكن هذا التدبير من تحقيق التمكين الهوياتي من خلال ضمان الحق الشخصي للأفراد في استعمال لغتهم الأم وكذا التوطين الثقافي واللغوي الترابي والوطني؟

- ما هي وضعية اللغة الأمازيغية في كل المجالات الحيوية في ظل الدينامية المجتمعية؟

- هل استطاعت بلادنا الخروج من هذا التيه اللغوي في المجال التعليمي؟

- هل نتوفر بالفعل على سياسة لغوية واضحة المعالم مدروسة بأهداف واضحة؟ أم مجرد توجهات لغوية، تحت الطلب، تفرضها حاجيات سوق الشغل والعلاقات الاقتصادية؟

لا شك أن مساءلة السياسات العمومية في المجال اللغوي يفرض علينا الوقوف على مكامن القوة ومكامن الضعف:

**مكامن القوة:**

- دستور 2011، الخطب الملكية السامية: اللذان وضعا أسسا جديدة للهندسة اللغوية، حيث انتقلنا دستوريا من بلد أحادي اللغة إلى بلد ثنائي اللغة، ومن تمّ أصبح مطروحا بقوة تحدي الثنائية اللغوية الرسمية والانتقال من الدسترة إلى المأسسة، ومن اللغة الدستورية إلى لغات وظيفية.

- الخطط والبرامج الحكومية: تعدد الخطط والبرامج التي قاربت اللغة، غير أن العديد من الإشكاليات ظلت مطروحة وبحدة خصوصا:

. استمرار الهيمنة اللغوية، فالعربية والفرنسية لا تزالان تستحوذان على ثلثي زمن التعليم في التعليم الإلزامي مع حضور باهت للغة الأمازيغية؛

. تطبيق السياسة اللغوية تعترضها العديد من التحديات من ضمنها نقص في الموارد البشرية والمادية؛

. افتقارها إلى الوضوح الكافي في تحديد الأدوار والمجالات لكل لغة (العربية، الأمازيغية، الفرنسية...) مما يؤدي إلى تطبيق غير متوازن في مجالات التعليم والإدارة والإعلام؛

. افتقارها كذلك إلى استراتيجية واضحة المعالم تتسم بالفعالية اللازمة، يتم وضعها وفق مقاربة تشاركية، في انتظار تفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي يخوله المشرع القيام بمهمة اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية.

فإلى جانب تعزيز مكانة اللغة العربية لكونها اللغة الرسمية وتوسيع استخدامها في جميع المجالات، يظل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية رهانا لم يتم تنزيله بعد على أكمل وجه، حيث يتطلب تعميم تدريسها في جميع مراحل التعليم وتكوين العاملين بأسلاك القطاعات الحكومية، التي تدخل على الأقل في الخدمات العمومية الأساسية، تفعيلا للطابع الرسمي للأمازيغية واستحضارا لصيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، مع إعادة النظر في مكانة اللغة الفرنسية في هذا النظام التربوي، ومنح مكانة أكبر للغات الأجنبية الأكثر تداولا، خاصة اللغة الإنجليزية، وتطوير المنصات التعليمية الرقمية لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال اللغة والتعليم، لتحقيق العدالة اللغوية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، إضافة إلى:

- ✓ إعداد مواد تعليمية ثنائية اللغة وتدريب مهني للمعلمين حتى يتسنى لهم تدريس المواد باللغتين العربية والأمازيغية؛
- ✓ إنجاز أبحاث ودراسات تبين مدى التفاعل بين اللغتين وتأثيرهما على المجتمع المغربي، بعد إدماج اللغة الأمازيغية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وذلك على مختلف المستويات، تفعيلا للطابع الرسمي للأمازيغية.

فالسيناريوهات المستقبلية للمسألة اللغوية التي جاءت في مضمون التقرير استلهاما من التجارب الدولية، ولأن المغرب تبنى خيار التعددية اللغوية المرتكزة على ثنائية اللغة الرسمية، تظل رهينة بتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة اللغوية والانفتاح على العالم، يظل السيناريو الأقرب لروح دستور المملكة، هو سيناريو التعددية اللغوية المتوازنة، لاستجابته للتطورات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الاعتراف بجميع اللغات وتكييفها مع التغيرات، بما يضمن عدالة مجالية في أفق تحقيق الجهوية المتقدمة كما تطمح لها بلادنا.

تلكم، بعض ملاحظات واقتراحات فريق الاتحاد المغربي للشغل، التي ارتأى أن يساهم بها لإغناء النقاش حول التقرير المعروض على أنظار مجلسنا الموقر في هذه الجلسة الدستورية الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة الموالية لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس، في حدود 4 دقائق.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر في موضوع يستمد قوته وراهنيته انطلاقا من مجموعة من المرتكزات والمستجدات والوقائع، ألا وهو السياسة اللغوية بالمغرب، ولن أستهل مناقشتي لتقرير اللجنة الموضوعاتية دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على المجهود الاستثنائي الذي تم القيام به من أجل إنجاز هذا التقرير ولكل الأطر الذين أشرفوا على إنجازه وتسهيل مأمورية اللجنة.

كما أوجه شكرا خاصا للأخت رئيسة اللجنة التي قادت سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لموضوع السياسة اللغوية بالمغرب يعكس الدينامية المؤسساتية التي يضطلع بها كما جاء في التقرير، دون صرف النظر عن الدور الذي يلعبه هذا الموضوع في تعزيز الأدوار الدستورية للمؤسسات التشريعية، خاصة في تتبع ومواكبة

حصيلة البرامج والسياسات العمومية.

فهو إنجاز وعمل نوعي مختلف لهذا المجلس ويحسب لكل أعضائه ومكوناته، ولكل أطره ويضاف إلى لائحة الأعمال السابقة الناجحة، علما أن السياسة اللغوية بالمغرب تنبثق عن مرجعية دستورية وتحكمها شروط سوسيو-ثقافية وروافد تاريخية وجغرافية محددة.

فدستور المملكة المغربية نص على أن المملكة المغربية كدولة إسلامية ذات سيادة كاملة متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية، الأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

كما نص على أن تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارات العصر، وهو ما أكده جلالة الملك من خلال خطابه للعرش 2015.

فبالرجوع إلى عمل المجموعة الموضوعاتية، ومن خلال اللقاءات التي تم عقدها تنفيذا لبرامج المجموعة الذي يرتكز على مقاربة الاستماع والتواصل مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال السياسة اللغوية بالمغرب، حيث كانت البداية مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أكاديمية المملكة المغربية ووصولا إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بالإضافة إلى تنظيم لقاء دراسي في الموضوع، بمشاركة مجموعة من الخبراء والمتخصصين، تبين نية وإصرار وحرص المجموعة بكافة مكوناتها على ملامسة ومحاكاة كافة الجوانب المرتبطة بالموضوع دون إغفال أبسط الجزئيات.

**السيد الرئيس،**

إن تقرير المجموعة الذي أمامنا اليوم غني بالمعطيات ويمكن الاستناد عليه في تنفيذ مجموعة من البرامج، حيث أننا نثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات ولعل أبرز خصوصياته وهو ارتكازه على الدقة والموضوعية، دون الحديث عن الاستراتيجية الواضحة والدقيقة التي أسس عليها والمتكونة من 3 عناصر أساسية تتجلى في تجميع المعطيات وفق حكامة جيدة ومنهجية التحليل.

وأخيرا، توصيات ومخرجات ذات أهمية بالغة.

**حضرات السيدات والسادة،**

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالسيدة رئيسة اللجنة وبكل أعضائها وأطرها، وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا كذلك.

إذن الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السي خليهن، في حدود 4 دقائق.

**المستشار السيد خليهن الكرش:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إنه من المفيد أن تحتضن المؤسسة التشريعية نقاشا يخص أحد المواضيع الذي حظي بجدال تاريخي، طبعه التوتر في معظم اللحظات.

يتعلق الأمر بموضوع "السياسة اللغوية بالمغرب"، إنه موضوع متعدد الأبعاد، يتداخل فيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتاريخي والقانوني، وهو موضوع يستوجب الخوض فيه اليوم بوعي وطني رفيع، يدرك حجم تحديات العصر الكونية.

إن الزمن الذي يعيشه العالم بتحولاته ومتغيراته يفرض علينا امتلاك الجرأة الوطنية لإعادة قراءة تجاربنا وسياساتنا وتجارب الأمم وقراءة نقدية متسلحة بالمناهج العلمية والصرامة الفكرية للوقوف على الأخطاء والمعوقات والجوانب المضيئة، بخلفية استخلاص الدروس والعبر، وتخطي الإعاقات لفتح آفاق التقدم والتنمية المستدامة لبلادنا.

فموضوع "السياسة اللغوية بالمغرب" هو في صلب سؤال التقدم، وسؤال التنمية وسؤال المواطنة وسؤال النهضة المأمولة، ومن ثم لم يعد مقبولا جعل الموضوع رهين النزعات الأيديولوجية المحافظة والنزعات السياسوية أو مناقشته من منظور إجرائي، فهو في جزء من السياسات العمومية، ولا تستقيم مناقشته بدون إطار نظري وبدون المرجعية الحقوقية وبدون المنهج النسقي والمنهج المقارن وبدون جهاز مفاهيمي، بات يرخي بظلاله على كل خطاب يدرس الموضوع من قبيل "الأمن اللغوي" و"السوق اللغوي و"العدالة اللغوية"، فتجارب العديد من الأمم برهنت على أن اللغات سلاح للولوج إلى مختلف الحقول المعرفية، وبالتالي إلى مجتمع المعرفة.

إن السبيل إلى مجتمع المعرفة، يستلزم تجاوز المقاربة اللغوية الأحادية والانتصار للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي، وهو ما نص عليه الفصل الخامس من الدستور، فبقدر ما ينبغي تعزيز اللغات والثقافة الوطنية بمكوناتها المتعددة، بقدر ما ينبغي إتقان اللغات الأجنبية واستيعاب معناها ومبناها بعقل نقدي ومبدع ومبتكر ومستقل ومتحرر من الإرث الكولونيالي ومن ردود الفعل التي تسقط في إشاعة الجمود والانغلاق تحت ذريعة الخطر المهدد للهوية، وهو المنطق

الاختزالي والعقيم المؤدي إلى الهويات القاتلة بتعبير الكاتب اللبناني أمين معلوف، فالكثير من اللغات اندثرت واختفت، لأنها عجزت عن الصمود أمام التطور ولم تنتج مقومات البقاء.

إنه أحد التحديات المطروحة على سياساتنا اللغوية لتطوير مناهجنا وبرامجنا، واستيعاب تحديات التكنولوجيا الجديدة والذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية لتظل اللغة والثقافة الوطنية بتعددها وتنوعها حية ومتفاعلة مع العصر واكتشافاته وعلومه.

إذا كان هذا النقاش تتداخل فيه العديد من التخصصات والحقول المعرفية، وينبغي أن يكون نقاشا وطنيا ومجتمعيا، فلا شك أن إشراك الأكاديميين والمجتمع المدني ومختلف المؤسسات والهيئات في هذا النقاش سيكتسي أهمية بالغة.

ولا شك أن المدرسة العمومية والجامعة العمومية دورهما ريادي في هذا الرهان، مما يستوجب إصلاحا عميقا وجوهريا للنظام التعليمي التربوي، فرهان السياسة اللغوية بالمغرب رهان مجتمعي، وطني تنموي، وسبيل ربح هذا الرهان يتمثل في تشجيع البحث العلمي.

إن السجالات التي يعرفها المشهد اللغوي ببلادنا من حين لآخر ليست إلا الجزء الظاهر الذي يعكس مشكلا عميقا في السياسة اللغوية، نتيجة المواقف الصريحة والضمنية للنخب السياسية المغربية واللوبيات المرتبطة بالمصالح مع الداخل والخارج، وهو ما يضعف صناعة القرار اللغوي ويبرز التعارض بين الوضع الدستوري والقانوني الرسمي والوضع في الواقع العملي المعاش.

وفي هذا السياق، لابد من التأكيد على أن إقرار سياسة لغوية ديمقراطية، وهو مطلب ملح وحيوي لا يقبل التأجيل، سيما وأن تقوية الديمقراطية وتحقيق التماسك الاجتماعي متوقف على تنفيذ سياسة لغوية ديمقراطية، هدفها تحقيق العدالة اللغوية، انسجاما وخصوصيات المشهد اللغوي المغربي المتميز بالتعدد وبالتعايش بين اللغات المحلية، العربية والأمازيغية والثقافة الحسانية واللغات الأجنبية الفرنسية والاسبانية والإنجليزية.

ومن أجل تجاوز ضبابية الوضع الحالي، يجب العمل على عقلنة المشهد اللغوي وضبطه وفق تخطيط لغوي حكيم وبناء وسياسة لغوية محدَّدة الأهداف، واضحة المعالم، والتخطيط اللغوي المطلوب يجب أن يضمن لمختلف التعبيرات المتداولة، ولاسيما الوطنية منها، في تكامل للأدوار والوظائف في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام والحياة العامة.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن الكلمة للمتدخل ما قبل الأخير، باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في حدود 4 دقائق كذلك السيد الرئيس.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية ببلادنا.

وننوه في البداية بالمجهودات التي بذلها أعضاء المجموعة وبجودة التقرير الذي يمكن أن يشكل بحق مرجعا لعدد من المبادرات الرقابية والتشريعية.

**السيد الرئيس،**

بلادنا تتميز بغنى لغوي متميز ينبع من تعدد روافد الشخصية المغربية وغناها، ويسهم في تعزيز الثقافة المغربية وتقوية الشخصية والهوية الوطنية، فإلى جانب اللغات العربية والأمازيغية اللتان تم ترسيمها دستوريا، تنتشر في بلادنا العديد من اللغات المحلية كالحسانية والهوارية والغمارية والجيرارية.

كما تشكل اللغات المحلية محددا مركزا في التراث والثقافة المحلية المغربية التي تشكل شخصية المغاربة عبر العصور.

ورغم هذا الغنى اللغوي، فبلادنا تعرف اختلالات لغوية بارزة ومقلقة، تتعلق أساسا بما يلي:

- هيمنة لغة أجنبية على المجال الاقتصادي والإداري والإعلامي والثقافي، رغم المحدودية الاستعمالية على المستوى العالمي في مقابل محدودية استعمال لغة أخرى منتشرة عالميا؛

- تراجع استعمال اللغات الوطنية في أوساط الشباب والأطفال مما يهدد مستقبل الشخصية المغربية وأصالتها؛

- التردد في تفعيل المؤسسات المعنية بالسياسة اللغوية من قبيل "المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية" و"أكاديمية محمد السادس للغة العربية"، و"المعهد الوطني للتعريب"؛

- ضعف الالتزام باللغات الرسمية الدستورية في المحافل الدولية التي يشارك فيها المغرب واستعمال لغات أجنبية من طرف الوفود المغربية المشاركة في تظاهرات دولية؛

- ضعف انفتاح الإعلام العمومي على اللغات العالمية، وخاصة اللغة الإنجليزية في مقابل تخصيص فترات إرسال مهمة لبرامج باللغة الفرنسية رغم محدودية انتشارها وتراجع مكانتها عالميا؛

- محدودية البرامج المخصصة للمحافظة على اللغات الوطنية في أوساط المغاربة المقيمين بالخارج وأبنائهم واقتصارها على تدريس اللغة العربية في بعض المناطق وغياب برامج مخصصة للغة الأمازيغية موجهة لهؤلاء.

**السيد الرئيس،**

بناء على الملاحظات التي تم رصدها فيما يتعلق بالسياسة اللغوية، نقترح مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحسين وضعية اللغات الوطنية ونجاعة السياسة اللغوية ببلادنا، منها:

- اعتماد وثيقة مرجعية للسياسة اللغوية وفق قواعد السياسات العمومية واعتماد ميثاق وطني للمحافظة على اللغات الوطنية وتثمينها والانفتاح المعقلن على اللغات الأجنبية؛

- التسريع بإرساء المؤسسات المكلفة بالسياسة اللغوية، وخاصة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية والأجهزة المكونة لهذا المجلس؛

- اعتماد دفاتر تحملات الإعلام العمومي لمعايير مضبوطة لاستعمال اللغات الوطنية والتحول التدريجي باعتماد اللغة الفرنسية نحو اعتماد اللغة الانجليزية باعتبارها لغة أجنبية شديدة الانتشار؛

- الارتقاء بمؤسسة الملك فهد للترجمة إلى مؤسسة عمومية متمتعة بالاستقلال المالي والإداري، تناط بها مهمة تكوين التراجمة في مختلف التخصصات اللغوية ومهمة تعزيز الإنتاج الوطني من الترجمة من اللغات الوطنية وإليها، وخاصة فيما يتعلق بترجمة الإنتاجات العلمية؛

- كما يتعين توسيع هذه المؤسسة لتضم مؤسسات أخرى متخصصة في الترجمة العلمية والترجمة القانونية والترجمة الأدبية؛

- اعتماد مادة الترجمة نحو اللغات الوطنية الرسمية للمملكة في مختلف مؤسسات التكوين العلمي، وخاصة كلية الطب والصيدلة ومختلف المدارس العليا؛

- إلزامية التعبير باللغات الرسمية للمملكة في الملتقيات الرسمية الدولية التي تشارك فيها وفود باسم المملكة المغربية؛

- تقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية، خاصة أن المرحلة الأولى من هذا القانون ستنتهي في سبتمبر من هذه السنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

إذن في الأخير، بقي تدخل عضوين غير منتسبين، هما السي خالد السطي دقيقة ونصف، والسيدة لبنى علوي دقيقة ونصف.

غديرو مداخلة واحدة؟

صافي، تفضلوا.

**المستشارة السيدة لبنى علوي:**

**السلام عليكم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بـ"السياسات اللغوية بالمغرب".

وهو التقرير الذي تناول بتفصيل لمختلف المرجعيات التي تؤطر هذا الموضوع من نصوص قانونية وخطب ملكية وبرامج حكومية، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن السبب وراء عدم الالتزام بالقوانين ذات الصلة بالسياسات اللغوية، رغم أن الدستور نص في فصله السادس عن وجوب امتثال الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين بما فيهم السلطات العمومية له.

وبناء عليه، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

- ضرورة التعجيل بإخراج المؤسسات الدستورية ذات الصلة:

. أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛

. الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية الأخرى؛

. الهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث؛

- القطع مع اعتماد ازدواجية لغوية مؤسساتية لا دستورية، عربية – فرنسية، في مختلف مناحي الحياة اليومية؛

- تدريس الشعب العلمية والتقنية باللغة العربية مع استحضار المكانة الدستورية للغة الأمازيغية والانفتاح المدروس على اللغات الأجنبية الأكثر تداولا، بدل التمكين للغة الفرنسية وحدها؛

- التسريع بإخراج المرسوم المتعلق بتحديث تطبيقات الهندسة اللغوية بالتعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي؛

- إلزام مختلف الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا القطاع الخاص باعتماد اللغة العربية في المراسلات وعقود العمل، بدل الاستمرار في اعتماد اللغة الفرنسية، ومعالجة التفاوتات المسجلة بين

القطاعات الحكومية، فيما يخص اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية.

وفي الختام، ونحن نستشرف المستقبل، نثير الانتباه إلى مسألة إدماج السياسة اللغوية فيما يتعلق بالرقمنة والذكاء الاصطناعي.

كما ننوه بنجاح اللجنة، ممثلة بكل أعضائها، في إعداد تقريرها في الوقت المحدد، آملين أن تجد الخلاصات والاستنتاجات المنبثقة عنه تفاعلا إيجابيا من لدن مختلف المتدخلين والفاعلين.

ولا يفوتني التنويه بالسيد رئيس المجلس والسيد الأمين العام للمجلس، على دعم اللجنة وعبرهم الأطر الإدارية التي رافقت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها.

آملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

وبذلك نكون قد أنهينا جميع المداخلات المبرمجة للفرق والمجموعات البرلمانية والعضوين غير المنتسبين، لنمر إلى تعقيب الحكومة، ومعنا أربعة وزراء.

نشكركم السادة الوزراء على حضوركم، ونرحب بكم في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة في البداية للسيد وزير العدل.

تفضلوا السيد الوزير.

بطبيعة الحال، تفضلوا.

**السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

اسمحوا لي السيد الرئيس.

**السادة المستشارين،**

غير فقط ملاحظة، أنا قريت التقرير، عندي فيه عدة ملاحظات، ليس موضوعها الآن.

غير فالصفحة 93، تكلمتو على السياسة اللغوية في مجال القضاء، ليس في مجال العدالة، أنا لا أملك سلطة على القضاء، والقضاء لا يمارس السياسة، الوزير هو الذي يمارس السياسة، ولنكون واضحين، لا يوجد تقرير.. نحن في المجال السياسي، وليس في المجال الأكاديمي، (Bourdieu) "الاستبداد اللغوي"، "الافتراس اللغوي"، هاذي أمور تناقش في الكليات.

البرلماني يراقبنا في سياستنا التي نمارسها من خلال هذا التقييم، هذا هو التقييم الذي يقوم به، إضافة إلى أشياء كثيرة سأتركها لكم.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدة والسادة المستشارون المحترمون،**

يسعدني أن أحضر معكم اليوم في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقديم مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول موضوع "السياسات اللغوية ببلادنا".

وهي مناسبة أغتنمها لأنوه بعمل هذه المجموعة لمساهمتها الجادة، من خلال الأبحاث والدراسات والاستشارات التي قام بها والتوصيات والاقتراحات التي قدمتها في تنوير الرأي العام والمؤسسة ومختلف المعنيين بالإشكاليات والحلول التي يطرحها هذا الموضوع.

كما في علمكم، تشكل السياسة اللغوية التي تهتم باستراتيجية التعددية اللغوية، أهم مضامين الهوية الثقافية الاجتماعية.

السؤال واش احنا فالتنوع اللغوي؟ أو في التعدد اللغوي؟ يجب أن نحسم هذا الموضوع، مازال موضوع نقاش.

أهم مضامين الهوية الثقافية والاجتماعية تعتبر بذلك بمثابة حجر الزاوية فالرأسمال الاجتماعي المشترك.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن المغرب قدم إجمالا نموذجا في التعددية الثقافية واللغوية كأمر.. أو وفي التنوع الثقافي واللغوي كأمر مجتمعي قائم، حيث استطاعت بلادنا أن تصون المقاربة التوافقية متفاوتة النجاحات، لتدبير هذه التعددية في إطار مشروع الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال.

**أيها السادة،**

استكمالا للتوجه العام الذي صارت فيه بلادنا في مجال حماية التنوع اللغوي والثقافي أو التعدد اللغوي والثقافي، يجب أن نحسم هذا الموضوع، وتدعيما له، أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2001، دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، وذلك عبر إصدار تعليماته بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي وضع على عاتقه النهوض بالثقافة الأمازيغية والاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام الصياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم، فضلا عن قيامه بتقديم اقتراحات السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة

الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني في الشأن المحلي والجهوي.

من خلال هذه الدينامية والسياق التاريخي الذي أسس له هذا التنوع أو التعدد، أكد جلالة الملك بمناسبة الخطاب الملكي السامي في أجدير بتاريخ 17 أكتوبر 2001، على أن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية.

وفي ظل هذه المواكبة السياسية والقانونية، فقد تم تتويج مسار الاهتمام الملكي بالتعدد اللغوي أو التنوع اللغوي والتنوع الثقافي أو التعدد الثقافي، لتضمين الوثيقة الدستورية لـ 29 يوليوز 2011 مبادئ تكريس الاعتراف بتنوع مقومات الهوية الوطنية وانصهارها وتلاحمها، حيث أكدت ديباجة الدستور أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة ومتشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية، الإسلامية، الأمازيغية، الصحراوية، الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

كما نص الفصل الخامس من الدستور، على أن الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، متوجا هذا المسار بإقرار القانون التنظيمي رقم 26.16 الصادر في 12 سبتمبر 2019، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والتي أكدت المادة 30 منه على تحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في قطاع العدل.

حيث نص على أن الدولة تكفل للمتقاضين والشهود الناطقين بالأمازيغية الحق في استعمال اللغة الأمازيغية والتواصل بها خلال إجراءات البحث والتحري، بما فيه مرحلة الاستنطاق لدى النيابة العامة وإجراءات التحقيق وإجراءات الجلسات بالمحاكم، بما فيها الأبحاث والتحقيقات التكميلية والترافع، وكذا إجراءات التبليغ والطعون والتنفيذ.

تؤمن الدولة لهذه الغاية خدمة الترجمة دون مصاريف بالنسبة للمتقاضين والشهود.

يحق للمتقاضين بطلب منهم سماع النطق بالأحكام باللغة الأمازيغية، ومن أجل ذلك تعمل الدولة على تأهيل القضاة وموظفي المحاكم المعنيين لاستعمال اللغة الأمازيغية.

وتم إصدار القانون التنظيمي رقم 04.16 في 30 مارس 2020 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتبارها مؤسسة دستورية وطنية مستقلة مرجعية في مجال السياسة اللغوية والثقافية، تهدف إلى حماية وتعزيز اللغتين العربية والأمازيغية.

**أيها السادة والسيدات،**

انخراطا من الوزارة في هذا الجهد الوطني الهام في مجال صيانة التنوع الثقافي واللغوي ببلادنا، وإضفاء لما تضمنه البرنامج الحكومي لـ 2021-2026 في هذا المجال، انخرطت الوزارة في مشروع توسيع تدخلات صندوق تحديث الإدارة العمومية ليشمل دعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، والذي تجسد من خلال إصدار المرسوم 2.23.245 في 08 ماي 2023 لتحديد أشكال وكيفيات دفع المبالغ وتقديم الدعم من صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية.

**أيها السادة والسيدات،**

تنزيلا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ولاسيما التوصية رقم 133 التي نصت على ضرورة تواصل المحاكم مع المتقاضين بلغة يفهمونها، ولاسيما اللغة الأمازيغية والحسانية، وذلك من خلال توفير المعلومة القانونية بما ييسر الوصول إليها وفهمها، من خلال دلائل المساطر والمطويات، ووضعها مجانا رهن إشارة العموم بمكاتب الاستقبال بالمحاكم، بأقسام قضاء الأسرة، وتوفير الوسائل اللازمة لتسهيل التواصل مع المتقاضين، وتفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي 04.16، السالف الذكر، بادرت وزارة العدل إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتنزيل السياسة اللغوية بهذا القطاع، نجملها كالآتي:

- تضمين القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، المادة 14 التي تنص على أنه: "تظل اللغة العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم، مع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية"؛

- بالإضافة إلى التنصيص على أنه تقدم الوثائق والمستندات إلى المحكمة باللغة العربية، وفي حالة الإدلاء بها بلغة أجنبية أو بلغة أخرى يمكن للمحكمة تلقائيا، أو بناء على طلب من الأطراف، أو الدفاع، أن تطلب تخزيل ترجمة لها إلى اللغة العربية مصادق على صحتها من قبل ترجمان محلف، كما يمكن للمحكمة ولأطراف النزاع أو الشهود الاستعانة أثناء الجلسات بترجمان محلف تعينه المحكمة أو تكلف شخصا بالترجمة بعد أن يؤدي اليمين أمامها؛

- توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتاريخ 22 يونيو 2022 تهدف إلى مساهمة المعهد في تكوين موظفي الوزارة والمحاكم في الترجمة إلى الأمازيغية، والتعاون في مجال إدماج الأمازيغية في النصوص القانونية للوزارة، وتوفير المعاجم المختصة في مجالات العدل والعدالة، ومواكبة المعهد للوزارة في تمكين موظفيها من اللغة الثقافية الأمازيغية، وذلك من أجل الإسراع بإدماج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة.

وفي نفس الإطار، لا يفوتني أن أذكر بالتفاعل الإيجابي لوزارة

العدل مع مقترح قانون رقم 22.150.05 بتتميم الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، المقدم من لدن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، والذي تم بموجبه إضافة المعرفة باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، أو إحداهما ضمن الشروط المطلوبة في الراغب في الحصول على الجنسية المغربية، القانون رقم 08.23 الصادر في 10 فبراير 2023 بالجريدة الرسمية، عدد 7173 بتاريخ 27 فبراير 2023.

كما عملت الوزارة على تعيين 100 مساعدة ومساعد اجتماعي بالمحاكم منذ سنة 2022، وأزيد من 30 خلال هذه السنة، يتحدث أغلبهم باللغة الأمازيغية، مع امتحانات الولوج من طرف المعهد والذي يجري هاذ الامتحانات الشفوية للتأكد من أن المرشح يتكلم اللغة الأمازيغية، لتيسير ولوج المواطنات والمواطنين المتحدثين باللغة الأمازيغية لخدمات مرفق العدالة، ووضع عون استقبال رهن إشارة مصلحة كتابة الضبط، وكلت له مهمة التواصل والترجمة، وإرشاد المرتفقين باللغة الأمازيغية مع تسجيل معطيات المرتفقين بسجل خاص.

هذه السنة فقط، تم إدماج 356 مرشح مترجم محلف لدى المحاكم لتوزيعهم على المملكة كلهم.

المشكل اللي وقع لينا أنهم حيت نجحو فالامتحان واصبحو مترجمين، خصهم يديرو دورة تكميلية، ما لقيناش المكاتب فين يديرو دورة تكميلية، لأن كثار 356، طرح إشكال على أنه الوثائق التي يجب ترجمتها من المحاكم، مثلا فالرشيدية ولا فالعيون ولا فالداخلة، ما كتلقاش مترجمين محلفين اللي يديرو ليك الترجمة، دابا راه كنوجدو واحد النص باش تكون الترجمة عن بعد، عندو المكتب فالرشيدية وهنا فالرباط ويصيفط له الوثيقة ويترجمها ويصادق عليها عن بعد.

والآن هاذ المترجمين راه احنا تنتذاكرو مع مكاتب المترجمين المحلفين باش يديرو التدريب بمكاتبهم، وكذلك أمرنا الموظفين بأنه غادي نديرو مراقبة لمكاتب المترجمين، لأن المفروض أن المترجم حين يترجم وثيقة يحافظ على نسخة منها، حتى إيلا وقع شي تزوير ولا شي خلل كيرجع للأصل ديالها، جل المترجمين ما كيديروش هاذ.. هذا نقاش آخر غادي نوصلو له واحد الوقت.

**السيد الرئيس،**

**السادة المستشارين والسيدات المستشارات،**

في إطار اهتمام وزارة العدل بتطوير الخدمات المقدمة عن بعد وتكريسا لمسار رقمنة الإدارة القضائية، تم إحداث مركز نداء وهو خدمة تروم إرساء أسس التواصل بين المواطنين وكافة الفاعلين في منظومة العدالة، من خلال توجيههم وإرشادهم حول مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة العدل.

كما يوفر هذا المركز أطرا للإجابة عن استفسارات المواطنات والمواطنين باللغة الأمازيغية وباقي اللغات، وحسب الإحصائيات الدولية لنشاط هذا المركز خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة، فقد تلقى ما مجموعه 650 مكالمة باللغة الأمازيغية، تم التواصل مع أصحابها وتخزين كل الإرشادات والتوجيهات عن تساؤلاتهم واستفساراتهم في مجال العدالة.

وفي إطار تسريع وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالإدارات العمومية، قامت الهيئة المشتركة للتنسيق في مجال الإدارة القضائية بين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بإعداد مخطط عمل لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالمحاكم 22-29، وهو مقسم إلى 7 مراحل أساسية، بدأ العمل به عبر 3 محاكم نموذجية، تم اختيارها بناء على اللهجة أو اللغة المتحدث بها في المنطقة الترابية، وهي الحسيمة وميدلت وتارودانت، وبعد ذلك عملت الهيئة المشتركة على تجربته في محاكم أخرى يتكلم أغلب سكانها اللغة الأمازيغية، وتسهر هذه الهيئة على تعميمه بشكل تدريجي على جميع محاكم المملكة.

ويهدف هذا المخطط إلى التوجيه والإرشاد والاستقبال في مكاتب الواجهة وأقسام الأسرة وخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، عبر تأمين استعمال اللغة الأمازيغية على مستوى إجراءات التحقيق، فضلا عن إجراءات المحاكمة وتأهيل الموارد البشرية بالمحاكم.

كما تم اعتماد الموظف الوسيط الذي يتكفل بمرافقة المتقاضين والوافدين الذين يجدون صعوبة في الاندماج السلس في منظومة ولوجيات المحكمة بمفهومها العام للتواصل معهم ومرافقتهم إلى حين قضاء الإجراءات المرغوب فيها والتواصل معهم عن بعد عند الاقتضاء.

ولهذه الغاية، قامت وزارة العدل بوضع رهن إشارة كتابة الضبط بالمحاكم عون استقبال خاص لتسهيل التواصل مع المرتفقين وتسجيل معطياتهم في سجل خاص.

وفي نفس السياق، تم تأمين التشوير لهذه المحاكم النموذجية بحروف "تيفيناغ" الموحدة وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال، ورصدت الاعتمادات المالية الضرورية لتغطية نفقات شراء وتركيب لوحات التشوير باللغة الأمازيغية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية.. فقد وضعت وزارة الانتقال الرقمي، مشكورة، وإصلاح الإدارة رهن إشارة وزارة العدل 5 سيارات كهربائية من أجل تنقل المساعدات والمساعدين الاجتماعيين إلى المناطق النائية والجبلية لتوعية وتوجيه السكان الناطقين باللغة الأمازيغية في الميدان القانوني والقضائي.

شكرا السيدة الوزيرة.

كما تم إدراج اللغة الأمازيغية الهوية البصرية لوزارة العدل، حيث

اعتمدت الترجمة في جميع المطبوعات، وقد تم رصد مبلغ 1 مليون و200 ألف درهم لتغطية نفقات الخدمات والتصميم والطباعة المختلفة.

**أيها السادة، أيتها السيدات،**

إلى جانب هذه المنجزات في إطار انفتاح وزارة العدل على اللغات الأجنبية ودعم السياسة اللغوية التي تنهجها الوزارة في السنوات الأخيرة، توظيف أطر في تخصصات ولغات متعددة، إنجليزية، فرنسية، ألمانية، إسبانيا، برتغالية، تركية، وذلك راجع لعدة أسباب:

أولا، تسهيل التعامل مع الوثائق القانونية الدولية، بحيث تحتاج الوزارة لترجمة دقيقة للوثائق القانونية، ومن شأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأحكام القضائية الأجنبية الصادرة بلغات متعددة، بما يضمن التواصل الدولي والتعاون القضائي، ويعزز من قدرة الوزارة على التفاوض والتفاعل بفعالية في السياقات الدولية، ويعزز من القدرة على التعامل مع القضايا ذات الطابع الدولي بطريقة تتماشى مع المعايير العالمية.

الأمر الذي يمكن كذلك من تقديم خدمات قانونية للمواطنين والمقيمين، الذين يتحدثون لغات أجنبية ويسهل عليهم الوصول للعدالة وفهم حقوقهم وواجباتهم، بما فيهم المستثمرون الأجانب والشركات الدولية، التي يتطلب التواصل معهم الإلمام بلغتهم، الأمر الذي يعزز مناخ الاستثمار ويسهل عملية التجارة الدولية.

وفي الختام، أجدد شكري لكم، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم المعطيات المذكورة، شاكرا لكم حسن إصغائكم.

وشكرا لكم.

وفقنا الله جميعا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة الموالية للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد شكيب بن موسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

بداية، يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر على المواكبة المستمرة لقضايا ورهانات المنظومة التربوية، وأستغل هذه المناسبة أيضا لأعبر عن تقديري للسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية حول "السياسة اللغوية" على ما بذلوه من مجهودات في مقاربة هذا الموضوع المتعدد الأبعاد، والذي يشكل رافعة قوية لتعزيز جودة التعلمات ويرتبط بشكل وثيق بواقع المنظومة التربوية.

**حضرات السيدات والسادة،**

تولي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة أهمية بالغة للتعلم وتعليم اللغات، وذلك ضمن تصور تربوي نسقي، تدريجي ومتوازن، وينبني على التعدد وتنويع العرض اللغوي، ويجعل من التحكم في اللغات وتعزيز بناء شخصية التلميذ، مرتكزات ثابتة للمنظومة التربوية الوطنية.

وتتأسس مقاربة الوزارة في هذا الشأن على المرجعيات المؤطرة للسياسة اللغوية والمتمثلة في دستور المملكة والخطب والرسائل الملكية السامية، إضافة إلى ما جاءت به الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ثم قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فضلا عن توصيات النموذج التنموي الجديد.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

ترتكز الوزارة في تدبير السياسة اللغوية بالمنظومة التربوية على الموجهات التالية:

1- إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية وتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والكفايات وتحقيق انفتاحه على محيطه المحلي والكوني، وضمان اندماجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي؛

2- تمكين المتعلم من إتقان اللغتين العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية مع مراعاة مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص؛

3- اعتماد اللغة العربية، لغة أساسية للتدريس وتطوير مناهجها وبرامجها بشكل مستمر، بما في ذلك التجديد الناجع للمقاربات البيداغوجية والأدوات الديداكتيكية المعتمدة في تدريسها؛

4- تطوير وضع اللغة الأمازيغية في مؤسسات التربية والتكوين، ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، ومواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئتها في أفق تعميمها تدريجيا؛

5- العمل على تهيئة المتعلمين من أجل تمكينهم من إتقان اللغات الأجنبية في سن مبكر، وإعمال مبدأ التناوب اللغوي في التدريس، كما هو منصوص عليه في المادة 2 من القانون الإطار.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن تطبيق سياسة لغوية يعتمد مقاربة بيداغوجية وخيارا تربويا

متدرجا متوازنا، يستثمر التعليم متعدد اللغات، ويسمح للمتعلمات والمتعلمين بالاستئناس المبكر باللغات الأجنبية، ويهدف إلى جعل المتعلم الحاصل على البكالوريا متقنا للغتين العربية والأمازيغية، ومتمكنا من لغتين أجنبيتين على الأقل، من خلال خلق الانسجام الداخلي بين جميع الأسلاك التعليمية.

**على مستوى التعليم الأولي:**

**أولا**، من خلال استثمار المكتسبات اللغوية والثقافية الأولية للطفل وإدراج التواصل باللغة العربية واللغة الأمازيغية واللغة الفرنسية أو لغة أجنبية أخرى، مع التركيز على التواصل الشفهي، انسجاما مع خصوصيات هذا المستوى من التعليم المدرسي؛

**ثانيا**، إتاحة الفرصة للطفل في الأنشطة التواصلية لاكتساب اللغة واستعمالاتها، إضافة إلى التدرب على قواعد الكلام والحوار والإصغاء.

**وعلى مستوى التعليم الابتدائي:**

**أولا**، عبر تدريس اللغة العربية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساسية؛

**ثانيا**، تدريس اللغة الأمازيغية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة مع التركيز على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية؛

**ثالثا**، تدريس اللغة الفرنسية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة للتدريس، وإعمال مبدأ التناوب اللغوي، بتدريس بعض المضامين باللغة العربية واللغة الفرنسية.

**وعلى مستوى التعليم الإعدادي:**

**أولا**، من خلال تدريس اللغة العربية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساسية؛

**وثانيا**، تدريس اللغة الفرنسية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة وإدراجها كلغة لتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والتقنية منها؛

وتعميم تدريس اللغة الإنجليزية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة.

**ثم على مستوى التعليم الثانوي التأهيلي:**

وذلك عبر تدريس اللغة العربية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساسية؛

وتدريس اللغة الفرنسية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة وإدراجها كلغة لتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والتقنية منها؛

وتدريس اللغة الإنجليزية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة وإدراجها كلغة لتدريس بعض المواد أو المضامين في المدى المتوسط؛

وإدراج لغة أجنبية ثالثة على سبيل الاختيار ولاسيما اللغة الإسبانية، مع إمكانية استعمالها كلغة لتدريس بعض المضامين أو المواد، أخذا بعين الاعتبار الحاجيات والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجهوية؛

كما يمكن اعتماد اللغات الأجنبية، ولاسيما اللغة الإنجليزية أو اللغة الاسبانية في تدريس بعض المضامين أو المواد على مستوى سلكي التعليم الاعدادي والثانوي التأهيلي.

ويهدف اعتماد هذه الهندسة اللغوية المنسجمة في مختلف مستويات منظومة التربية والتكوين ومكوناتها إلى تنمية قدرات المتعلم على التواصل وانفتاحه على مختلف الثقافات وتحقيق التفوق الدراسي المطلوب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن اللغة العربية تحظى بأهمية قصوى في الغلاف الزمني المدرسي.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

في إطار تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وأجرأة لأحكام القانون الإطار، وتفعيلا لخارطة الطريق 2022-2026، قامت الوزارة بمراجعة وتحيين المنهج الدراسي للتعليم الابتدائي، انطلاقا من حصيلة التجديدات التربوية التي شاهدتها منظومة التربية والتكوين ببلادنا، ومن نتائج الأبحاث والدراسات العلمية والتربوية وكذا التقويمات الوطنية والدولية.

وفي هذا الصدد، تمت إعادة كتابة مفردات البرنامج الدراسي للغة العربية من خلال تجديد مقاربة تعليم وتعلم القراءة باعتماد الطريقة المقطعية ومفهوم القراءة المبكرة، التي كان لها الأثر الإيجابي الكبير على الارتقاء بالتعلمات لدى المتعلمات والمتعلمين.

**ثانيا**، اعتماد المقاربة بالكفايات لتحقيق وظيفية التعلم ونجاعته وربطه بالوضعيات الحياتية؛

**ثالثا**، برمجة أنشطة اعتيادية يومية للقراءة، مدتها 10 دقائق بسلك التعليم الابتدائي، مدرجة داخل الزمن الدراسي، تهدف بالأساس إلى اكتساب التلميذ عادة القراءة وتنمية رصيده اللغوي؛

**رابعا**، اعتماد المقاربة بالمشروع.

وترصيدا لهذه المكتسبات، تم وضع خارطة الطريق 2022-2026 التي ترمي إلى تحقيق نهضة تربوية، من خلال مدرسة عمومية ذات جودة، وقد تم هذه السنة تنزيل مشروع مؤسسة "ريادة" بسلك التعليم الابتدائي، في إطار تحقيق الرفع من نسبة التحكم في التعلمات الأساس، لاسيما في اللغتين العربية والفرنسية.

وتستند استراتيجية تجويد التعلمات اللغوية بمؤسسات الريادة على أربع ركائز أساسية:

- الركيزة العلاجية، الهادفة إلى معالجة التعثرات المتراكمة لدى التلميذات والتلاميذ، باعتماد مقاربة التدريس وفق المستوى المناسب؛

- الركيزة الوقائية الرامية إلى ضمان اكتساب التعلمات باعتماد مقاربات بيداغوجية ناجعة، خاصة مقاربة التدريس الفعال؛

- والركيزة التخصصية وذلك باعتماد الأستاذ المتخصص في اللغات؛

- والركيزة التقويمية المتمركزة حول التتبع المنتظم والقياس المستمر لمدى تمكن التلميذات من التعلمات الأساس، باعتماد ملف الكفايات.

وقد أبانت النتائج الأولية التي أنجزت بناء على تمرين فردي مع كل تلميذ في المواد اللغوية على تطور ملموس في مستوى التلاميذ.

أما على مستوى السلك الإعدادي، فإن الوزارة بصدد مراجعة المناهج والبرامج وطرق التدريس المعتمدة في المواد اللغوية، وفق نفس المقاربة المعتمدة بمؤسسات الريادة، من أجل الرفع من مستوى التحكم في اللغات.

**حضرات السيدات والسادة،**

انسجاما مع أهداف خارطة الطريق 2022-2026 التي تنص على توسيع تدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية، تهدف أساسا إلى الارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية، وذلك في عدة مجالات ومستويات، ويمكن أن نذكر من بينها:

**أولا**، الرفع من أعداد الموارد البشرية وتكوين الأطر المختصة؛

**ثانيا**، تحيين منهاج اللغة الأمازيغية لسلك التعليم الابتدائي، بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وتوفير الدلائل البيداغوجية والمعينات والموارد الرقمية؛

ثالثا، إدراج المضامين الثقافية والتاريخية الأمازيغية في المناهج التربوية للمواد الدراسية؛

رابعا، اعتماد مسطحة رقمية لتعلم الأمازيغية عن بعد لفائدة أبناء الجالية المغربية بالخارج ولفائدة التلميذات والتلاميذ.

كما تم الشروع في مراجعة المناهج والبرامج الدراسية الخاصة بالتعليم وتعلم مادة اللغة الإنجليزية، وفق ما يلي:

1- تعميم اللغة الإنجليزية في المستويات الثلاث في التعليم الإعدادي بوصفها لغة مدرسة؛

2- إعداد وتطوير منهج جديد للغة الإنجليزية بكافة مستويات سلك التعليم الإعدادي؛

3- إعداد وتفعيل العدة البيداغوجية المواكبة لمنهج جديد للغة الإنجليزية بسلك التعليم الإعدادي، والانطلاق في تجريبها في السنة الأولى إعدادي ابتداء من شتنبر 2023؛

4- الشروع في تجريب محدود لتدريس اللغة الإنجليزية في السنة السادسة من التعليم الابتدائي، وذلك انطلاقا من الدخول المدرسي المقبل 2024-2025، في 26 مؤسسة ابتدائية تابعة للمديريات الإقليمية المتواجدة بتراب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء- سطات.

وختاما، أجدد الشكر للسيدات والسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على انخراطهم في الارتقاء بهذا الورش التربوي الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة الموالية للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

تفضلوا السيد الوزير.

**<u>السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:</u>**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة والسيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

في البداية، أود أن أنوه بالعمل القيم الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب.

وأثمن عاليا الجدية التي طبعت أشغالها، وأهنئ بهذه المناسبة السيدة الرئيسة والسيدات والسادة أعضاء اللجنة على المجهودات القيمة وعلى الملاحظات والتوصيات البناءة التي تضمنها التقرير، موضوع جلسة اليوم، والذي يكتسي أهمية وراهنية بالغتين، كما يتجلى من خلال العناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للنهوض باللغات، كرافعة أساسية للانفتاح الثقافي والحضاري، وكذلك تعزيز مكانة اللغات الوطنية، باعتبارها أحد العناصر المؤسسة للهوية الوطنية، وأداة لتقوية الرابط الاجتماعي وتعزيز أسس العيش المشترك.

وهو التوجه الذي تضمنته توصيات النموذج التنموي الجديد، في انسجام تام مع الرؤية الملكية السامية من خلال تثمين اللغات الوطنية وتشجيع الانفتاح على اللغات الأجنبية، واستغلال الإمكانيات التي تتيحها الحلول الرقمية في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق، شكل تمكين الطلبة من اللغات أحد الرهانات الاستراتيجية الكبرى للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم

العالي والبحث العلمي والابتكار، لما لهذا التمكين من أهمية في إعداد رأسمال بشري مؤهل وممكن.

وفي هذا السياق، قامت الوزارة في إطار تفعيل النموذج البيداغوجي الجديد بمراجعة الهندسة اللغوية لأسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه، حيث تضمنت جميعها وحدات لتدريس اللغات الأجنبية مع إلزامية الإشهاد في هذه اللغات، انطلاقا من مستويات إتقان خاصة بكل سلك.

كما تم الحرص، ضمن بلورة تسريع تحول المنظومة، على ترسيخ مكانة اللغة العربية، وذلك بالتنصيص على ضرورة إدراج، على الأقل، وحدة تلقن باللغة العربية بالنسبة للمسالك التي تدرس بصفة حصرية باللغات الأجنبية.

وفي نفس التوجه، تم إعداد وتوفير مجموعة من الموارد الرقمية في وحدات القوة، بعدة لغات من بينها اللغة العربية.

هذا، وتكريسا لمبدأ الإنصاف والعدالة في الولوج للتكوينات في مجال اللغات، فقد تم اعتماد منصة رقمية ذات صيت دولي، مفتوحة في وجه كافة الطلبة مع تنويع أنماط تدريس نَمَطَي التعليم عن بعد بمعدل 70%، والحضوري بمعدل 30%، مع إلزامية الحصول على الإشهاد في نهاية التكوين.

وفي هذا الإطار، تم وضع رهن إشارة الجامعات برسم السنة الجامعية 2023-2024 ما مجموعه 500.000 حساب لتمكين الطلبة من الاستفادة من خدمات هذه المنصة في أفق الرفع من عدد المستفيدين خلال السنوات المقبلة إلى مليون و200 ألف مستفيد بالنسبة للسنة الجامعية 2025-2026.

وفي إطار المجهودات الرامية إلى إعطاء مكانة أكبر للغات الأجنبية الأكثر تداولا، خاصة اللغة الإنجليزية، تم اعتماد ما يناهز ثماني مسالك بسلك الإجازة خارج حقل الأدب والعلوم الإنسانية، تعتمد اللغة الإنجليزية كلغة أساسية للتدريس.

كما تم إحداث مراكز للإشهاد في اللغة الإنجليزية على مستوى ثلاث جامعات، سيدي محمد بن عبد الله بفاس، محمد الخامس بالرباط، والقاضي عياض بمراكش، في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في 20 ماي 2023 بلندن، بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والمجلس الثقافي البريطاني.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة الوزيرة،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

ولمواكبة ورش تعزيز اللغات، قامت الوزارة بـ:

- تعبئة كافة الموارد والوسائل المتاحة، حيث تم في هاذ الإطار إحداث شعبة التكوينات الأفقية بجميع المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛

- برمجة تكوينات لفائدة 489 أستاذة وأستاذ على مستوى الجامعات والإدارة المركزية بخصوص استخدام المنصة الرقمية لتعلم اللغات؛

- تجهيز قاعات متعددة الوسائط على مستوى جميع المؤسسات الجامعية، وتزويد الطلبة بشرائح الهاتف (cartes SIM) لتيسير ولوجهم مجانا لمنصة تدريس اللغات الأجنبية؛

- تتبع وضعية تفعيل الحسابات بالمنصة، عبر تعيين مشرف وطني على صعيد كل جامعة.

وفيما يخص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وعملا بمقتضيات الدستور الذي ينص في فصله الخامس على كون هذه اللغة، لغة رسمية، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وتنفيذا للمادة 4 من القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، عملت الوزارة بتنسيق مع الجامعات على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، تهدف إلى تطوير وتوسيع عرض التكوين الجامعي في مجال اللغة والثقافة الأمازيغية، حيث تم في هذا الصدد:

أولا، اعتماد 25 مسلكا برسم السنة الجامعية 2023-2024، منها 5 مسالك في سلك الإجازة، و6 مسالك في سلك الماستر، و14 مسلكا في الإجازة في التربية؛

ثانيا، إحداث مسلكا نموذجيا وطنيا في سلك الإجازة في التربية تخصص التعليم الابتدائي، اللغة الأمازيغية، تم اعتماده بكل من المدرسة العليا للأساتذة بالرباط والمدارس العليا للتربية والتكوين بكل من وجدة وبرشيد والقنيطرة وبني ملال، والمدرسة العليا للتربية والتكوين بأكادير، والتي ستفتح هذا المسلك ابتداء من السنة الجامعية 2024-2025؛

ثالثا، إدراج المكون الأمازيغي في الوحدات الأفقية التي تعنى بالثقافة الوطنية، من خلال وحدات تكوينية خاصة بالتاريخ واللغة والثقافة الأمازيغية، وقد تم في هذا الإطار العمل على رقمنة الموارد البيداغوجية ذات الصلة بوحدة اللغة والثقافة الأمازيغية؛

رابعا، حث الجامعات على فتح المزيد من التكوينات ووحدات البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ولا يفوتني في ختام هذه المداخلة، إلا أن أجدد التأكيد على حرص الوزارة التام على تعزيز السياسة اللغوية لبلادنا، بما يتماشى والأهداف التنموية ذات الأولوية، قصد تمكين طلبتنا من تعزيز مكتسباتهم اللغوية وانفتاحهم على الثقافات والحضارات الأخرى، مع الحرص على تثمين الرصيد اللغوي الوطني، في انسجام تام مع المقتضيات الدستورية في هذا المجال، بما يضمن تمكن الطلبة من اللغات وتيسير مواكبتهم للتحولات التي يشهدها سوق الشغل.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

إذن الكلمة في الأخير إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

**السيدة غيتة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:**

**الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إنه لمن دواعي سروري، أن أحضر معكم اليوم في أشغال هذه الجلسة، لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول "السياسة اللغوية بالمغرب"، التي تعكس الدينامية المؤسساتية لعمل مجلسكم الموقر، حيث يتم تدارس مناقشة عدد من القضايا ذات الراهنية في مسار بلادنا.

وأغتنم هذه المناسبة، لأنوه من جهة بالدور الهام الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في الترافع عن الاستراتيجيات ذات الصلة بتعزيز وتثمين السياسة اللغوية لبلادنا.

ومن جهة أخرى، بالمقاربة التشاركية التي تبنتها المجموعة الموضوعاتية حول السياسة اللغوية، من خلال انفتاحها على مختلف الفاعلين في مجال السياسة اللغوية بالمغرب.

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد حققت بلادنا عدة مكتسبات على مستوى الهوية الثقافية المغربية، بفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث تجسدت في دستور المملكة لسنة 2011 الذي أقر الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، باعتبارها إرثا لكل المغاربة.

هذا، وتولي الحكومة لورش تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية أهمية بالغة، حيث عملت على توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 بتاريخ 12 شتنبر 2019، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وفي هذا السياق، تمت مراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية، بإدراج اللغة الأمازيغية ضمن مجاله، بهدف دعم المشاريع الرامية إلى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، تنزيلا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 السالف الذكر، لمواكبة إدماج اللغة الأمازيغية.

حيث قبل الصندوق كان عندنا فقط تيواكب القطاعات الوزارية، وفقط تيواكب مجال إدماج الأمازيغية في الإدارة، فهاذ المراجعة ديال المرسوم اللي تمت، تمت باش نقدرو نواكبو مختلف المجالات بحال مجال الثقافة، بحال مجال كيف غنشوفو من قبل، ماشي فقط المجالات المتعلقة بالإدارة، وبالتالي نقدرو يتم التنزيل ديال هاذ القانون التنظيمي.

كما تجدر الإشارة، على أنه من خلال مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، اليوم كاينة مديرية خاصة ديال تنمية استعمال اللغة الأمازيغية تناط بها مواكبة وتتبع هاذ الأوراش المهمة.

**حضرات السيدات والسادة،**

كما تعلمون يعد النهوض باللغة الأمازيغية مسؤولية وطنية وجماعية، ومن هذا المنطلق عملت الحكومة على اتخاذ عدة إجراءات، أذكر منها على الخصوص:

- تعزيز الاستقبال بالأمازيغية بالإدارات المركزية واللا ممركزة بمختلف جهات المملكة، حيث تم وضع رهن إشارتها 464 عون مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية لتيسير ولوجهم للخدمات العمومية بمختلف التنويعات اللغوية لهاذ الأمازيغية، فهاذ الأعوان كاين اليوم اللي هوما بالإدارات، إيلا جا شي مرتفق تيفضل يتكلم باللغة الأمازيغية فهاذ الأعوان تيعاونوهم باش يقضيو المصالح ديالهم باللغة الأمازيغية، وهوما متوفرين بالتنويعات الأمازيغية بثلاثة؛

- اعتماد الأمازيغية في 10 مراكز للاتصال التابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين، من خلال توفير 69 عونا مكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية؛

- تكريس الهوية البصرية للغة الأمازيغية، من خلال اعتمادها في محتوى اللوحات وعلامات التشوير لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية، ما يزيد عن 3000 لوحة وعلامة تشوير؛

- توفير الترجمة الفورية لأشغال الجلسات العامة للأسئلة الشفهية التي تنعقد بمجلسي النواب والمستشارين والتي يتم بثها على الإذاعة والتلفزة الوطنية من وإلى التنويعات اللغوية الأمازيغية الثلاثة لتمكين المواطنين من تتبع أنشطة ممثليهم في المؤسسة التشريعية؛

- اعتماد اللغة الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة لتمكين المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية

من تتبع أنشطة الحكومة؛

- دعم الأعمال والبرامج الثقافية الأمازيغية باعتبارها مدخلا لتعزيز الإرث اللغوي والحضاري الأمازيغي.

وقد تم في هذا الإطار دعم مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية بمختلف جهات المملكة، ودعم ما يزيد عن 20 مهرجانا ثقافيا وأمازيغيا، وكذا دعم ونشر وتوزيع الكتاب الأمازيغي، وهاذ الشي عدد من المشاريع كانت بشراكة مع وزارة الثقافة؛

- تنظيم لقاء تواصلي بمدينة الخميسات بتاريخ 10 يناير 2024 لتخليد رأس السنة الأمازيغية، خصص لتقديم أهم المنجزات في ورش الأمازيغية وما سيتم إنجازه خلال السنة المقبلة، وكان سبقوه من قبل حفل الإطلاق الرسمي للمشاريع المتعلقة بتعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية بتاريخ 10 يناير 2023.

وبهذه المناسبة، أود التأكيد على اعتزاز الحكومة بالقرار التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها.

حضرات السيدات والسادة،

أود التأكيد على أن الحكومة ماضية في تنزيل ورش الأمازيغية، وذلك من خلال برامج ومشاريع سيتم إنجازها في القريب إن شاء الله، ويتعلق الأمر بالخصوص، بتشغيل ما مجموعه 1684 عونا في التنويعات اللغوية الثلاثة، سيناط بها استقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية لفائدة 19 قطاعا وزاريا.

- تعميم اعتماد اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير لفائدة الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

- إدراج اللغة الأمازيغية في عدد من المواقع الإلكترونية الرسمية للإدارات العمومية؛

كتابة العلامات الخاصة بمختلف وسائل النقل التابعة للإدارات العمومية باللغة الأمازيغية.

- توفير الخدمات الصوتية باللغة الأمازيغية لإرشاد وتوجيه المواطنين بالمرافق العمومية؛

- استعمال اللغة الأمازيغية في الحملات التحسيسية والتواصلية عبر مختلف الوسائط والدعائم.

- تكوين وتأهيل الموارد البشرية بالإدارات العمومية في مجال اللغة الأمازيغية؛

- وضع مسطحة (application) لتعلم الأمازيغية عن بعد لفائدة التلاميذ، الشيء الذي سيترتب عنه تعزيز حضور اللغة الأمازيغية؛

- دعم استعمال الأمازيغية في الإعلام والثقافة؛

- تعزيز اللغة الأمازيغية في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي من خلال إدراج اللغة الأمازيغية كلغة للتكوين؛

- إدراج اللغة الأمازيغية في برامج محاربة الأمية.

هذا، وسيتم العمل في إطار صندوق تحديث الإدارة ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية على مواصلة دعم مجالات أخرى، تتعلق خصوصا بمنظومة التربية والتكوين والتشريع والتنظيم والإعلام والاتصال والإبداع الثقافي والفني والتقاضي.

**حضرات والسيدات والسادة،**

في الختام، أشكركم على اختيار موضوع السياسة اللغوية، كما أنوه بالتوصيات الواردة في التقرير المنجز بهذا الخصوص، والتي تشكل قيمة مضافة للجهود المؤسساتية الرامية إلى التدبير الأمثل للشأن اللغوي ببلادنا.

كما لا يفوتني دعوتكم، كل من موقعه، إلى مواصلة بذل الجهود لإنجاز ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لما من شأنه أن يخدم اللغة الأمازيغية هوية ولغة وثقافة وتاريخا وحضارة، ويخولها المكانة التي تستحقها باعتبارها إرثا لكل المغاربة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس أعزه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

الكلمة للسيد وزير الثقافة، مرحبا بك الحضور معنا في هذه الجلسة، تفضلوا.

**<u>السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:</u>**

**شكرا السيد الرئيس.**

أولا أعتذر عن التأخير، واخا راه تصنت للجميع، كانو جلسات في نفس الوقت.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

تعتبر اللغة أحد مكونات المجتمع الرئيسية وأهم عوامل تماسكه، فهي ليست فقط وسيلة للتواصل، بل هي كذلك وسيلة تعبير عن هوية المجتمع وتراثه الثقافي والحضاري، إضافة إلى كونها مظهر من مظاهر السيادة الوطنية ورمزا من رموزها.

وداخل وزارة الشباب والثقافة والتواصل، هناك اهتمام بالسياسة اللغوية ببلادنا بقطاع الثقافة والتواصل على الخصوص، حيث أن قطاع الثقافة معني بترسيم اللغة الأمازيغية، فضلا عن جهود القطاع في تعزيز مكانة اللغة العربية.

بالنسبة لقطاع التواصل والمجال الإعلامي بالخصوص، تنطلق السياسة اللغوية في المجال الإعلامي ببلادنا أساسا من مقتضيات الفصل 5 من دستور المملكة الذي كرس مبدأ التعددية اللغوية من خلال ترسيم اللغتين العربية والأمازيغية، إضافة إلى التنصيص على صيانة الحسانية وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب.

كما نص الفصل 5 من الدستور كذلك على أن الدولة تسهر على انسجام السياسات اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.

وفي هاذ الإطار، وفي إطار تنزيل المقتضيات الدستورية، تعتمد السياسة اللغوية في المجال الإعلامي على المرتكزات القانونية، تتمثل خاصة في القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، الذي ألزم شركات الاتصال السمعي البصري العمومي بالمساهمة في ترسيخ الثوابت الأساسية للمملكة، وفي تعزيز مقومات الهوية الوطنية وتقوية التماسك الاجتماعي والأسري والتعددية الثقافية واللغوية للمجتمع المغربي.

كما تعتمد كذلك على مرتكزات تنظيمية تتمثل في دفاتر تحملات شركات الاتصال السمعي البصري العمومي، التي تنص ضمن الأهداف العام للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري على الحماية وتقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية، بالطبع، والأمازيغية واللسان الصحراوي الحساني، ومختلف التعبيرات اللسانية والثقافية المغربية، والمساهمة في تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية في المجال السمعي البصري، في إطار يحفظ الوحدة والتكامل والانسجام ويضمن التنوع والتعدد ويصون السيادة ويتيح الانفتاح على اللغات والثقافات الأجنبية، بما يعزز التواصل وتلاقح الحضارات.

كتحرص كل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة "صورياد قناة دوزيم" على إعطاء العناية الخاصة باللغات، وجعلها أداة للارتقاء بالمنتوج الإذاعي والتلفزي، حيث تنص دفاتر تحملات الشركتين على أنهما تبثان برامجها باللغتين العربية والأمازيغية وباللسان الحساني واللهجات والتعبيرات الشفوية المغربية المتنوعة، مع الاستعمال السليم للغة العربية والأمازيغية في البرامج الموجهة للأطفال والجمهور الناشئة والنشرات الإخبارية، إضافة إلى استعمالها اللغة العربية واللغة الأمازيغية حصريا في دبلجة الأعمال الأجنبية.

وفي هاذ الإطار، كتلتزم القناة الأولى بتخصيص 70% على الأقل من مدة شبكتها المرجعية باللغة العربية وبلسان الحسانية الصحراوية واللهجات المغربية الأخرى، و20% على الأقل بالأمازيغية، ويمكن للأولى أن تخصص برامج باللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.

كما تلتزم قناة تمازيغت بتخصيص على الأقل 70% من مدة الشبكة المرجعية باللغة الأمازيغية مع مراعاة التنوع اللساني، وعلى الأقل 20% باللغة العربية وباللسان الحساني الصحراوي واللهجات المغربية الأخرى، ويمكن لقناة تمازيغت أن تخصص برامج باللغة الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.

أما القناة الثانية، فتلتزم بتخصيص 80% من مدة شبكتها المرجعية للبرامج باللغة العربية السليمة والمبسطة واللغة الأمازيغية واللهجات والتعبيرات اللسانية العربية واللسان الصحراوي الحساني، و20% للبرامج باللغات الأجنبية، هذا بالنسبة للقنوات العمومية.

**بالنسبة للمجال الثقافي:**

أحيطكم علما أن قطاع الثقافة اتخذ عددا من التدابير لترسيم اللغة الأمازيغية باعتبارها اللغة الرسمية، نذكر منها:

- الاحتفال برأس السنة الأمازيغية التي أقرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، عيدا وطنيا ويوم عطلة مؤدى عنه؛

- تنظيم ودعم المهرجانات ذات الطابع الأمازيغي، تكلمت عليه السيدة الوزيرة قبيلة، هناك شراكة في هذا المجال باش نقويو الحضور ديال المهرجانات الأمازيغية؛

- دعم الأعمال الأمازيغية الثقافية والفنية والأدبية؛

- خلق جوائز تشجيعية في إطار جائزة المغرب للكتاب، من خلال جائزة الدراسات الأمازيغية وجائزة الابداع الأمازيغي، لما كنتكلمو عن جائزة، كنتكلمو على دينامية تتخلق في الأقاليم والجهات وراء هاذ الجائزة.

كما تهم هذه التدابير كذلك تسجيل التراث الأمازيغي المادي واللامادي في لائحة التراث العالمي اليونسكو؛

- ترجمة المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة بالأمازيغية؛

- تغطية فعاليات المعرض الدولي للكتاب باللغة الأمازيغية؛

- اعتماد اللغة الأمازيغية في التطبيقات الرقمية (les applications).

كما تحرص الوزارة على مواصلة تفعيل باقي الإجراءات الإدارية وتعزيز المكانة للغة الأمازيغية في المشهد الثقافي المغربي، في انسجام تام مع العناية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لموضوع اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وكذا مع تفعيل لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور وتنزيل مضامين القانون التنظيمي رقم 26.16.

بخصوص اللغة العربية، يباشر قطاع الثقافة جملة من الإجراءات التي ترمي إلى تعزيز مكانة اللغة العربية ووضعها الاعتباري.

**على مستوى الدعم والنشر:**

شكلت نسبة دعم الكتاب باللغة العربية ما يفوق 77% من مجموع مشاريع الكتب المدعمة، حيث تم خلال السنتين الأخيرتين على سبيل المثال 2022-2023 دعم مجموع 379 مشروعا باللغة العربية من أصل 479.

**فيما يخص دعم ونشر المجلات الثقافية**، تشكل نسبة دعم المجالات الثقافية باللغة العربية 100%، حيث تم خلال الفترة نفسها، أي سنة 2022-2023 دعم 101 مشروع باللغة العربية.

**فيما يخص دعم المجلات الإلكترونية**، تشكل نسبة دعم المجلات الإلكترونية حتى هي كذلك 100%.

**على مستوى معرض الكتاب**، تعزيز تمثيلية اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الأمازيغية في ندوات البرامج الثقافية لمعرض الكتاب، التي ينظمها قطاع الثقافة، سواء منها معارض الكتاب الجهوية أو المعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط أو المعرض الدولي للكتاب الطفل والشباب بالدار البيضاء.

تنظيم فقرات تتناول بالبحث لمختلف قضايا اللغة العربية، تيدخل فيها لغويين وأكاديميين مختصون في الموضوع.

**بالنسبة للقراءة العمومية:**

- إغناء الرصيد الثقافي للمكتبات العمومية بالكتب والإصدارات باللغة العربية بنسبة 60%، إلى جانب الكتب باللغة الأمازيغية والأجنبية، اللي بالطبع هوما رهن الإشارة للمستعملات والمستعملين، للمواطنات والمواطنين؛

- الاشتراك في مكتبة رقمية تتيح تحميل تقريبا 328.000 كتابا إلكترونيا في ميدان المعرفة المختلفة، وتتميز هذه المنصة الجديدة بمحتواها الرقمي العربي، حيث تضم ما يزيد على 20.000 عنوان باللغة العربية إلى جانب اللغات الأجنبية الأخرى؛

- تنظيم أنشطة وفعاليات الثقافية بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، تتضمن ورشات في الخط العربي، مختبرات بالقراءة باللغة العربية، ساعات الحكي باللغة العربية.

هذه أبرز جهود وتدخلات وزارة الشباب الثقافة والتواصل في مجال السياسة اللغوية ببلادنا.

كما أننا سنواصل بذل جهود أكبر لتثمين وإشعاع اللغتين العربية والأمازيغية باعتبارهما اللغتين الرسميتين بالمغرب.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم كذلك السيد الوزير على هاذ العرض.

إذن، بهذا ننهي أشغال هذه الجلسة.

شكرا لكم جميعا.

**ورفعت الجلسة.**